

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



مناخ الاستثمار في الدول العربية

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2018

www.dhaman.org

مناخ الاستثمار في الدول العربية

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2018

الناشر

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



المقر الدائم للمنظمات العربية - تقاطع شارع جمال عبدالناصر وطريق المطار
الشويخ - دولة الكويت

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت

هاتف: 24959555 (+965) فاكس: 24835489 (+965)

البريد الإلكتروني: research@dhaman.org

الموقع الشبكي: www.dhaman.org

إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي ترد في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة في هذا التقرير لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة ويسمح بالاعتباس شريطة ذكر المصدر



1974/4/1	تاريخ التأسيس
السيد/ فهد راشد الإبراهيم	المدير العام
299.3 مليون دولار أمريكي	رأس المال المدفوع
170.2 مليون دولار أمريكي	الاحتياطي
"AA مستقر" من قبل وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني	التصنيف الائتماني
16 مليار دولار أمريكي	القيمة التراكمية لعمليات الضمان 2017-12-31
■ مجلس المساهمين ■ مجلس الإدارة ■ المدير العام	أجهزة المؤسسة
كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر	الدول الأعضاء
■ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ■ صندوق النقد العربي ■ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ■ الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	المؤسسات المالية (المساهمة في رأسمال المؤسسة)



المحتويات

الافتتاحية والملخص التنفيذي

24 مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
26 الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية
30 وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية
41 فجوة جاذبية الدول العربية
42 عناصر القوة والضعف في جذب الاستثمار
44 الخلاصة
	الجزء الثالث: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي
47 المباشر؛ الملامح القطرية
	الجزء الرابع: تمويل التجارة الخارجية.. الآليات والتحديات
97 والفجوة
98 الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وتمويلها
100 أساليب وتقنيات ومخاطر تمويل التجارة الخارجية
108 فجوة تمويل التجارة والضمان

5 افتتاحية التقرير
6 الملخص التنفيذي
	الجزء الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول
11 العربية في سياق العولمة
12 الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2017
	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم خلال عام
14 2017
	الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام
15 2017
17 مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2017
19 مشاريع الاستثمار العربي البيئي الجديدة لعام 2017
23 الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

افتتاحية التقرير

تواصل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات (ضمان) ممارسة دورها الرامي لنشر المعرفة ورصد التطورات بشأن مناخ الاستثمار في الدول العربية، وذلك من أجل دعم جهود حكومات المنطقة باتجاه تحسين جاذبية دولها للاستثمارات الأجنبية الأكثر مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق تقدم المؤسسة لدولها الأعضاء التقرير السنوي الثالث والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018، والذي يتضمن عرضاً وتحليلاً للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص.

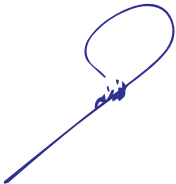
وقد تواصل في تقرير هذا العام رصد تطورات مناخ الاستثمار في 109 دول منها 16 دولة عربية من خلال "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"، والتي تمثل في مجموعها نحو 97% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دول العالم ونحو 96% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2017.

وقد اعتمدت المؤسسة على أهم مصادر البيانات والمعلومات الدولية المنشورة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كبديل عندما يتعذر حصول المؤسسة على البيانات المطلوبة من المصادر الوطنية في الوقت المناسب. وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية ولتجاوز العقبات المتمثلة في نقص المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والحديثة حول الاستثمار ومكوناته ومصادره واتجاهاته القطاعية.

وبهذه المناسبة، اتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمختلف الجهات العربية المتعاونة مع المؤسسة في مجال تبادل البيانات والمعلومات التي تتباين حسب درجة شمولها وحدثتها ودقتها من دولة لأخرى، وأدعو جميع الجهات العربية لتعزيز جهودها في مجال تطوير وتحديث قواعد بياناتها وفق المعايير الدولية، كما أشكر فريق عمل إدارة البحوث والمخاطر القطرية القائم على إعداد التقرير وكل من ساهم من الإدارات الأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لإنجاز التقرير.

وتأمل المؤسسة أن يسهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وبقية أنشطة المؤسسة، في وضع أسس موضوعية متينة لجذب المزيد من التدفقات الرأسمالية، وترحب بأي مساهمات وآراء من شأنها تطوير محتوى التقرير وتعزيز دور المؤسسة في دعم التدفقات التجارية والرأسمالية الأجنبية والبيئية في المنطقة العربية.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.



فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

يونيو 2018

يتضمن التقرير السنوي الثالث والثلاثين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2018، عرضاً وتحليلاً للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء مجموعات الدول العربية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع استعراض لعناصر جاذبيتها لتلك الاستثمارات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص. وقد توصل في تقرير هذا العام الاعتماد على "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار" مع استقرار عدد الدول التي يغطيها المؤشر عند 109 دول والتي تمثل في مجموعها نحو 97% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لكل دول العالم، ونحو 96% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2017.

الجزء الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في سياق العولمة

الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2017

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة في العالم تراجعاً كبيراً بنسبة 23.4%، إلى 1430 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بنسبة 21.8% إلى 694 مليار دولار. في حين ارتفعت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم بمعدل 14% لتبلغ 31524 مليار دولار بنهاية العام.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018، استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية حول 670 مليار دولار، لكن مع ارتفاع حصتها من التدفقات العالمية إلى 46.9% مقارنة مع 35.9% العام السابق في المقابل تراجعت بحدة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 37.1% إلى 712 مليار دولار عام 2017 لتمثل 49.8% من إجمالي التدفقات العالمية. أما الدول المتحوّلة فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها بمعدل 27.1% لتبلغ 47 مليار دولار في استمرار للاتجاه السعودي مقارنة بالعام السابق.

ورصد التقرير استمرار الارتفاع الطفيف في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم بنسبة 4.7% إلى أكثر من 103.4 تريليون دولار بنهاية عام 2017، في المقابل ارتفعت مبيعاتها بمعدل 6.1% إلى 30.8 تريليون دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 73.2 مليون عامل، أما العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد ارتفع بمعدل 1.1% إلى 1581 مليار دولار.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم خلال عام 2017

أما على صعيد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في العالم فتشير قاعدة بيانات "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر FDI Markets"، إلى أن عام 2017 شهد قيام نحو 10900 شركة بإطلاق نحو 18800 مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 810 مليارات دولار ساهمت في توفير أكثر من 2.4 مليون وظيفة جديدة.

ومقارنة مع عام 2016 فقد شهد عام 2017 تراجعاً بشكل طفيف في مؤشر عدد المشاريع وعدد الشركات المنفذة لها كما تراجعت مؤشرات التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشاريع والوظائف التي وفرتها.

تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية لعام 2017

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 11.5% من 32.4 مليار دولار عام 2016 إلى 28.7 مليار دولار عام 2017. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2% من إجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار عام 2017، و 4.3% من إجمالي الدول النامية البالغ 671 مليار دولار لنفس العام.

لذلك المشاريع بنحو 12.6 مليار دولار حيث وفرت 29400 فرصة عمل جديدة. وتصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على 41% من إجمالي الاستثمارات تلتها الإمارات بحصة 24.3% ثم السعودية بحصة 14.3%. وفي المقابل تصدرت السعودية الدول المصدرة للاستثمارات بحصة بلغت 37.9% من إجمالي تلتها الإمارات بحصة 31.5% ثم الكويت 17.1%. ويعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشاريع العربية البينية لعام 2017 حيث حظي باستثمارات بلغت قيمتها 7.4 مليارات دولار وبحصة تبلغ نحو 59% من إجمالي تكلفة المشاريع تلاه قطاع الغذاء والتبغ ثم قطاع الطاقة المتجددة ثم المواد الكيميائية.

وحسب عدد المشاريع فقد تصدرت السعودية قائمة الدول العربية المستقبلية باستحواذها على 48 مشروعاً تمثل 27.9% من عدد المشاريع تلتها مصر بحصة 14% ثم الإمارات بحصة أقل من 13.4%. وفي المقابل تصدرت الإمارات الدول المصدرة بحصة بلغت 44.1% من عدد المشاريع تلتها الكويت بحصة 16.9% ثم السعودية 12.8%.

الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد 57 متغيراً في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وبناء على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات.

ولتسهيل العرض واستخلاص النتائج تم توزيع المتغيرات الـ 57 المكونة للمؤشر على 11 مؤشراً فرعياً تضم استقرار الاقتصاد الكلي، والوساطة المالية والقدرات التمويلية، والبيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال، وحجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، والموارد البشرية والطبيعية، وعناصر التكلفة، والأداء اللوجستي، واقتصاديات التكتل، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي. وفيما يتعلق بمؤشر عام 2018 فقد استقر عدد الدول المدرجة فيه عند 109 دول من مختلف أنحاء العالم من بينها 16 دولة عربية.

وقد تواصل خلال العام 2017 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر على 61.8% من الإجمالي، بقيم بلغت 10.4 و 7.4 مليارات دولار على التوالي. وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعاً إلى 871.3 مليار دولار وبحصة 2.8% من الإجمالي العالمي البالغ 31.5 تريليون دولار عام 2017. وشأنها شأن التدفقات، تركزت الأرصدية في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.2% من الإجمالي بقيم 232.2 و 129.9، و 109.7 مليار دولار على التوالي.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2017

وفق قاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، شهد عام 2017 قيام 627 شركة بإنشاء 809 مشروعات استثمارية أجنبية جديدة في الدول العربية وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 70.6 مليار دولار وفرت نحو 100 ألف فرصة عمل.

وقد حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 بقيمة 37.7 مليار دولار تمثل 53.4% من الإجمالي، تلتها الإمارات بقيمة 9.2 مليارات دولار وبحصة بلغت 13% ثم السعودية بقيمة 7 مليارات دولار وبحصة 10%. وفي المقابل تصدرت روسيا قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2017 بقيمة 32.8 مليار دولار وبنسبة 46.4% من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 4.8 مليارات دولار وبحصة بلغت 6.7% ثم الإمارات بنحو 4 مليارات دولار وبحصة بلغت 5.6%.

ونجحت دول مجلس التعاون في استقطاب 542 مشروعاً جديداً عام 2017 تخص 443 شركة وبتكلفة استثمارية نحو 22.7 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 51 ألف فرصة عمل جديدة، وقد استحوذت الإمارات على 60.5% من تلك المشاريع.

مشاريع الاستثمار العربي البيني الجديدة لعام 2017

وفق بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، شهد عام 2017 قيام 92 شركة عربية بإنشاء 172 مشروعاً جديداً في المنطقة خارج حدود دولها وقدرت التكلفة الاستثمارية

وقد شهد مؤشر عام 2018 تغييرين رئيسيين في مكوناته هما:

1 - في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية تم استبدال مكون القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمكون آخر هو حصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم.

2 - في مؤشر الأداء اللوجستي تم استبدال مكونين هما: نوعية الطرق البرية. وأداء النقل الجوي واستخدام مكون جودة البنية التحتية بدلاً منهما، وبذلك يقلص عدد مكونات المؤشر العام من 58 إلى 57 مكوناً.

الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 إلى أن مجموعة الدول العربية استقرت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية للعام الخامس على التوالي. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بتقرير عام 2017 فقد انخفضت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية. وعلى مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، وقطر، وسلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي، حيث حلت في المرتبة الأولى عربياً وذلك رغم انخفاض أدائها بشكل طفيف. كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربياً، مع ارتفاع أدائها ثم جاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربياً ثم حلت أخيراً دول الأداء المنخفض.

مجموعة المتطلبات الأساسية: ويقصد بها المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار وبدونها قد تكون هناك استحالة في جذب المستثمرين. وتضم المجموعة أربعة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر الأداء

الاقتصادي الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية وأخيراً مؤشر بيئة أداء الأعمال. وقد جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم، علماً بأن الأداء العربي يقل بشكل طفيف نسبياً عن أداء المتوسط العالمي.

مجموعة العوامل الكامنة: تركز هذه المجموعة على العوامل التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصاً الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه وتضم المجموعة 5 مؤشرات وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية، ومؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الأداء اللوجستي وأخيراً مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد جاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم كما تحسن أدائها في المجموعة.

مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية: يقصد بها العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التميز والتقدم التكنولوجي وتضم المجموعة مؤشرين وهما: مؤشر اقتصادات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي. وعالمياً حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة وتراجع أدائها في 2018 مقارنة بعام 2017.

وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية لمؤشرات عام 2018

مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي: الأداء العربي في هذا المؤشر يعد الأفضل مقارنة بالمؤشرات الأحد عشر الأخرى، كما تصدرت دول المغرب الأداء العربي، ثم دول الخليج العربي ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف، كذلك دول الأداء المنخفض التي حلت في المرتبة الرابعة الأخيرة رغم أدائها الجيد في متغيري عدد أزمات سعر الصرف. ومقارنة بعام 2017 تراجع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر فيما عدا دول المشرق العربي.

مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية: جاء الأداء العربي اقل من الأداء العالمي المتواضع كما تصدرت مجموعة دول المشرق العربي مجموعات الدول العربية.

مؤشر البيئة المؤسسية: استمر أداء الدول العربية متواضعا جدا مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية، ومقارنة بعام 2017 تحسن أداء جميع المجموعات العربية

المغرب العربي، ثم دول الخليج العربي. ومقارنة بعام 2017 ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما عدا دول المغرب العربي التي استقر أداءها.

مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: أداء المتوسط العربي جاء أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي. كما جاء أقل من المتوسط العالمي بالنسبة لجميع المتغيرات المكونة للمؤشر فيما عدا متغير الحكومة الإلكترونية الذي كان قريباً في أدائه من المستوى العالمي. ومقارنة بعام 2017 فقد تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة.

فجوة جاذبية الدول العربية :

تُعبّر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي تواجهه الدول العربية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي. وبلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي، كمجموعة جغرافية مرجعية 30.59% عام 2018 وهو مستوى أقل من مستوى الفجوة الذي تم رصده عام 2017.

ومع رصد وتقييم نتائج المؤشر يتبين أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف أهمها: العوامل الخارجية الإيجابية ولاسيما انخفاض مستوى التقدم التكنولوجي وارتفاع معدل التضخم ونسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتحديات على مستوى البيئة المؤسسية، وبيئة أداء الأعمال وانغلاق بعض الأسواق، ومستوى رأس المال البشري والأداء اللوجستي.

الجزء الثالث: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: الملامح القطرية

يحتوي هذا الجزء على ملامح الدول العربية التي شملها مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار موزعة على ثلاثة محاور رئيسية، الأول يبرز تطور أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي العام بما في ذلك أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ووضعية الدولة المعنية في مؤشر ضمان المركب ومؤشراته الفرعية، والثاني يركز على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشرة الجديدة وتطورها وتوزيعها القطاعي والجغرافي استناداً لقاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر للفائنانشال تايمز، والثالث يوضح التبادل التجاري للدولة المعنية مع العالم الخارجي وتوزيعه حسب أهم الدول والسلع.

مؤشر بيئة أداء الأعمال: جاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي في متغيري تسجيل الملكية، وتنفيذ العقود فيما كان الأداء أقل من المتوسط في بقية المكونات. مقارنة بعام 2017 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية واستقر أداء دول المغرب العربي.

مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء متوسط بحلولها في المرتبة الأولى وبمعدل أعلى قليلاً من المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة. ومقارنة بعام 2017 تحسن أداء دول المشرق ودول المغرب العربي فيما تراجع أداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض.

مؤشر الموارد البشرية والطبيعية: الأداء العربي جاء قريباً جداً من الأداء العالمي وجاء أفضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية فيما جاء أقل من المستوى العالمي بشكل واضح في مؤشري التعليم. ومقارنة بعام 2017 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول الأداء المنخفض التي شهدت نمواً ودول المشرق التي شهدت استقراراً في الأداء.

مؤشر عناصر التكلفة: الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المرتفع أصلاً، وتكشف البيانات عن ضرورة إصرار دول الأداء المنخفض في اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال تكلفة التصدير، في حين يتعين على دول المغرب العربي التحرك على صعيد معدل الضريبة وتكلفة التصدير. ومقارنة بعام 2017 تراجع أداء جميع المجموعات العربية فيما ارتفع أداء دول الأداء المنخفض.

مؤشر الأداء اللوجستي: الأداء العربي جاء أقل من الأداء العالمي. ومقارنة بعام 2017 استقر أداء جميع المجموعات العربية.

مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: الأداء العربي جاء أقل من المتوسط العالمي. وقد تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بفارق كبير في المؤشر، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم دول المغرب العربي. ومقارنة بعام 2017 تحسن أداء جميع المجموعات العربية بنسب متقاربة.

مؤشر اقتصاديات التكتل: جاء أداء المتوسط العربي أقل من الأداء العالمي في المؤشر إلا أنه جاء أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة. وقد تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وتفوقت على العالم، ثم دول

الجزء الرابع: تمويل التجارة.. الآليات والتحديات والضجوة

وقد أشارت دراسات عدة إلى محورية دور البنوك في وجود تلك الضجوة من خلال سلوكياتها مع العملاء وطالبي تمويل التجارة والتي تتباين من بنك لآخر أو من دولة لأخرى أو منطقة جغرافية لأخرى.

وتسهم صناعة الضمان في تقليص تلك الضجوة عبر تشجيع جهات تمويل التجارة وخصوصا البنوك على ممارسة عملها وقبول العمليات التي قد تحمل مستويات مخاطر معينة. حيث تقوم جهات متخصصة في التأمين ضد المخاطر عبر الحدود بتقديم ضمان لتحصيل قيمة سند الدين المتولد عن العملية التجارية وتقديم تعويض في حال تحقق الخطر الذي تم التأمين ضده وذلك مقابل رسوم تمثل نسبة من القيمة المشمولة بالضمان وتختلف بحسب عدد وطبيعة المخاطر المغطاة.

إدراكا من المؤسسة للأهمية البالغة لقضية تمويل التجارة وأثرها على التنمية في الدول العربية أفردت في تقرير هذا العام محورا خاصا لتلك القضية تستعرض فيه الموضوع في جزئين رئيسيين، الأول يركز على أساليب وتقنيات تمويل التجارة الخارجية بما في ذلك قروض تمويل التجارة الخارجية قصير الأجل ومتوسط وطويل الأجل وكذلك وسائل الدفع المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية التقليدية والحديثة وأهمها التحصيل المستندي وخطابات الاعتماد ووسائل الدفع الإلكتروني إضافة إلى مخاطر تمويل التجارة.

ويتناول الجزء الثاني فجوة تمويل التجارة العالمية المقدر حجمها بنحو 1.5 تريليون دولار لعام 2016 والتي يمكن إرجاع أسبابها إلى عدد من التحديات التي تحول دون توافر تمويل كاف لعمليات التجارة الخارجية بين مختلف البلدان على اختلاف انتماءاتها الجغرافية ومختلف المؤسسات على اختلاف أحجامها.

الملحق الإحصائي

رغبة في توسيع دائرة الاستفادة من البيانات والمعلومات والجداول الإحصائية المتنوعة التي تعدها سنويا لأغراض إنجاز التقرير، تضع المؤسسة تحت تصرف الباحثين ومتخذي القرار والمعنيين بقضايا النمو والتنمية، مجموعة من البيانات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وبالمشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة، وبأداء مجموعات الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار. وستكون هذه البيانات متوفرة بصيغة ملفات إكسل على الرابط التالي:

<http://dhaman.net/ar/research-studies/investment-climate-report-latest/>



الموقع الشبكي للمؤسسة: www.dhaman.org

الجزء الأول:

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية في سياق العولمة

1. الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2017

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وينطوي على وجود علاقة طويلة الأجل، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

ومن الناحية الإحصائية، تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء استثمارات (رقم إيجابي للتدفقات) أو إلغاء (رقم سلبى للتدفقات)، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استثمارية الاستثمار أو إلى توسيع نطاقه أو تصفيته. ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر. وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعية استثمارات الحافظة إلى وضعية الاستثمارات المباشرة 10% أو أكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعاً كبيراً بمقدار 438 مليار دولار وبنسبة 23.4%، من 1868 مليار دولار عام 2016 إلى 1430 مليار دولار عام 2017 وذلك مع انخفاض صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار 193 مليار دولار وبنسبة 21.8% إلى 694 مليار دولار. في حين ارتفعت ارصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم بمعدل 14% لتبلغ 31524 مليار دولار بنهاية عام 2017.

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2018، استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية حول 671 مليار دولار، مع ارتفاع

حصتها من التدفقات العالمية لتبلغ 46.9% عام 2017 مقارنة بحصة بلغت 35.9% عام 2016، وقد ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية بشكل طفيف إلى 476 مليار دولار عام 2017، وكذلك التدفقات الواردة إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى 151 مليار دولار في مقابل تراجع التدفقات الواردة إلى أفريقيا إلى 42 مليار دولار.

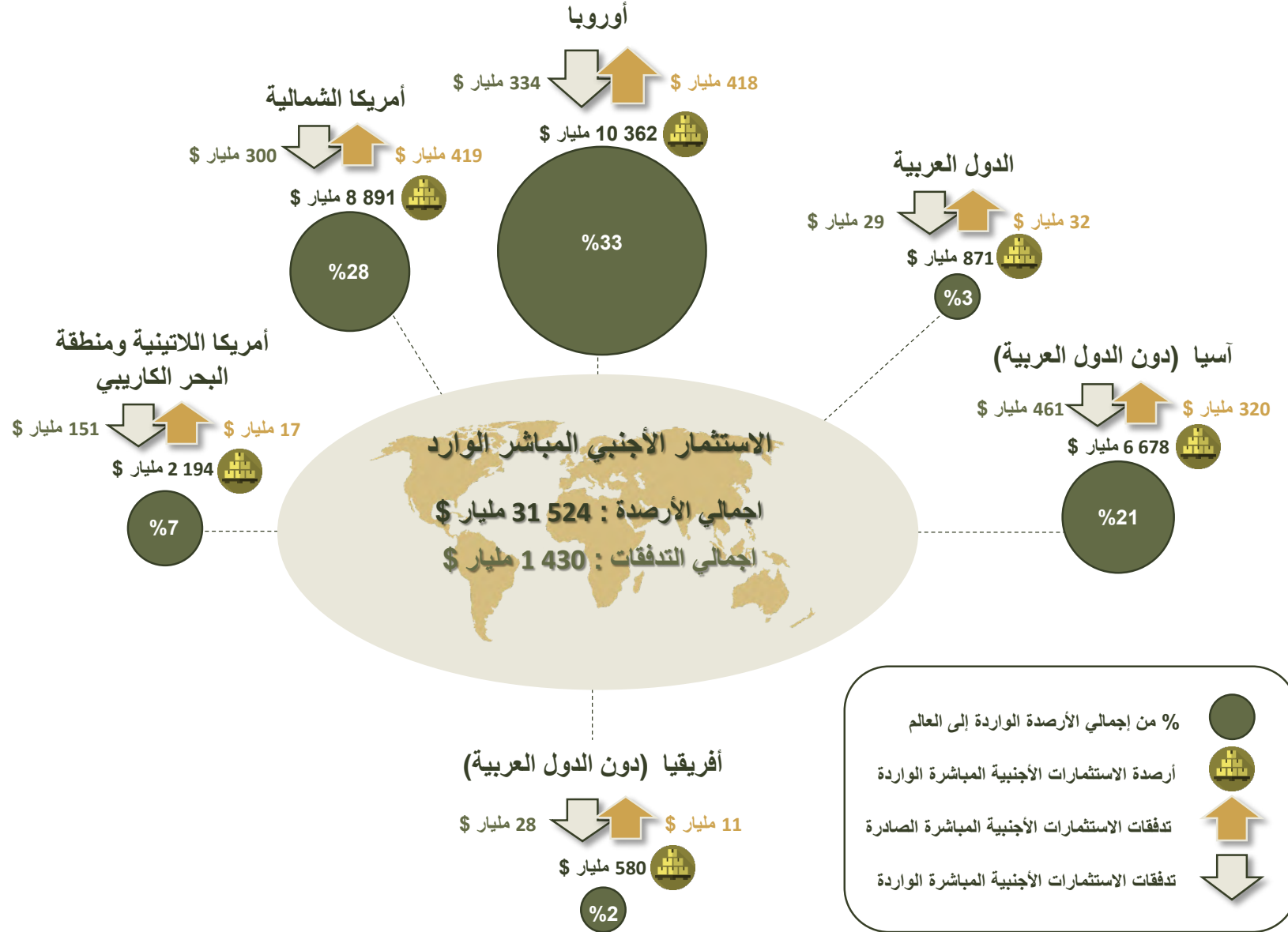
في المقابل تراجعت بحددة التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 37.1% إلى 712 مليار دولار عام 2017 لتمثل 49.8% من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة تراجع التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بنسبة 39.4% إلى 300 مليار دولار وكذلك التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل 42.1% إلى 304 مليارات لنفس العام.

أما الدول المتحولة فقد تراجعت التدفقات الواردة إليها أيضاً بمعدل 27.1% خلال العام لتبلغ 47 مليار دولار فقط بعدما شهدت بدايات انتعاش في العام السابق.

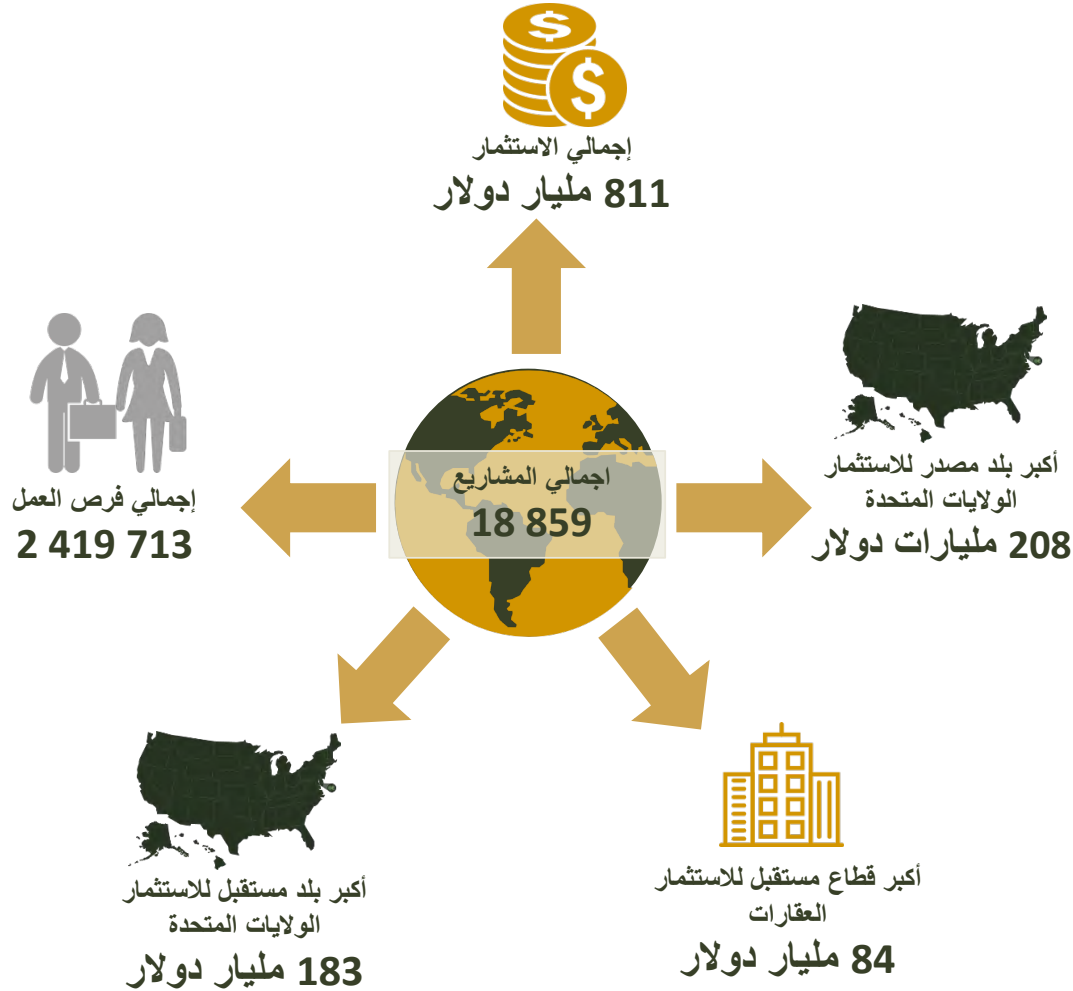
وفيما يتعلق بنشاط الشركات متعددة الجنسية ودورها على صعيد الاستثمار فقد رصد التقرير ارتفاعاً بمعدل 4.7% في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم إلى 103.4 تريليونات دولار بنهاية عام 2017، كما ارتفعت مبيعاتها إلى 30.8 تريليون دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 73.2 مليون عامل.

وعلى صعيد الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد فقد تراجع بمقدار 17 مليار دولار وبنسبة 1.1% إلى 1581 مليار دولار عام 2017 كما استقر معدل هذا العائد عند 7% على أرصدة الاستثمارات لنفس العام.

نظرة شاملة لتدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم لعام 2017



نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الجديدة في العالم لعام 2017



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

2. مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم خلال عام 2017

تشير قاعدة بيانات «أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر» (FDI Markets) التي أعدتها مؤسسة الفايانانشيال تايمز (Financial Times) إلى أن عام 2017 شهد قيام نحو 10970 شركة بإطلاق نحو 18859 مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بنحو 811 مليار دولار بمتوسط 43 مليون دولار لكل مشروع. وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من 2.4 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 128 وظيفة من كل مشروع.

ومقارنة مع عام 2016 شهد عام 2017 تراجعاً بشكل طفيف عن العام السابق في مؤشر عدد المشاريع وعدد الشركات المنفذة لها كما تراجعت مؤشرات التكلفة الاستثمارية الإجمالية للمشاريع والوظائف التي وفرتها.

أما خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2017 فقد شهد العالم قيام نحو 86600 ألف شركة بإطلاق نحو 249 ألف مشروع جديد في مختلف أنحاء العالم قدرت تكلفتها الاستثمارية الإجمالية بأكثر من 13.3 تريليون دولار بمتوسط 53.5 مليون دولار لكل مشروع، وقد ساهمت تلك المشاريع في توفير أكثر من 37.5 مليون وظيفة جديدة بمتوسط 150 وظيفة من كل مشروع.

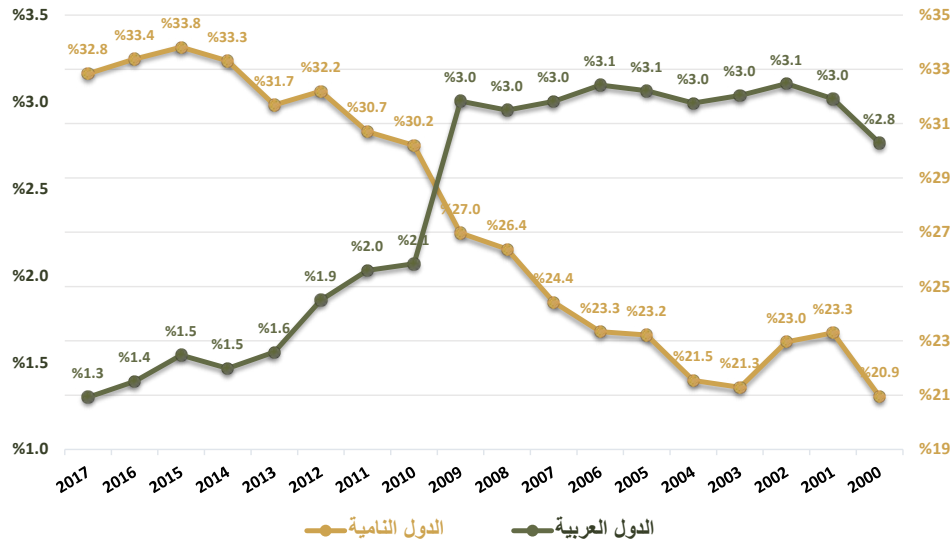
3. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2017

وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على 54.2 % من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية. فقد تصدرت السعودية بقيمة 232.2 مليار دولار وبحصة 26.7 %، ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 129.9 مليار دولار وبحصة 14.9 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 109.7 مليار دولار وبنسبة 12.6 % من إجمالي العربي.

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعاً بنسبة 11.5 % من 32.4 مليار دولار عام 2016 إلى 28.7 مليار دولار عام 2017.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2 % من إجمالي العالمي البالغ 1430 مليار دولار، و 4.3 % من إجمالي الدول النامية البالغ 671 مليار دولار. واستقرت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية حول مستوى الـ 3 % منذ عام 2008 وحتى العام 2016 قبل أن تتراجع في العام 2017 إلى مستويات قريبة من مستوياتها التي سبق وبلغتها خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2007.

نصيب الدول العربية والدول النامية من مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم (%)



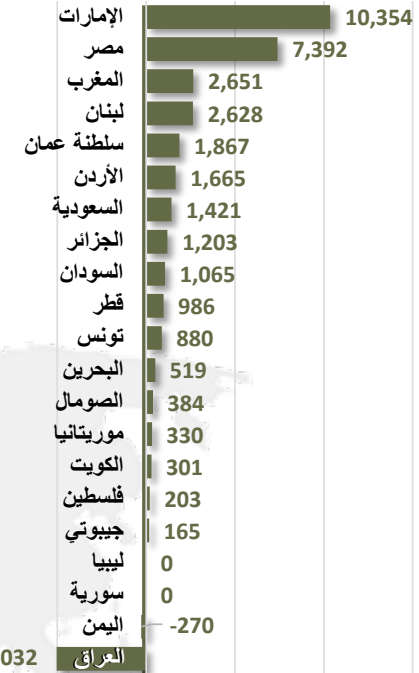
المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

وقد تواصل خلال العام 2017 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر على نحو 61.8 % من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية. وتصدرت الإمارات بنحو 10.4 مليارات دولار وبحصة 36.1 %، تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة 7.4 مليارات دولار وبحصة 25.7 %، كما جاء المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة 2.65 مليار دولار وبنسبة 9.2 % من إجمالي العربي، ثم حل لبنان رابعاً بقيمة 2.63 مليار دولار وبحصة 9.2 %.

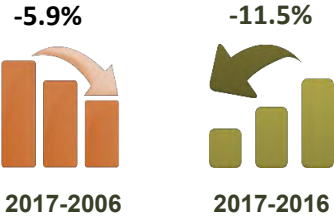
وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً بمعدل 4.4 % لتبلغ 871.3 مليار دولار عام 2017، ومثلت الأرصدة الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2.8 % من الإجمالي العالمي البالغ 31.5 تريليون دولار عام 2017.

نظرة شاملة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية لعام 2017

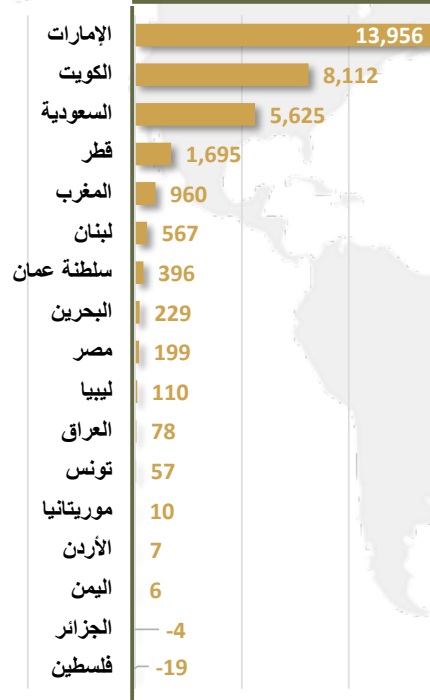
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة موزعة حسب الدول العربية 2017 (مليون \$)



متوسط نسبة نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية :



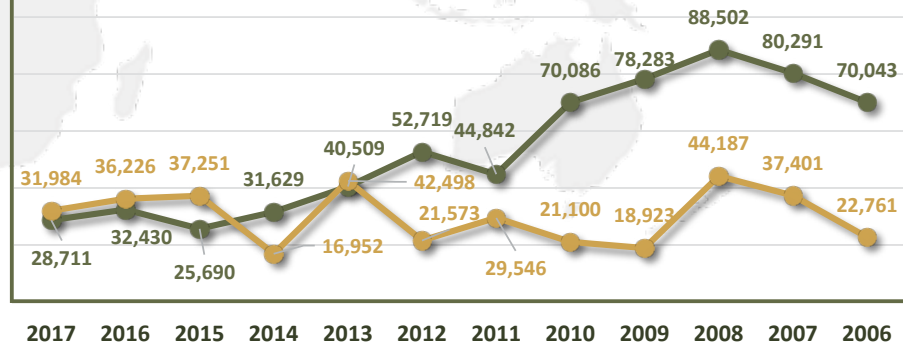
تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة موزعة حسب الدول العربية 2017 (مليون \$)



إجمالي الدول العربية 2017

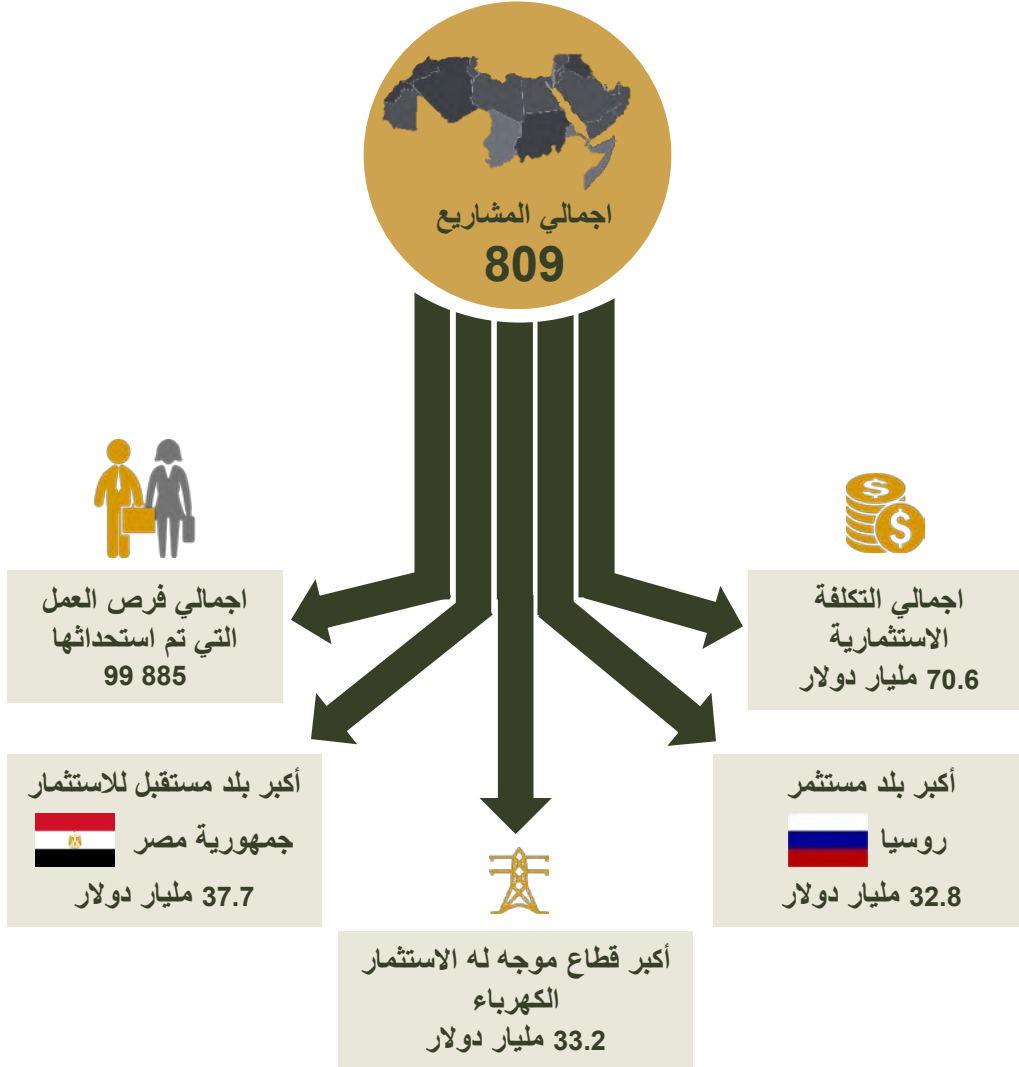
الوارد : 28.7 مليار \$
الصادر : 32 مليار \$

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى والصادر عن الدول العربية (مليون \$)



المصدر : قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

نظرة شاملة للمشاريع الاستثمارية الأجنبية
الجديدة الواردة إلى الدول العربية عام 2017



4. مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2017

شهد عام 2017 إنشاء 809 مشروعات استثمارية أجنبية جديدة في الدول العربية بزيادة 35 مشروعاً عن 2016، وتخص تلك المشاريع 627 شركة. وقد قدرت تكلفتها الاستثمارية بأكثر من 70.6 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع نحو 100 ألف فرصة عمل.

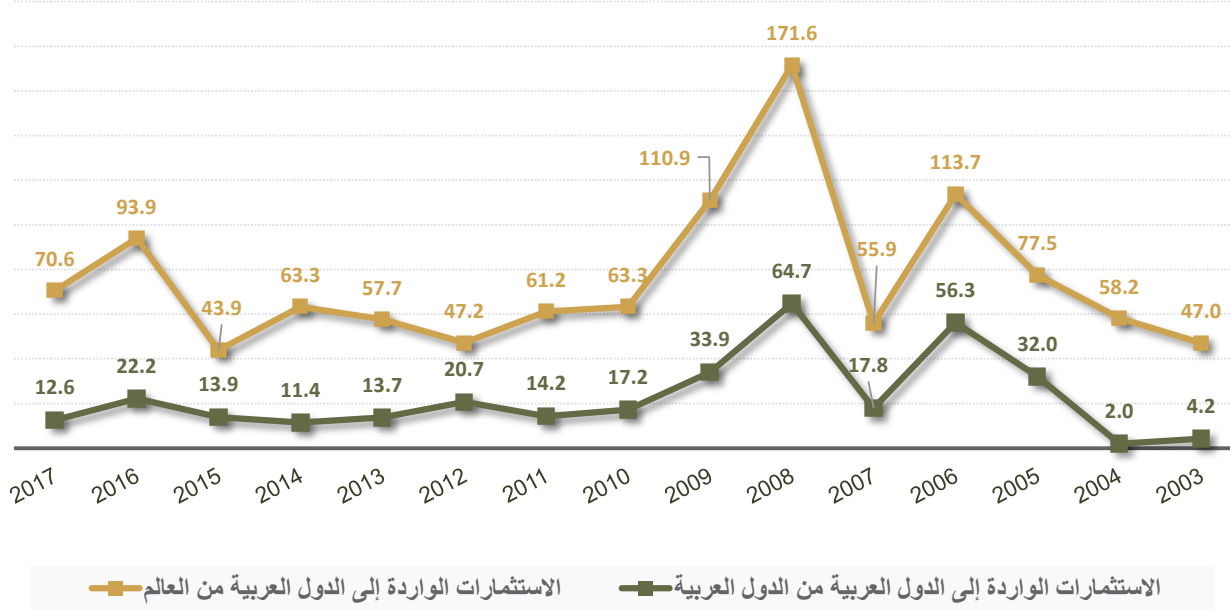
واستحوذت دول مجلس التعاون الخليجي على 542 مشروعاً جديداً عام 2017 تخص 443 شركة وبتكلفة استثمارية نحو 22.7 مليار دولار حيث وفرت تلك المشاريع أكثر من 51 ألف فرصة عمل جديدة، وقد استحوذت الإمارات على 60.5% من تلك المشاريع.

كما حلت مصر في مقدمة الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2017 بقيمة 37.7 مليار دولار تمثل 53.4% من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 9.2 مليارات دولار وبحصصة بلغت 13% ثم السعودية بقيمة 7 مليارات دولار وبحصصة 10%.

وتصدرت روسيا قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام 2017 بقيمة 32.8 مليار دولار وبنسبة 46.4% من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 4.8 مليارات دولار وبحصصة بلغت 6.7% ثم الإمارات بنحو 4 مليارات دولار وبحصصة بلغت 5.6%.

وتاريخياً ارتفع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من 460 مشروعاً عام 2003 إلى 1324 مشروعاً عام 2008 ثم شهد اتجاهها عاماً للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتباراً من عام 2009 حتى بلغ 769 مشروعاً عام 2015، وذلك قبل أن يعاود الصعود إلى 809 مشروعات عام 2017.

تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الدول العربية (مليار \$)



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية لعام 2017

الدولة المستقبلة	التكلفة الإجمالية بالمليون دولار	%
مصر	37,669	53.4
الإمارات	9,198	13.0
السعودية	7,028	10.0
سلطنة عمان	4,509	6.4
المغرب	3,961	5.6
العراق	2,838	4.0
الجزائر	1,390	2.0
البحرين	1,276	1.8
الأردن	1,085	1.5
تونس	787	1.1
قطر	438	0.6
الكويت	266	0.4
لبنان	86	0.1
سوريا	46	0.1
موريتانيا	18	0.0
جيبوتي	11	0.0
الإجمالي	70,604	100

المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

من الإجمالي العربي وثانيها السعودية بـ 1035 شركة ونسبة 14.1% من الإجمالي العربي، وجاءت المغرب في المرتبة الثالثة بـ 761 شركة أجنبية ونسبة 10.4% من الإجمالي.

كذلك تم تقدير التكلفة أو النفقات الاستثمارية الإجمالية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2017 بقيمة تزيد على 1.1 تريليون دولار بنسبة 8.5% من الإجمالي العالمي البالغ 13.3 تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشاريع بما يزيد عن 1.9 مليون فرصة عمل بنسبة 5.1% من الإجمالي العالمي البالغ 37.5 مليون فرصة عمل.

وخلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2017 يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 7350 شركة بنسبة 8.5% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والمقدر عددها بنحو 86600 ألف شركة، كما تستثمر تلك الشركات في ما يزيد على 13 ألف مشروع في المنطقة العربية ونسبة تبلغ نحو 5.2% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 249 ألف مشروع.

كما تركزت شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة خلال الفترة ما بين عامي 2003 وحتى 2017 في عدد محدود من الدول أولها الإمارات التي حظيت بـ 3959 شركة، ونسبة 53.9% من إجمالي المشاريع.

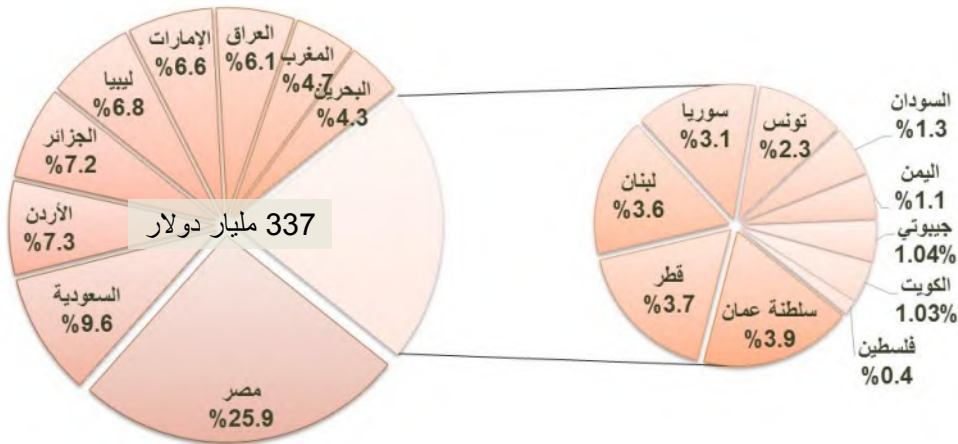
5. مشاريع الاستثمار العربي البيني الجديدة لعام 2017

1.5 تكلفة المشاريع البينية الجديدة لعام 2017

• حسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 و2017 تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على مشاريع بقيمة 86.9 مليار دولار وبحصة 25.9% من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة تلتها السعودية بقيمة 32.2 مليار دولار وبنسبة 9.6% من الإجمالي ثم الأردن في المرتبة الثالثة بقيمة 24.6 مليار دولار وبحصة 7.3%.

• حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام 2003 و2017 تصدرت الإمارات بقيمة 164.8 مليار دولار وبنسبة 48.9% من الإجمالي تلتها الكويت في المرتبة الثانية بقيمة 40.2 مليار دولار وبحصة 11.9%، وحلت البحرين في المرتبة الثالثة بقيمة 38.8 مليار دولار وبحصة 11.5%.

توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (التكلفة الإجمالية للمشاريع)
حسب الدول المستقبلية ما بين عامي 2017-2003



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

استنادا إلى بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)، والتي أعدتها الفايانانشيال تايمز (Financial Times) كأحدى قواعد البيانات الأكثر شمولاً لتغطية مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلاقاً من عام 2003، يمكن استخلاص ما يلي:

• شهد عام 2017 قيام 92 شركة عربية بإنشاء 172 مشروعاً جديداً في المنطقة خارج حدود دولها وقدرت التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع بنحو 12.6 مليار دولار حيث وفرت 29400 فرصة عمل جديدة.

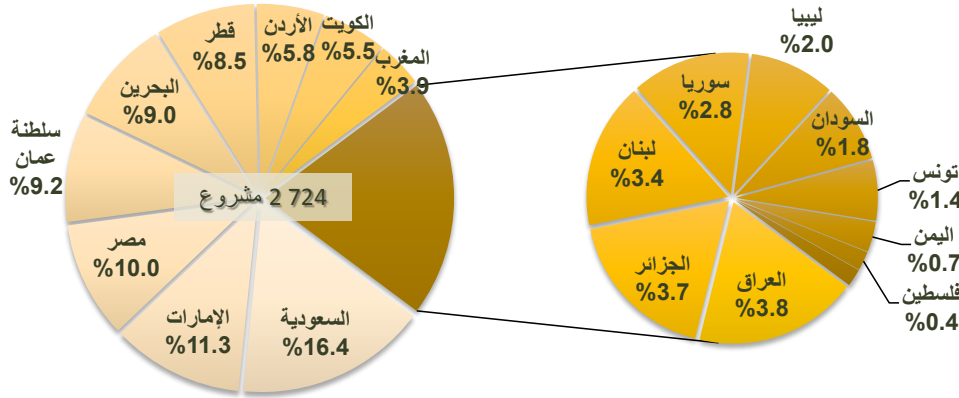
• حسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2017 تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على 41% من إجمالي الاستثمارات تلتها الإمارات بحصة 24.3% ثم السعودية بحصة 14.3%.

• حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2017 تصدرت السعودية بحصة بلغت 37.9% من الإجمالي تلتها الإمارات بحصة 31.5% ثم الكويت 17.1%.

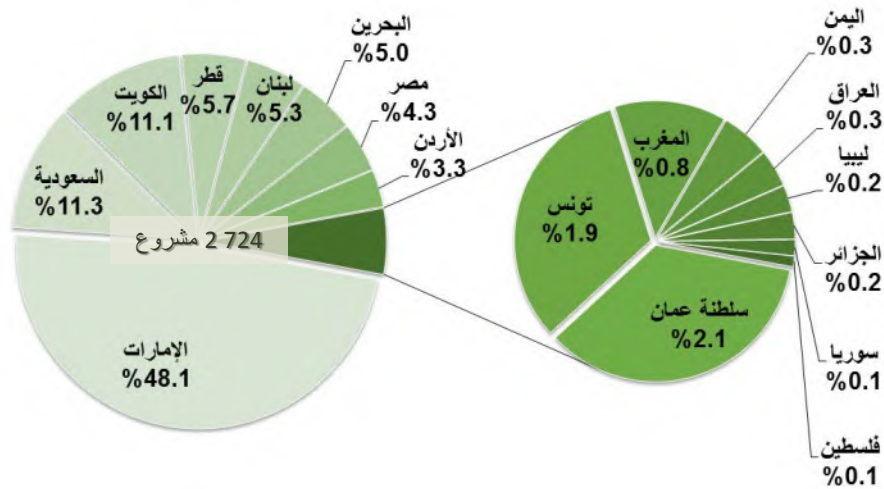
• يعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشاريع العربية البينية لعام 2017 حيث حظي باستثمارات بلغت قيمتها 7.4 مليارات دولار وبحصة تبلغ نحو 59% من إجمالي تكلفة المشاريع تلاه قطاع الغذاء والتبغ بقيمة مليار دولار وبحصة 8.2% ثم قطاع الطاقة المتجددة بقيمة 939 مليون دولار وبحصة 7.5% ثم قطاع المواد الكيميائية في المرتبة الرابعة بقيمة 676 مليون دولار وبحصة 5.4%.

• قدرت قيمة التكلفة الإجمالية لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2017 بنحو 337 مليار دولار وبارتفاع بلغ 13 مليار دولار وبنسبة 4% مقارنة مع 324 مليارات دولار بنهاية 2016.

توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عددالمشاريع)
حسب الدول المستقبلية منذ عام 2003 إلى عام 2017



توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية البينية (عددالمشاريع)
حسب الدول المستثمرة منذ عام 2003 إلى عام 2017



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

2.5 عدد المشاريع الاستثمار العربية البيني الجديدة لعام 2017

يعد قطاع العقارات الأهم في استقطابه للمشاريع العربية البينية لعام 2017 بنسبة 59% من التكلفة الاستثمارية فيما جاء قطاع الخدمات المالية الأول من حيث عدد المشاريع حيث حظي بعدد 25 مشروعاً وبحصة تبلغ نحو 14.9% من إجمالي عدد المشاريع البالغ عددها 168 مشروعاً تلاه قطاع المنتجات الاستهلاكية بعدد 24 مشروعاً لكل منهما ونسبة 14.3%.

وحسب الدول المستقبلية لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2017 تصدرت السعودية قائمة الدول العربية باستحواذها على 48 مشروعاً تمثل 27.9% من عدد المشاريع تلتها مصر بحصة 14% ثم الإمارات بحصة أقل من 13.4%.

أما حسب الدول المصدرة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال عام 2017 فقد تصدرت الإمارات بحصة بلغت 44.1% من عدد المشاريع تلتها الكويت بحصة 16.9% ثم السعودية 12.8%.

ويقدر عدد مشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2017 بنحو 2724 مشروعاً، وحسب الدول المستقبلية لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال نفس الفترة تصدرت السعودية باستحواذها على 444 مشروعاً وبحصة 16.4% من إجمالي العربي، تلتها الإمارات في المرتبة الثانية باستحواذها على 306 مشروعات وبحصة 11.3% ثم مصر في المرتبة الثالثة باستحواذها على 271 مشروعاً وبحصة 10%.

وحسب الدول المصدرة لمشاريع الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2017 تصدرت الإمارات باستحواذها على 1308 مشروعات وبحصة 48.1% من إجمالي العربي، تلتها السعودية في المرتبة الثانية باستحواذها على 306 مشروعات وبحصة 11.3% ثم الكويت في المرتبة الثالثة باستحواذها على 303 مشروعات وبحصة 11.1%.

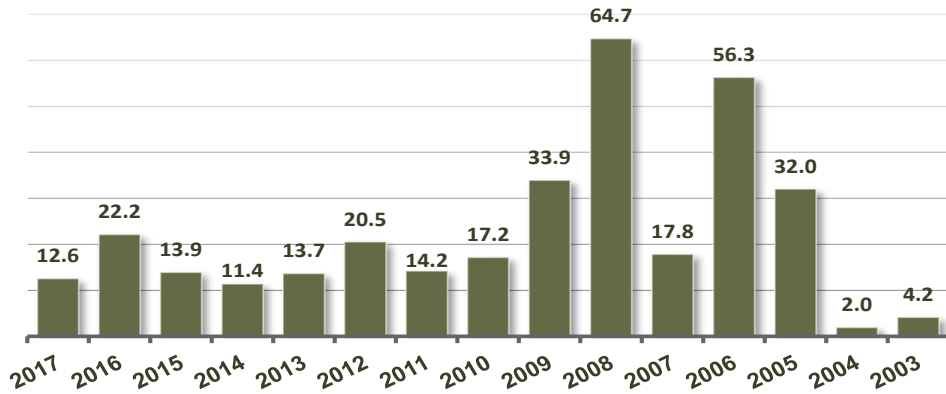
3.5 تطور مشاريع الاستثمار العربي البيئي

المنطقة وبدأت تأثيراتها في الظهور اعتباراً من عام 2013 واستمر حتى توقف الاتجاه النزولي اعتباراً من عام 2017.

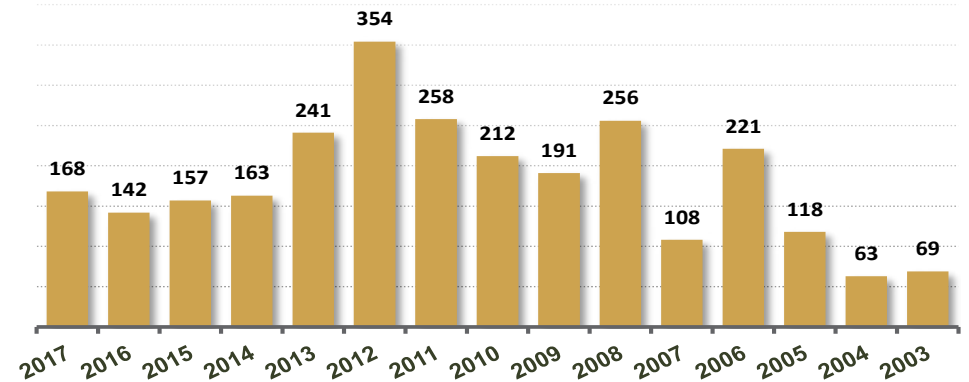
وخلال الفترة ما بين عامي 2003 و2017 توافقت الى حد ما حركة تطور التكلفة الاستثمارية للمشاريع البيئية مع تطور عدد المشاريع حيث ارتفعت من 4.2 مليارات دولار عام 2003 إلى نحو 12.6 مليار دولار عام 2017 وبقيمة تراكمية خلال تلك الفترة تقدر بنحو 337 مليار دولار.

خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2017 شهدت مؤشرات الاستثمارات العربية البيئية تذبذباً واضحاً، حيث شهدت مؤشرات عدد الشركات والمشاريع والتكلفة الاستثمارية البيئية بين الدول العربية ارتفاعاً من عام 2003 إلى عام 2006 قبل أن تتراجع عام 2007. وخلال عام 2008 وقبل ظهور نتائج الأزمة المالية العالمية ارتفع مختلف مؤشرات الاستثمار العربي البيئي قبل أن تعاود التراجع عام 2009 ثم تواصل نمو المؤشرات حتى عام 2012 حيث ظهرت بعدها تداعيات أحداث

تطور تكلفة المشاريع العربية البيئية (مليار \$) من 2003 إلى 2017



تطور عدد المشاريع العربية البيئية من 2003 إلى 2017



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

4.5 التغير في التوزيع القطاعي

كأهم مستثمر في مشاريع الاستثمار العربي البيني بتكلفة استثمارية بلغت 21.6 مليار دولار تلتها شركة إعمار الإماراتية بقيمة 18 مليار دولار ثم مجموعة ماجد الفطيم الإماراتية بقيمة 14 مليار دولار ثم شركة المعبر الإماراتية بقيمة 11.6 مليار دولار ثم شركة بروة العقارية القطرية بقيمة 10.9 مليارات دولار. وقد ساهمت الشركات العشر الأكبر من حيث الاستثمارات بنحو 35.2 % من الاستثمارات العربية البينية خلال تلك الفترة.

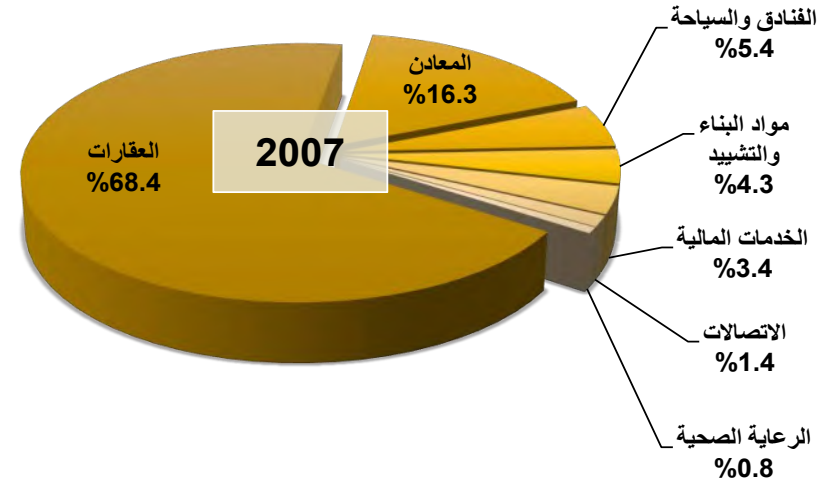
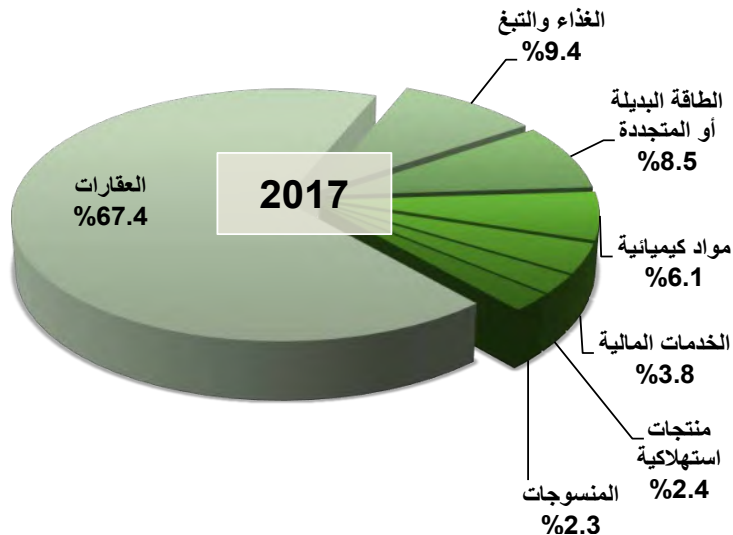
فيما يتعلق بعدد المشاريع خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2017 جاءت أيضا شركة الخليج للتنمية (تعمير) البحرينية في المقدمة بـ 87 مشروعاً تلتها مجموعة شركات إعمار الإماراتية بعدد 79 مشروعاً ثم مجموعة ماجد الفطيم الإماراتية بـ 52 مشروعاً ثم شركة المعبر الإماراتية بـ 34 مشروعاً. وقد ساهمت الشركات العشر الأكبر من حيث عدد المشاريع بنحو 14.3 % من عدد المشاريع العربية البينية خلال تلك الفترة.

على صعيد التغير في التوزيع القطاعي خلال العقد الأخير يتضح أن هناك تغيرات في التوزيع القطاعي ما بين عامي 2007 و 2017، فحسب عدد المشاريع يلاحظ الارتفاع الواضح للأهمية النسبية لقطاع المنسوجات من 5.4 % إلى نحو 16.9 % ليصبح القطاع الأهم في مقابل تراجع كبير لقطاع الخدمات المالية من 23.5 % إلى أقل من 11.3 %.

وحسب التكلفة الاستثمارية للمشاريع شهد التوزيع القطاعي للمشاريع البينية العربية تغيرات أيضاً ما بين عامي 2007 و 2017، حيث استقرت الأهمية النسبية لقطاع العقارات بصورة كبيرة حول 67 % مقابل تراجع كبير للأهمية النسبية لقطاع المعادن من 16.3 % إلى أقل من 1 % وكذلك تراجع قطاع الفنادق والسياحة من 5.4 % إلى أقل من 1 % أيضاً.

وخلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2017 جاءت شركة الخليج للتنمية (تعمير) البحرينية

التغير في توزيع الاستثمارات العربية البينية الجديدة حسب القطاعات المستقبلية ما بين عامي 2007 و 2017



المصدر : قاعدة بيانات FDI Markets

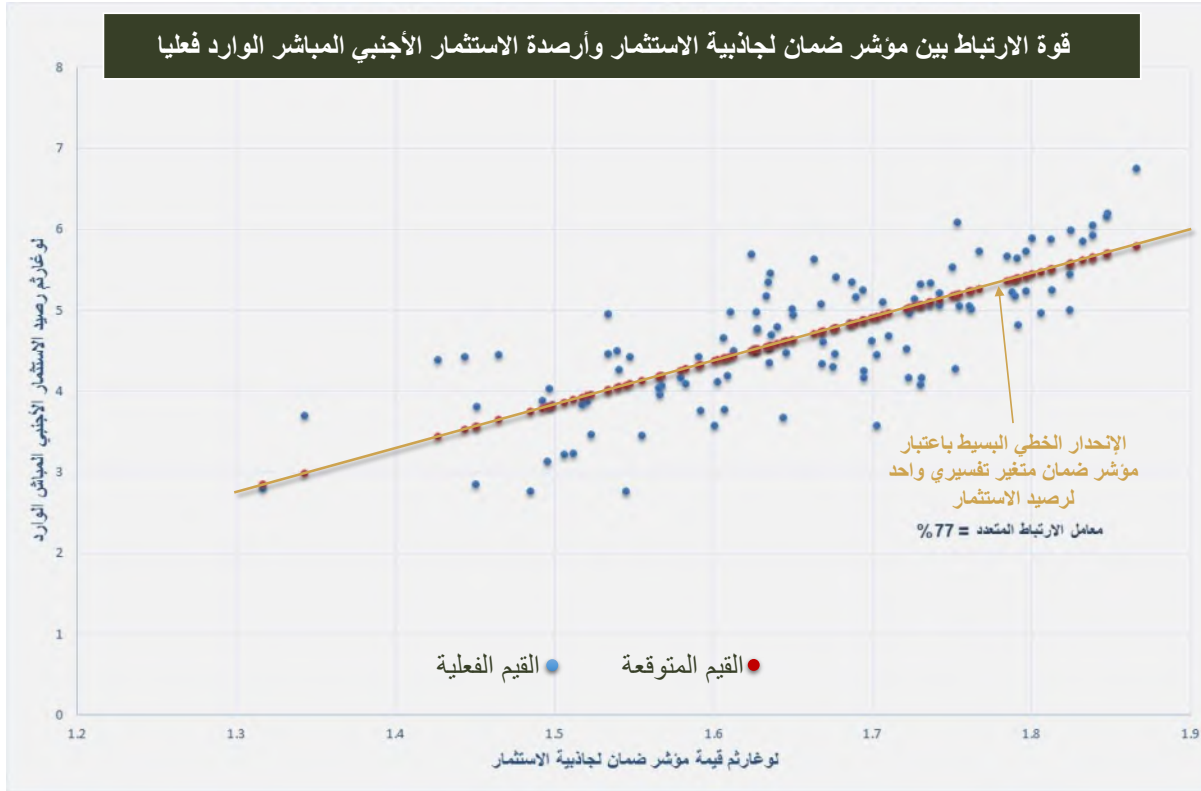
الجزء الثاني:

جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر

1. مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار.

وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشراً فرعياً تتفرع بدورها إلى 57 متغيراً كمياً، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث المتوافرة (في هذه النسخة من 2015 إلى 2017) وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي، وقد تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي.



شهد مؤشر عام 2018 تغييرين رئيسيين في مكوناته :

- 1 - في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية تم استبدال القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمكون آخر هو حصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم.
- 2 - في مؤشر الأداء اللوجستي تم استبدال مكونين هما: نوعية الطرق البرية. وأداء النقل الجوي واستخدام مكون جودة البنية التحتية بدلاً منهما وبذلك يتقلص عدد مكونات المؤشر العام من 58 إلى 57 مكوناً.

كذلك تم اعتماد ضوابط لبناء المؤشر وذلك لضمان قدرته على تفسير تغيرات الاستثمار في الدول والمجموعات المختلفة التي تم إدراجها داخل المؤشر وتبين القيم المرتفعة لمعامل الارتباط بين مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد قوة الارتباط من ناحية وتفوق المنهجية المتبعة في بناء المؤشر من الناحية الثانية. (يرجى مراجعة الإصدار رقم 28 لتقرير مناخ الاستثمار).

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

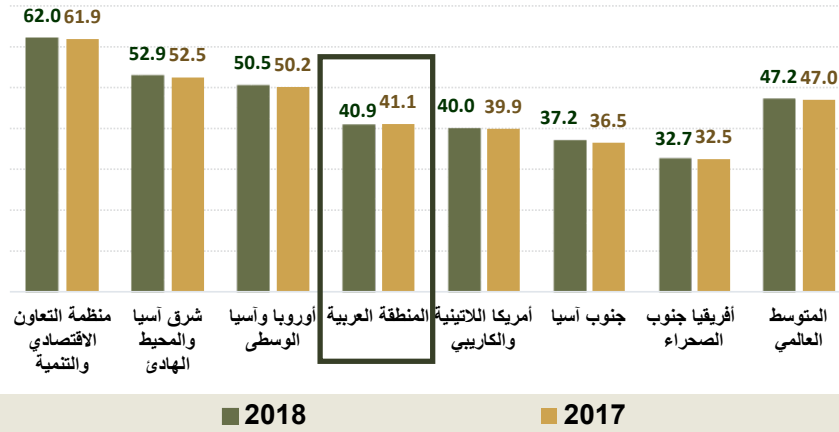
3 مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	
مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	مؤشر اقتصاديات التكتل
مؤشر تطور السوق	عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة داخل الدولة
مؤشر تطور بيئة الأعمال	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة كنسبة من إجمالي العام
مخرجات المعرفة والتقدم التكنولوجي	الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة
إجمالي طلبات التصميم (المباشرة وغير نظام لاهاي)	
مؤشر الحكومة الإلكترونية	

2 مجموعة العوامل الكامنة				
مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	مؤشر الأداء اللوجستي	مؤشر عناصر التكلفة	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	مؤشر حجم السوق وفرص التفاضل إليه
اشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند)	كفاءة أداء التخليص الجمركي	ضريبة العمل والمساهمات (% من الأرباح التجارية)	نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي	الطلب المحلي الحقيقي للفرد
اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة	كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل	إجمالي معدل الضريبة (% من الأرباح التجارية)	متوسط نمو إنتاجية العمل	تقلبات الطلب المحلي
نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان	أداء الشحن الدولي	زمن دفع الضرائب (ساعات/سبوعاً)	متوسط سنوات الدراسة للبالغين	مؤشر الأداء التجاري
اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان	جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية	تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة	سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
	تتبع وتعقب الأداء		مؤشر التنمية البشرية	تطبيق التعرفة الجمركية
	زمن إنجاز الإجراءات			مؤشر الافتتاح على العالم الخارجي
	جودة البنية التحتية			

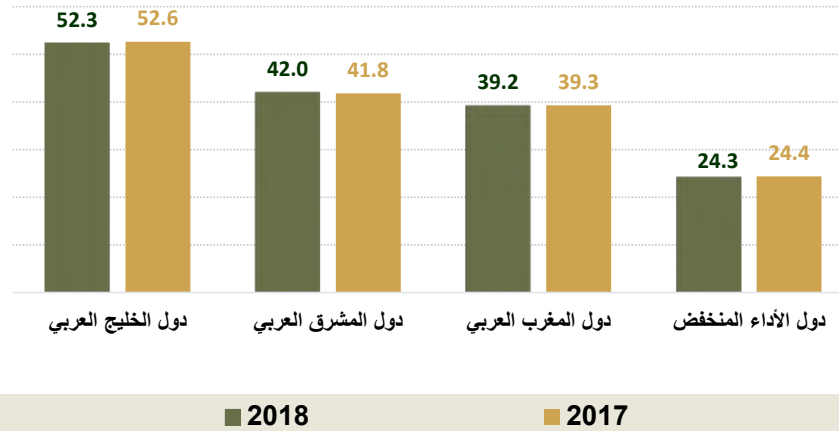
1 مجموعة المتطلبات الأساسية			
مؤشر بيئة أداء الأعمال	مؤشر البيئة المؤسسية	مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي
سهولة بدء الأعمال	مؤشر المشاركة والمحاسبة	معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي	تقلب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي
التعامل مع تراخيص البناء	مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم
تسجيل الملكية	مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية	حصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم	تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال
الحصول على الكهرباء	مؤشر نوعية الأطر التنظيمية		عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة
الحصول على الائتمان	مؤشر سيادة القانون		نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
حماية المستثمرين	مؤشر السيطرة على الفساد		نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي
تنفيذ العقود			نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي

2. الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية

قيم المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية مقارنة بالعالم وعدد من المناطق



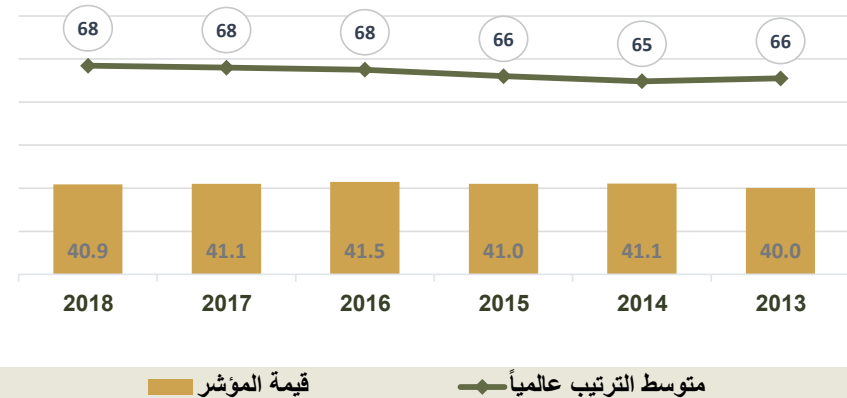
قيم المؤشر العام للجاذبية في مجموعات الدول العربية



أوضحت نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لسنة 2018 أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 40.9 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68، وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بتقرير عام 2017 انخفضت جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة انخفاض قيمة المؤشر في الدول العربية. وعلى مستوى المجموعات العربية توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول الخليج (السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وسلطنة عمان والبحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 52.3 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2018، حيث حلت في المرتبة الأولى عربيا وذلك رغم انخفاض أداؤها بشكل طفيف مقارنة بعام 2017. كما حلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 42 نقطة، مع ارتفاع أدائها مقارنة بمؤشر عام 2017. وجاءت دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة ثم حلت أخيرا دول الأداء المنخفض.

تطور قيم وترتيب المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية



1.2 مجموعة المتطلبات الأساسية

لاشك أن المتطلبات الأساسية أو المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار تعد شرطاً أساسياً في جذب المستثمرين. وتضم مجموعة المتطلبات الأساسية أربعة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر البيئة المؤسسية وأخيراً مؤشر بيئة أداء الأعمال.

وقد جاءت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2018 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 51.7 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 70.

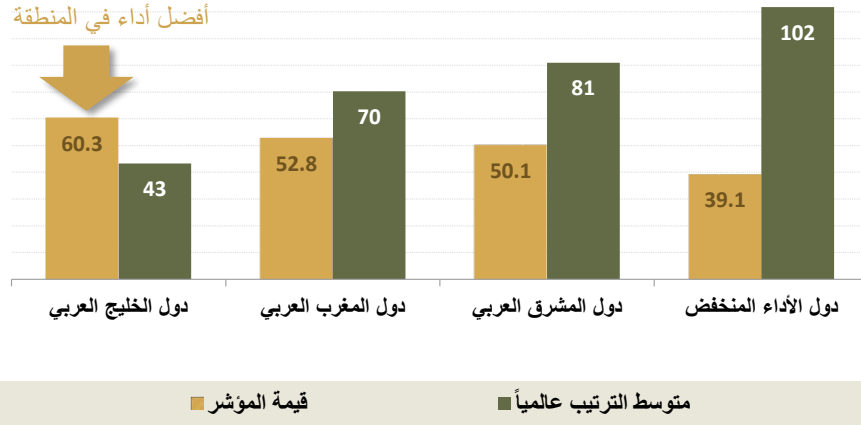
وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الخامسة ودول جنوب آسيا في المرتبة السادسة، وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بمؤشر عام 2017 ارتفعت قيمة المؤشر في الدول العربية، وكذلك ارتفع الأداء في مجال المتطلبات الأساسية في بقية المجموعات الجغرافية التي يرصدها المؤشر عدا دول الخليج، علماً بأن الأداء العربي يقل بشكل طفيف نسبياً عن متوسط الأداء العالمي.

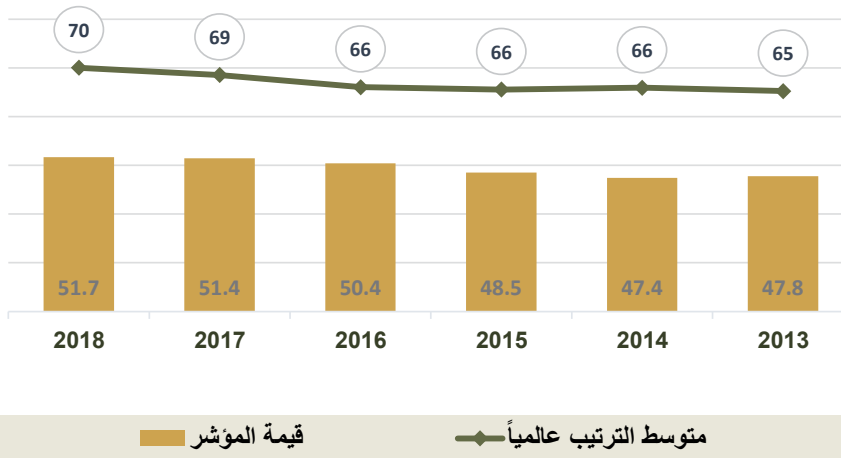
كذلك تكشف بيانات المؤشر التفوق النسبي لدول الخليج، حيث تشير النتائج إلى تصدرها قائمة الترتيب العربي بقيمة 60.3 نقطة، تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية عربياً بقيمة 52.8 نقطة. ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة، وفي المركز الرابع والأخير عربياً جاءت مجموعة دول الأداء المنخفض.

كما تميزت دول المغرب العربي على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي تلتها وبفارق ضئيل دول الخليج العربي. وتميزت دول المشرق العربي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية. وشهد مؤشراً البيئة المؤسسية وبيئة أداء الأعمال تفوقاً واضحاً لدول الخليج وبفارق كبير عن بقية المجموعات العربية.

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية 2018

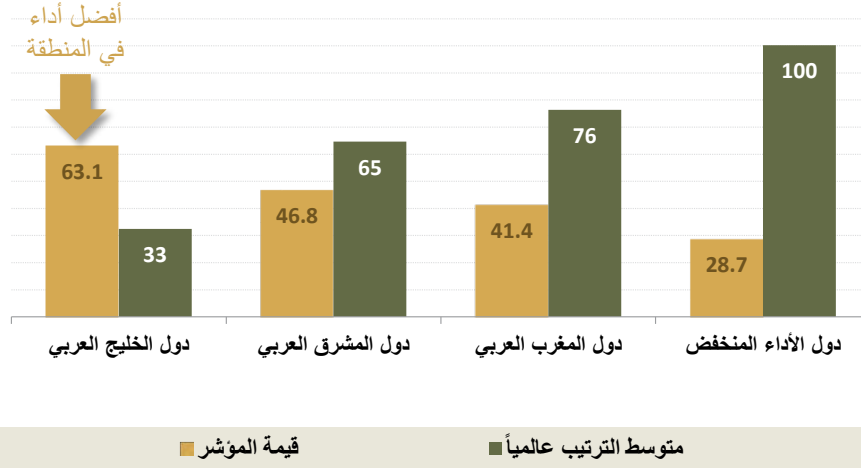


تطور قيم وترتيب مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية في الدول العربية

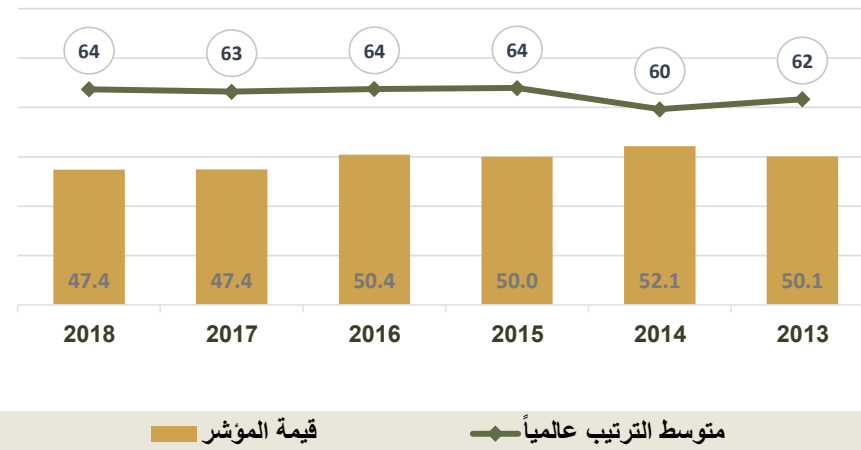


2.2 مجموعة العوامل الكامنة

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة 2018



تطور قيم وترتيب مؤشر مجموعة العوامل الكامنة في الدول العربية



يقصد بالعوامل الكامنة العناصر التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصاً الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه، وخصوصاً وأن تلك الشركات تعد أحد أهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن وجودها يعتبر حافزاً رئيسياً لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات، لاسيما مع قدراتها الضخمة وسيطرتها على حصة مهمة من حركة الاستثمارات العالمية. وتضم المجموعة 5 مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي: مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة ومؤشر الأداء اللوجستي وأخيراً مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وجاء ترتيب الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة لعام 2018 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 47.4 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول، داخل المجموعة، يبلغ 64 نقطة وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثانية تم دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

ومقارنة بعام 2017 ارتفع أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة وكذلك بقية المجموعات.

ويلاحظ أيضاً استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث تشير النتائج إلى تصدر دول الخليج قائمة الترتيب العربي بدرجة 63.1 نقطة بأداء متوسط يزيد قليلاً على المتوسط العالمي البالغ 51.4 نقطة، ثم حلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير تلتها دول المغرب العربي وأخيراً مجموعة دول الأداء المنخفض.

كما حققت دول الخليج أداءً أفضل من بقية المجموعات العربية ومقارنة بالمتوسطات العالمية في المؤشرات الخمسة المكونة لمجموعة العوامل الكامنة.

وجاء أداء دول المشرق العربي في مؤشرات عناصر التكلفة والأداء اللوجستي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أفضل كثيراً من دول المغرب العربي وكذلك دول الأداء المنخفض.

3.2 مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

يشار إلى مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية بأنها العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم. وتضم المجموعة مؤشرين من المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهما؛ مؤشر اقتصادات التكتل ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

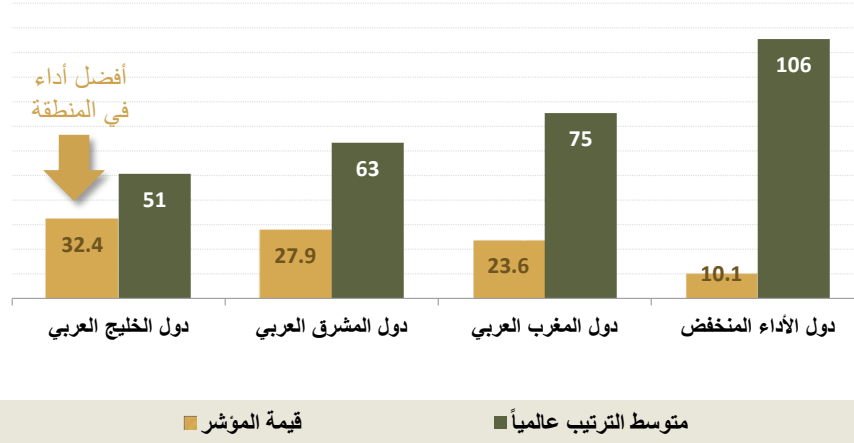
وعالمياً حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية لجاذبية الاستثمار لعام 2018 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 24.3 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 71 نقطة. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 47.8 نقطة ومتوسط ترتيب يبلغ 22 نقطة، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة السابعة.

ومقارنة بعام 2017 تراجع أداء الدول العربية وكذلك بقية المجموعات العالمية التي تراجع نصفها واستقر نصفها الآخر.

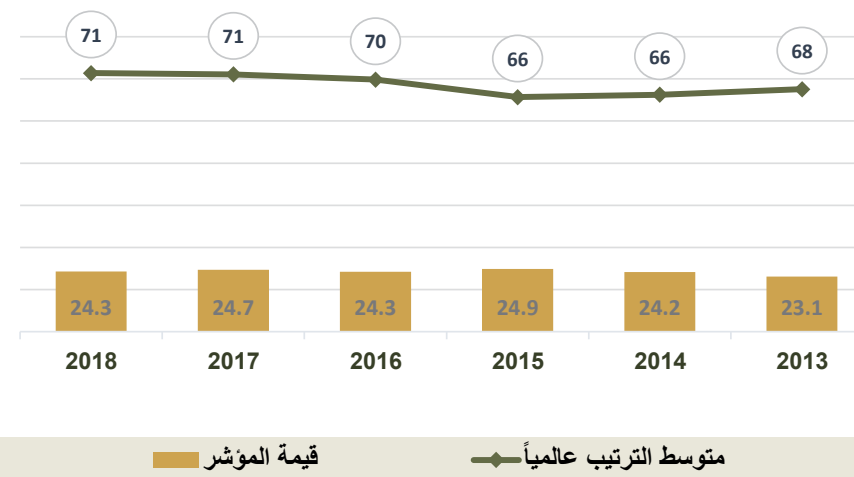
وتوضح البيانات تصدر دول الخليج مرة أخرى الأداء العربي بقيمة 32.4 نقطة وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 32.6 نقطة، ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة بفارق كبير عن بقية المجموعات.

وتكشف البيانات تميز أداء مجموعتي دول المشرق والمغرب العربي في مؤشر اقتصادات التكتل، وضعف أداء المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي مقارنة بالمتوسط العالمي.

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية 2018



تطور قيم وترتيب مؤشر مجموعة العوامل الخارجية في الدول العربية



3. وضع الدول العربية في المؤشرات الأحد عشر الفرعية

يمكن قياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المؤشر العام للجاذبية الذي يركز على أحد عشر مؤشراً فرعياً يرصد كل منها مقوماً من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الرأسمالية وهي: مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مؤشر القدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي، مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي. وتضم تلك المؤشرات الفرعية 57 متغيراً يرصد بصورة أكثر تفصيلاً المتغيرات الحاكمة لقدرة الدولة على جذب الاستثمار وتحديد وضعيتها في مؤشر الجاذبية بدقة شديدة، وفيما يلي التفاصيل:

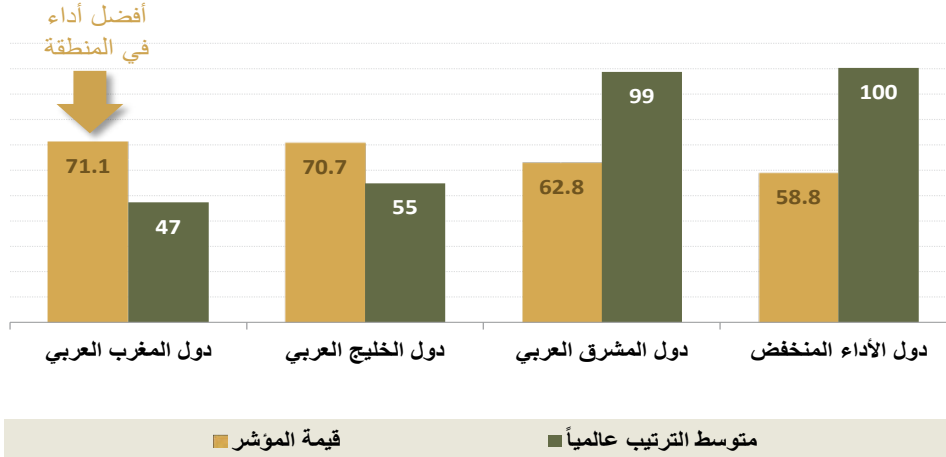
1.3 مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

يعد استقرار الاقتصاد الكلي عنصراً مهماً لجذب الاستثمار حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

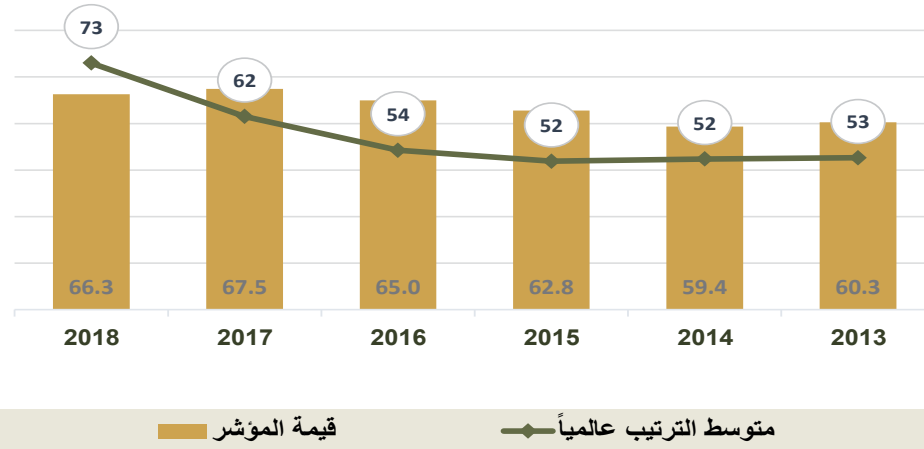
ووفق النتائج التي تم رصدها يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الرئيسية أبرزها ما يلي:

- يقترب متوسط الأداء العربي البالغ 66.3 نقطة من المتوسط العالمي البالغ 69.4 نقطة.
- تصدرت دول المغرب الأداء العربي وتميزت بأدائها في تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية وتميز أدائها في مؤشري التضخم ونسبة فائض أو عجز فائض الحساب الجاري من الناتج.
- جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية، كذلك دول الأداء المنخفض التي حلت في المرتبة الرابعة الأخيرة رغم أدائها الجيد في متغير عدد أزمات سعر الصرف.
- مقارنة بعام 2017 تراجع أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر استقرار الاقتصاد فيما عدا دول المشرق العربي.

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي 2018



تطور قيم وترتيب مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية



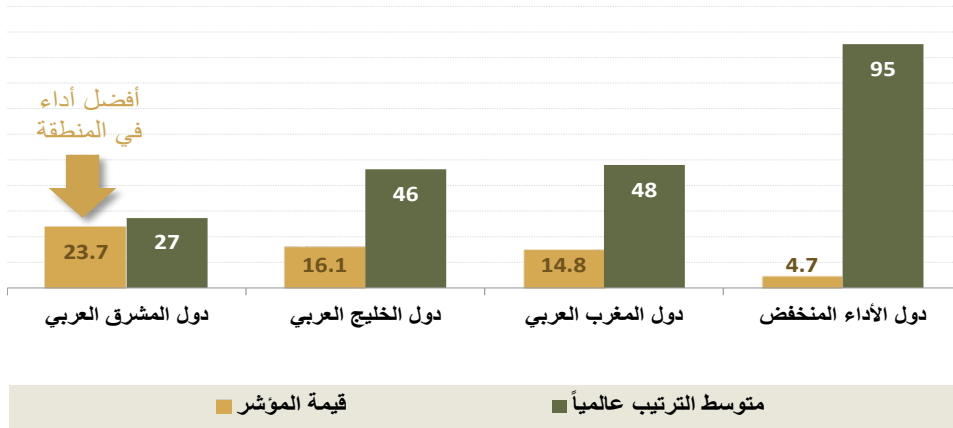
2.3 مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

يقيس مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية المقومات المالية اللازمة في الاقتصاد لجذب الاستثمار من خلال رصده لثلاثة متغيرات أساسية هي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الدولة من مجموع عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم. وذلك بدلاً من متغير القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

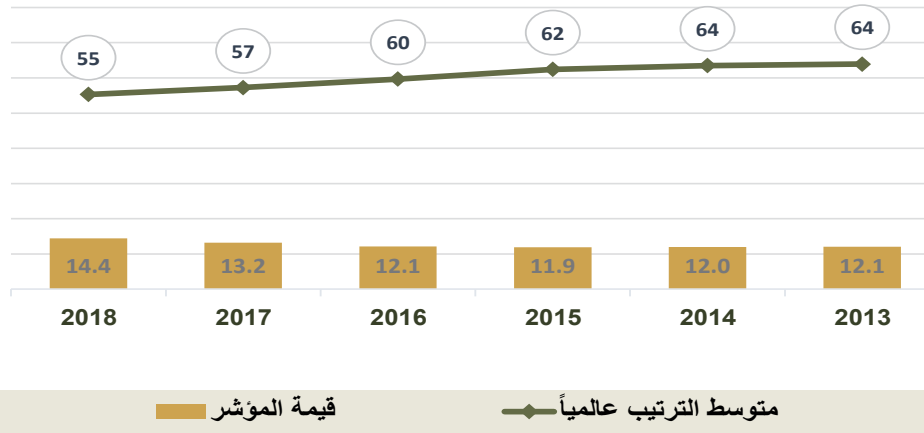
وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الموضحة لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

- في سياق تواضع الأداء العالمي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمتوسط 16.4 نقطة فإن الأداء العربي جاء مقارباً عند 14.4 نقطة.
- الأداء العربي جاء ضعيفاً على صعيد الحصة من مجموعة عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود، والائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من المتوسطات العالمية.
- تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية بقيمة 23.7 نقطة وبزيادة عن المتوسط العالمي البالغ 16.4 نقطة.
- حلت دول الخليج في المرتبة الثانية ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.
- على صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر كانت دول المشرق العربي الأفضل عربياً في السيولة المالية أي معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما تميز أداء دول الخليج العربي في مؤشر الحصة من مجموعة عمليات الاندماج والاستحواذ في العالم، وكان أداء كل المجموعات متوسطاً فيما يتعلق بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عدا دول الأداء المنخفض التي جاء أداؤها ضعيفاً جداً.
- مقارنة بعام 2017 تحسن أداء جميع المجموعات العربية في مؤشر 2018.

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الوساطة المالية و القدرات التمويلية 2018

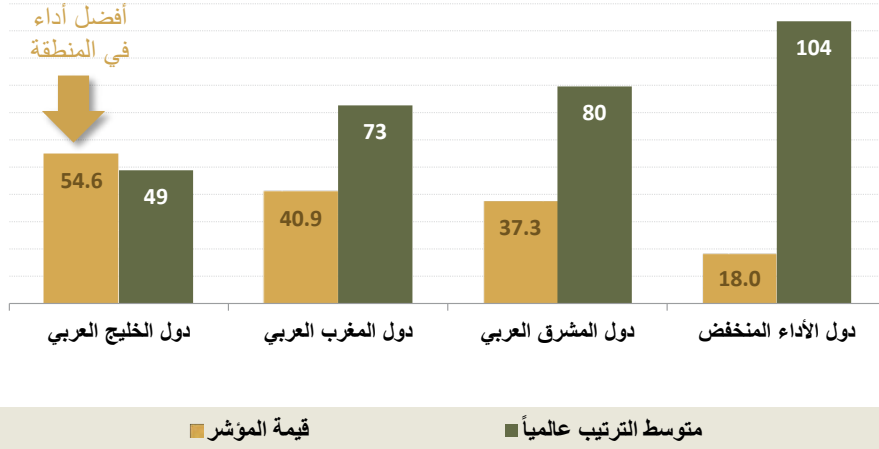


تطور قيم وترتيب مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية في الدول العربية

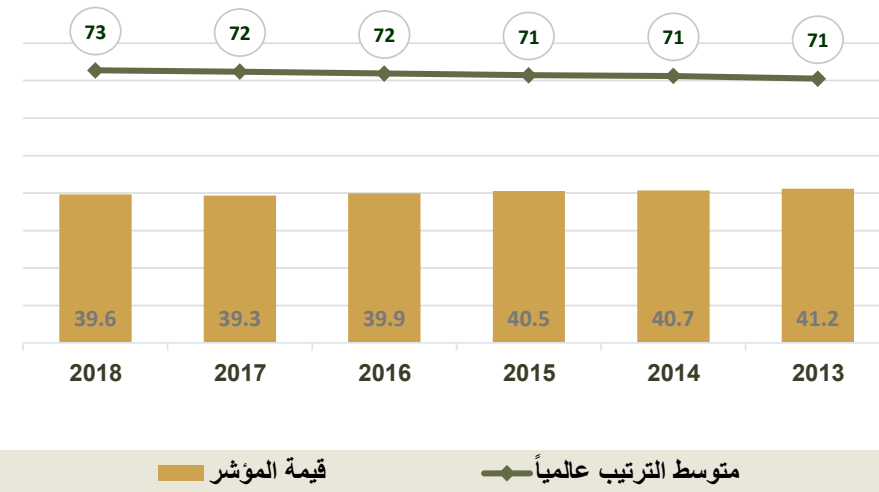


3.3 مؤشر البيئة المؤسسية

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية 2018



تطور قيم وترتيب مؤشر البيئة المؤسسية في الدول العربية



من المؤكد أن مناخ الاستثمار يتأثر بشدة بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية، كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق تنظيمية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية.

وفي هذا السياق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنموية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

وقد تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات أو المؤشرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بمتابعة أداء الدول وتتضمن عدداً من المتغيرات من أهمها المشاركة والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد. وقد كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت دول المنطقة متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 39.6 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 53.8 نقطة، مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية المدرجة في حساب المؤشر.

وفيما يتعلق بالمجموعات الجغرافية العربية حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربياً بقيمة 54.6 نقطة بأداء أعلى من المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بفارق ضئيل، وحلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة. وكان من اللافت تحقيق دول الخليج أداء جيداً في مؤشرات الاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد. ومقارنة بعام 2017 ارتفع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشر واستقر أداء دول الخليج.

4.3 مؤشر بيئة أداء الأعمال

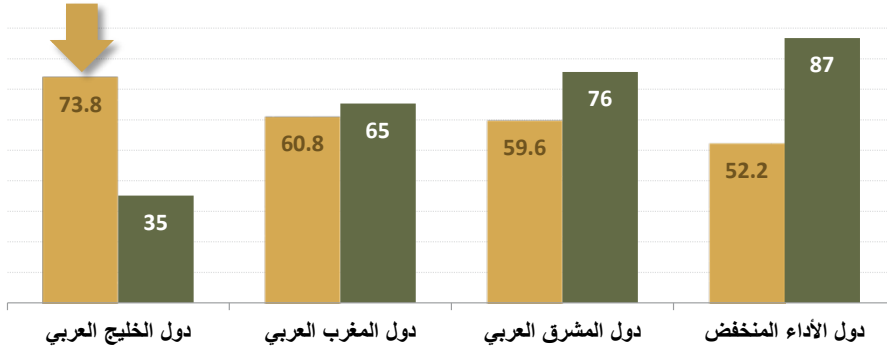
تعد بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ويتم قياسها ضمن المؤشر الفرعي انطلاقاً من 7 متغيرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء وتسجيل الملكية والحصول على الكهرباء والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر بيئة أداء الأعمال الوارد ضمن المؤشر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات وبالتالي من الطبيعي أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي والدولي خصوصاً بالنسبة لوضعية وترتيب دول المنطقة والعالم. وفي سياق القراءة التحليلية لنتائج المؤشر يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الأساسية من أهمها:

- حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الرابعة عالمياً، بفارق ضئيل عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبأداء (63.3 نقطة) أقل من المتوسط العالمي (65.6 نقطة).
- جاء أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي في متغيري تسجيل الملكية، وتنفيذ العقود فيما كان الأداء أقل من المتوسط في بقية المكونات.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 73.8 نقطة بأداء أفضل من المتوسط العالمي، ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية ثم دول المشرق في المرتبة الثالثة وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض.
- تميز أداء دول الخليج في جميع المكونات فيما كان أداء دول الأداء المنخفض لافتاً في مؤشري بدء الأعمال، وتنفيذ العقود.
- يكشف المؤشر عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل غالبية المجموعات العربية في مؤشرات تسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين.
- مقارنة بعام 2017 ارتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال واستقر أداء دول المغرب العربي.

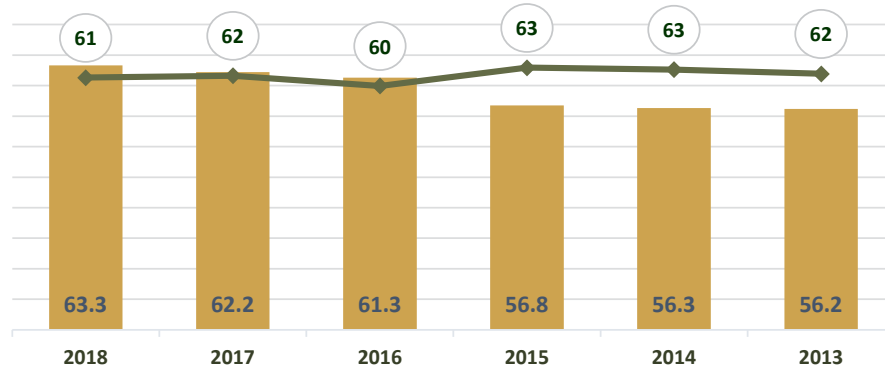
أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2018

أفضل أداء في المنطقة



■ قيمة المؤشر ■ متوسط الترتيب عالمياً

تطور قيم وترتيب مؤشر بيئة أداء الأعمال في الدول العربية



■ قيمة المؤشر ◆ متوسط الترتيب عالمياً

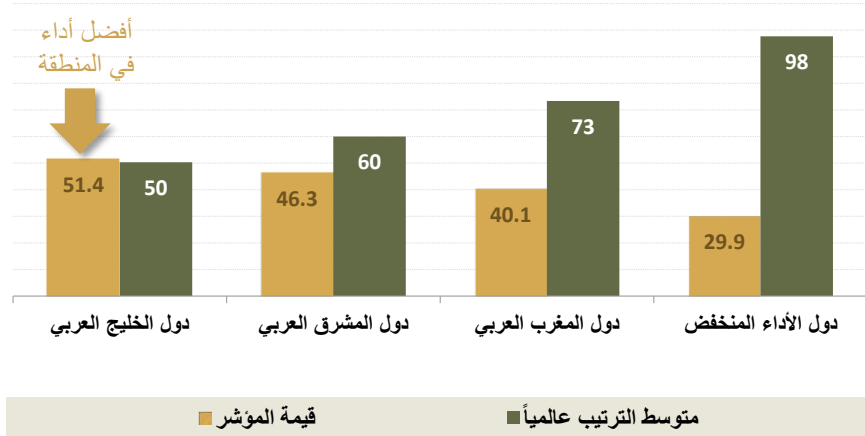
5.3 مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

يعد حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس 6 متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، وتقلبات الطلب المحلي، ومؤشر الأداء التجاري، ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتطبيق التعرفة الجمركية، وأخيراً الانفتاح على العالم الخارجي.

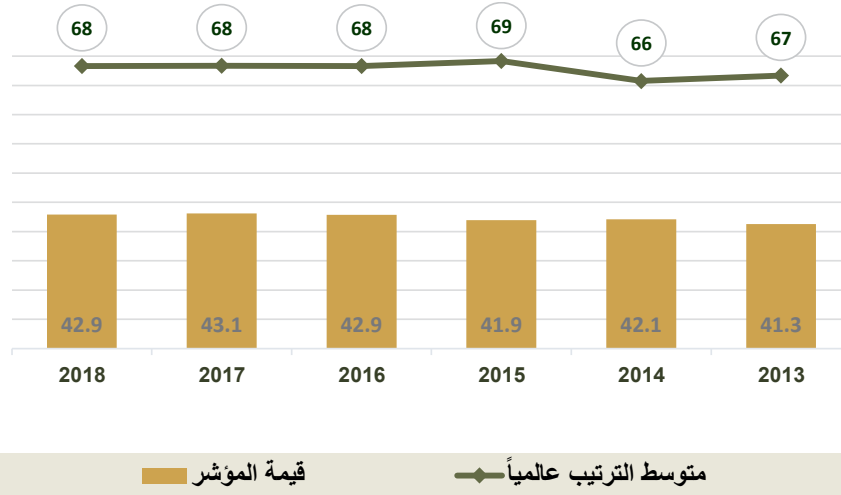
وتوضح نتائج الرصد ما يلي:

- لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه.
- تحظى الدول العربية بوضعية أقل من متوسط الأداء العالمي في جميع المتغيرات.
- تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء متوسط بحلولها في المرتبة الأولى وبمعدل أعلى قليلاً المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيراً حلت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبفارق كبير.
- تميز أداء دول الخليج عالمياً في مؤشر الطلب المحلي الحقيقي للفرد، وكذلك في مؤشرات نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطبيق التعرفة الجمركية والانفتاح على العالم الخارجي.
- تفوقت دول المشرق العربي في مؤشر الأداء التجاري وتفوقت دول المغرب العربي في مؤشر تقلبات الطلب المحلي.
- يكشف حجم السوق عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة من قبل دول المغرب العربي في مؤشر تطبيق التعرفة الجمركية وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات عاجلة في مؤشري تطبيق التعرفة الجمركية، والانفتاح على العالم الخارجي.
- مقارنة بعام 2017 تحسن أداء دول المشرق ودول المغرب العربي فيما تراجع أداء دول الخليج ودول الأداء المنخفض.

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه 2018



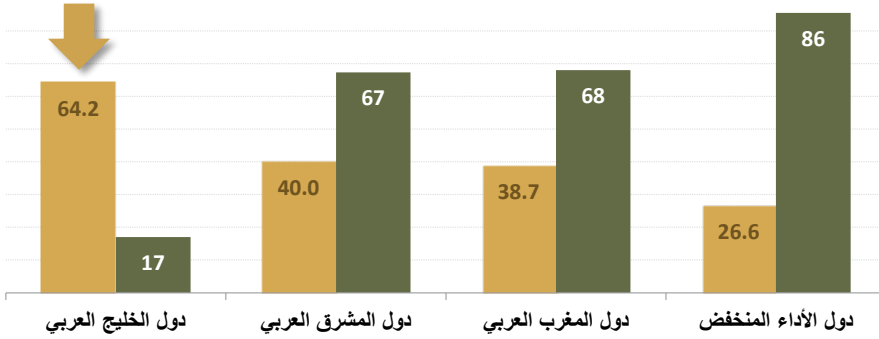
تطور قيم وترتيب مؤشر حجم السوق وسهولة النفاذ إليه في الدول العربية



6.3 مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

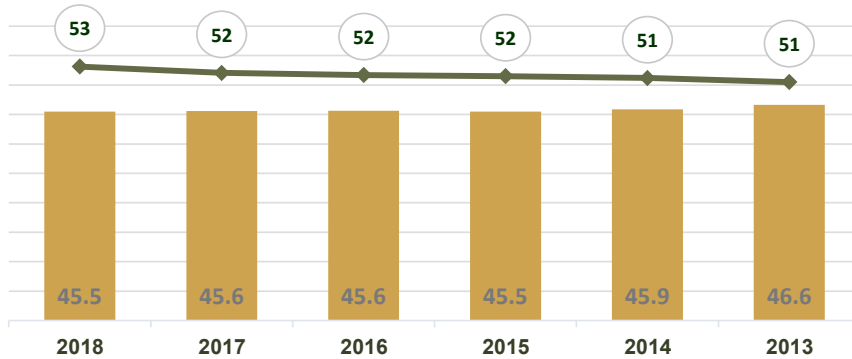
أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية 2018

أفضل أداء في المنطقة



قيمة المؤشر متوسط الترتيب عالمياً

تطور قيم وترتيب مؤشر الموارد البشرية والطبيعية في الدول العربية



قيمة المؤشر متوسط الترتيب عالمياً

تكشف التجارب العالمية عن أن هناك العديد من أنماط الاستثمار في العالم تستهدف الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفاء والمدرّب في البلد المستهدف بالاستثمار، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق ستة متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط نمو إنتاجية العمل، ومتوسط سنوات الدراسة للبالغين، وسنوات التعليم المتوقعة للأطفال، وأخيراً مؤشر التنمية البشرية.

وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريباً جداً من الأداء العالمي حول 45 نقطة لكل منهما.
- الأداء العربي جاء أفضل من المتوسط العالمي في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد على الضعف وذلك بفضل توافر النفط وموارد تعدينية أخرى في عدد من الدول وكذلك في متغير متوسط نمو إنتاجية العمل.
- جاء الأداء العربي قريباً من الأداء العالمي في مؤشر التنمية البشرية، فيما جاء أقل من المستوى العالمي بشكل واضح في مؤشر التعليم.
- تقدمت دول الخليج الدول العربية في المؤشر وبفارق كبير عن المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربياً ثم دول المغرب العربي بفارق قليل وأخيراً جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة وبمستوى أداء ضعيف جداً.
- يوضح المؤشر ضرورة إجراء إصلاحات من قبل دول المشرق والمغرب والأداء المنخفض في مؤشر نمو إنتاجية العمل وكذلك قيام دول الأداء المنخفض بإصلاحات في جميع المؤشرات الفرعية فيما عدا نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي.
- مقارنة بعام 2017 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشر فيما عدا دول الأداء المنخفض التي شهدت نمواً ودول المشرق التي شهدت استقراراً في الأداء.

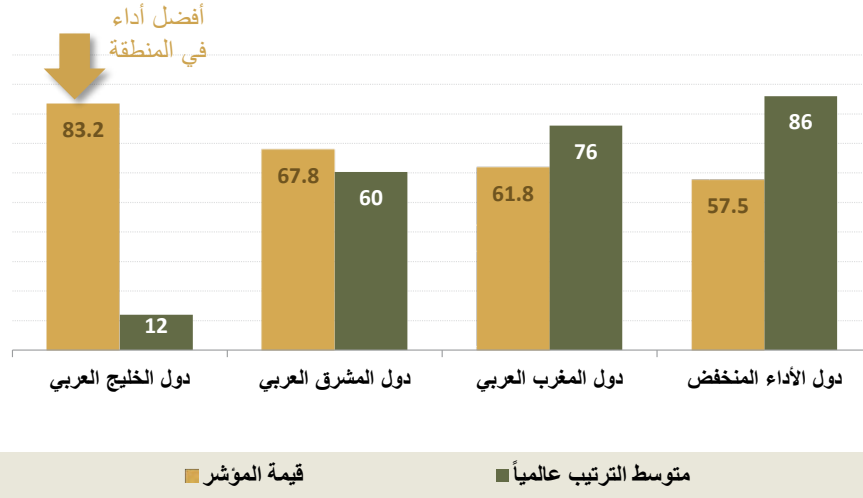
7.3 مؤشر عناصر التكلفة

تعد تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع استثماري واختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما مع وجود تباين كبير بين دول العالم في هذا المجال، ويقاس مؤشر عناصر التكلفة 4 أنواع رئيسية من المتغيرات هي: ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، وإجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، والوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنويا، وتكلفة التصدير والاستيراد.

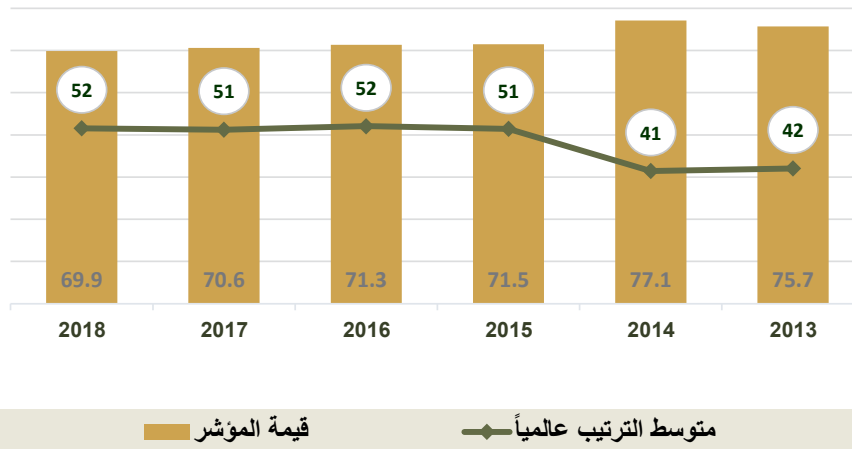
ومن واقع قراءة الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

- الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي المرتفع أصلا، عند 76 نقطة.
- تصدرت دول الخليج الدول العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بقيمة 83.2 نقطة، وجاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض.
- تميز أداء دول الخليج في غالبية المتغيرات فيما عدا تكلفة التصدير مقارنة بالمتوسط العالمي وجاء أداء دول المشرق جيدا ودول المغرب منخفضا في مؤشر معدل الضريبة.
- دول الأداء المنخفض ودول المغرب العربي عليها الإسراع في اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال الضرائب وتكلفة التصدير.
- مقارنة بعام 2017 تراجع أداء جميع المجموعات العربية فيما ارتفع أداء دول الأداء المنخفض.

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة 2018



تطور قيم وترتيب مؤشر عناصر التكلفة في الدول العربية



8.3 مؤشر الأداء اللوجستي

تمثل جودة البنية التحتية والمرافق ولاسيما في مجالات النقل والخدمات اللوجستية، عنصرا حاكما في تأسيس المشاريع الاستثمارية على مختلف أنواعها وتعزيز القدرة التنافسية لتلك المشاريع داخليا وخارجيا.

ومن هذا المنطلق تم إدراج مؤشر الأداء اللوجستي الذي يتكون من سبعة متغيرات هي: كفاءة إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء، زمن إنجاز الإجراءات، وأخيرا جودة البنية التحتية وهو المتغير الذي تم إدراجه بدلا من متغيري نوعية الطرق البرية ومؤشر أداء النقل الجوي.

ومن الملاحظ أن بيانات مؤشر هذا العام تتطابق مع بيانات العام السابق 2017، وذلك بسبب عدم قيام مصدر البيانات وهو البنك الدولي بتحديث البيانات بالنسبة لجميع الدول للفترة التي يرصدها المؤشر العام للجاذبية.

ومن واقع قراءة لوضع الدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

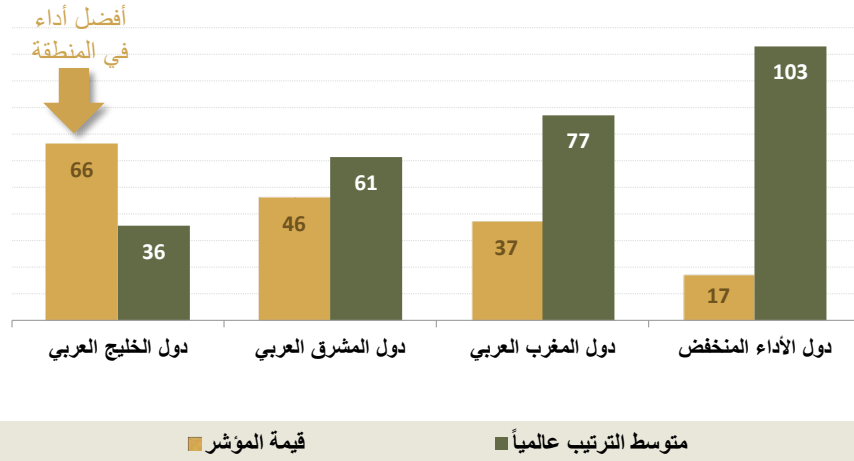
- بشكل عام جاء متوسط الأداء العربي في المؤشر أقل من متوسط الأداء العالمي البالغ 52.5 نقطة.
- الأداء العربي جاء أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات ولكن بفوارق متباينة.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي، وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم جاءت دول المغرب العربي ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.

• تميز أداء دول الخليج في جميع المتغيرات الفرعية مقارنة بالمتوسطات العالمية وسجلت بقية المجموعات العربية أداءً متباينا فيما عدا دول الأداء المنخفض فقد سجلت أداءً ضعيفاً جداً في غالبية المتغيرات.

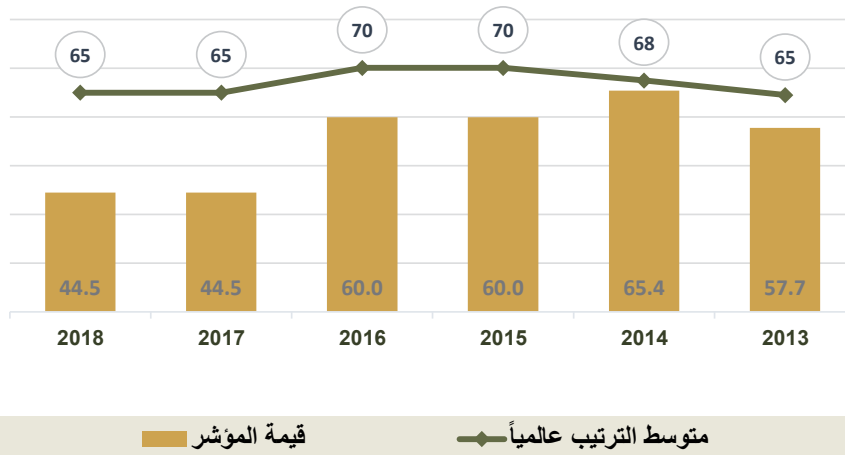
• يوضح المؤشر أن دول الأداء الضعيف عليها الإسراع في تنفيذ إصلاحات تشمل جميع متغيرات المؤشر.

• مقارنة بعام 2017 استقر أداء جميع المجموعات العربية.

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجستي 2018

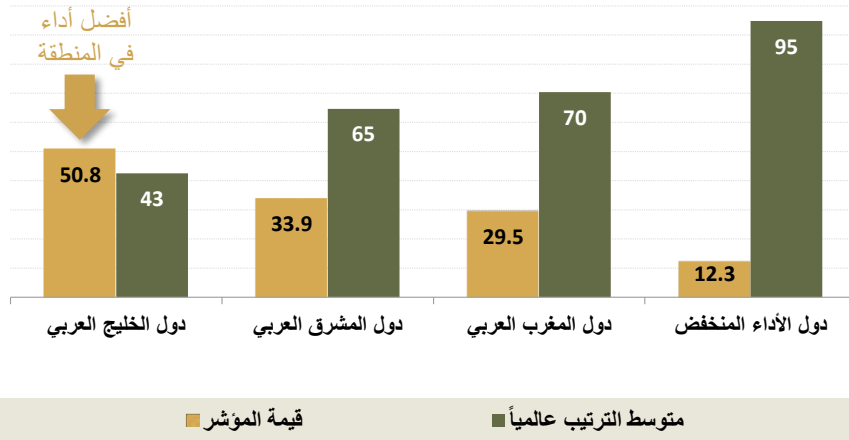


تطور قيم وترتيب مؤشر الأداء اللوجستي في الدول العربية

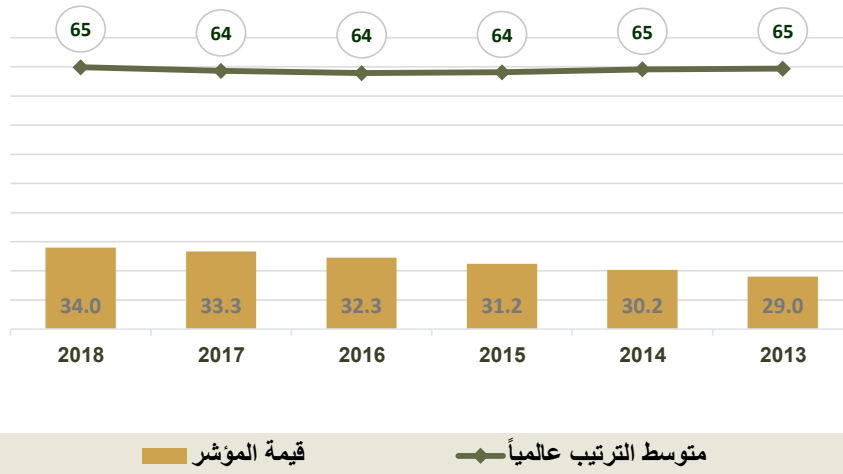


9.3 مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2018



تطور قيم وترتيب مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الدول العربية



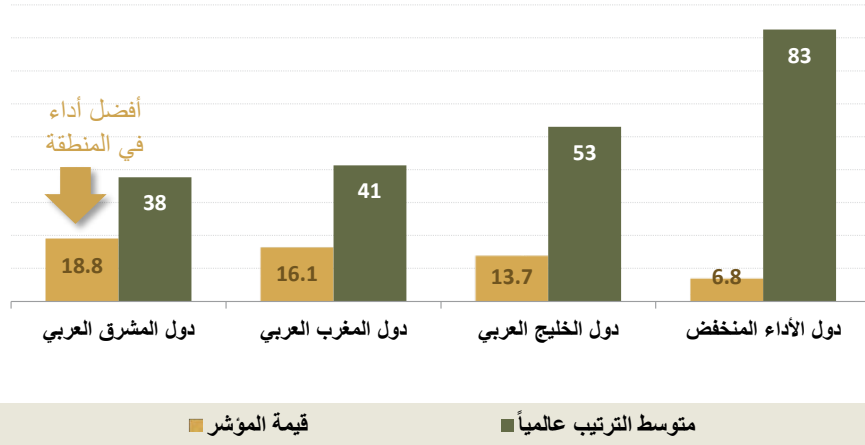
يقوم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدور محوري في نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في أي اقتصاد ولذا فقد أصبح من العناصر الهامة والمؤثرة على جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية، وعليه فقد تم إدراج مؤشر فرعي لقياس أداء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال رصد أربعة متغيرات رئيسية هي: اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، ونسبة مستخدمي الإنترنت من السكان، واشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان، واشتراكات خدمات النطاق العريض (البرودباند).

ومن واقع قراءة الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي:

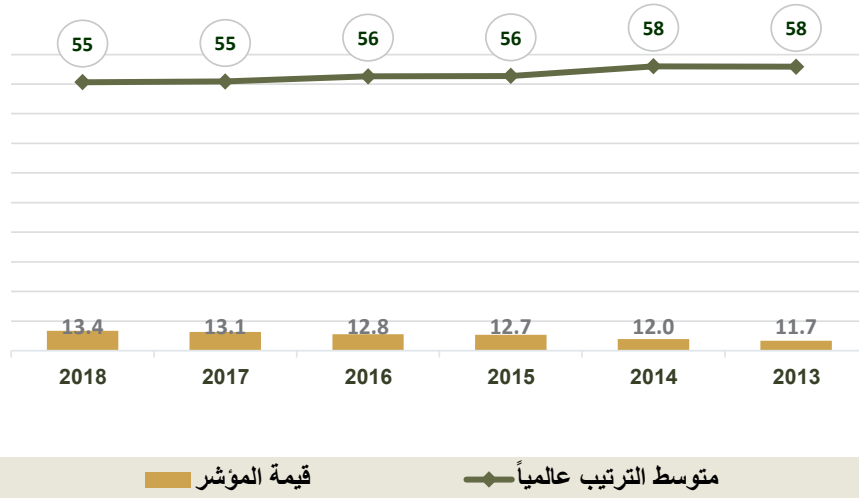
- متوسط الأداء العربي في هذا المؤشر بلغ 34 نقطة وجاء أقل من المتوسط العالمي البالغ 40.9 نقطة.
- الأداء العربي استمر أعلى من المتوسط العالمي في متغيري نسبة مستخدمي الإنترنت واشتراكات الهاتف النقال.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وتفوقت على المتوسط العالمي بفارق كبير وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج ثم دول المغرب العربي ثم دول الأداء المنخفض.
- تميزت دول الخليج بأداء متميز في غالبية المتغيرات فيما سجلت مجموعة المشرق العربي أداء قريباً من المتوسط العالمي في نسبة مستخدمي الإنترنت، فيما تفوقت دول المغرب العربي عالمياً في اشتراكات النقال.
- تكشف البيانات ضرورة تحرك دول الأداء المنخفض لتحسين وضعها على صعيد غالبية المتغيرات.
- مقارنة بعام 2017 تحسن أداء جميع المجموعات العربية بنسب متقاربة.

10.3 مؤشر اقتصاديات التكتل

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل 2018



تطور قيم وترتيب مؤشر اقتصاديات التكتل في الدول العربية



تعد الشركات المتعددة الجنسية المحرك الرئيسي لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، كما أن ارتباط الدول معها يعد عنصراً مهماً في قدرتها على جذب الاستثمارات، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر اقتصاديات التكتل الذي يركز على ثلاثة متغيرات رئيسية هي: عدد الشركات المتعددة الجنسيات العاملة داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

ووفق ما جاء رسده من أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الثلاثة الرئيسية نوضح ما يلي:

- جاء أداء المتوسط العربي بقيمة 13.4 نقطة في هذا المؤشر أقل من الأداء العالمي البالغ 16 نقطة.
- أداء الدول العربية أفضل من المتوسط العالمي بالنسبة للرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.
- تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية وتفوقت على العالم، ثم حلت دول المغرب العربي، ثم دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة ثم دول الأداء المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة.
- تكشف البيانات ضرورة تحرك دول الأداء المنخفض لتحسين جاذبيتها للشركات متعددة الجنسيات في العالم وكذلك دول المغرب العربي والخليج ولكن بدرجة أقل.
- مقارنة بعام 2017 ارتفع أداء جميع المجموعات في مؤشر اقتصاديات التكتل فيما عدا دول المغرب العربي التي استقر أداؤها.

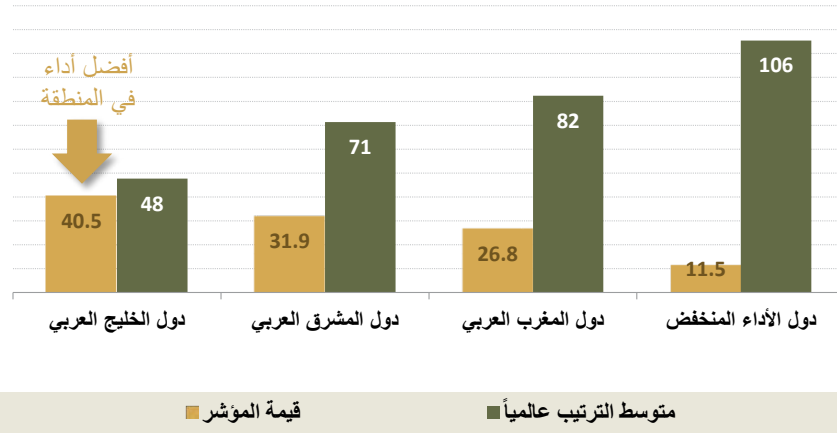
11.3 مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

تقوم عوامل التميز والتقدم التكنولوجي بدور مهم في جذب الاستثمارات التي تبحث عن ميزة تنافسية لتنويع وتمييز المنتج كوسيلة لتعزيز الربحية، ونتيجة لذلك تم تصميم المؤشر الذي يتضمن خمسة أنواع رئيسية من المتغيرات هي: مؤشر تطور السوق، ومؤشر تطور بيئة الأعمال، ومؤشر المعرفة، والمشاركة في إجمالي طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي، ومؤشر الحكومة الإلكترونية.

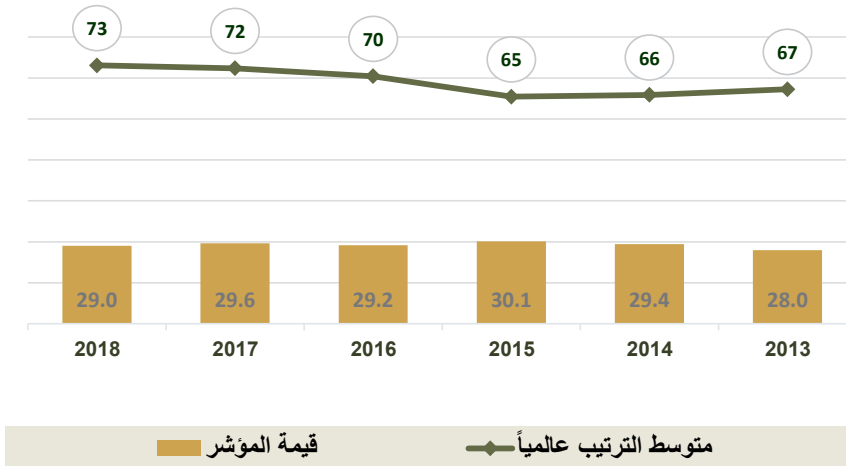
ومن واقع رصد أداء الدول العربية في هذا المؤشر نوضح ما يلي:

- أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر بلغ 29 نقطة وجاء أقل بشكل واضح من متوسط الأداء العالمي البالغ 39.7 نقطة.
- أداء الدول العربية جاء أقل من المتوسط العالمي بالنسبة لجميع المتغيرات المكونة للمؤشر فيما عدا متغير الحكومة الإلكترونية حيث كان قريباً في أدائه من المستوى العالمي.
- تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وبزيادة طفيفة عن المتوسط العالمي ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية ثم دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة وأخيراً دول الأداء المنخفض بأداء ضعيف جداً.
- من واقع رصد المتغيرات الأساسية المكونة للمؤشر يلاحظ وجود تميز لدول الخليج على صعيد تطور الحكومة الإلكترونية، في مقابل تراجع واضح لدول المغرب العربي في مؤشر تطور بيئة الأعمال ودول الأداء المنخفض في جميع المتغيرات الأساسية للمؤشر.
- مقارنة بعام 2017 تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة.

أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي 2018



تطور قيم وترتيب مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي في الدول العربية



4. فجوة جاذبية الدول العربية

وعليه يتم احتساب فجوة الجاذبية للمنطقة العربية بطرح قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول العربية والبالغ قيمته 40.9 نقطة لعام 2018 من قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الذي بلغ 62 نقطة، لنفس العام منسوبا إلى قيمته لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وفق المعادلة التالية: (62-40.9)/62 أي 34.0%.

وهو ما يعني أن الدول العربية أقل في قدراتها وإمكاناتها في جذب الاستثمار وفق المؤشر العام بنسبة 34% عن دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD. كما يمكن قياس حجم الفجوة بين الدول العربية والدول المتقدمة على مستوى المجموعات الثلاث المكونة للمؤشر وكذلك للمؤشرات الفرعية ولكل مكون أو متغير من مكونات المؤشرات الفرعية.

وفي هذا السياق يمكن استعراض وضع الفجوة في الدول العربية على صعيد المجموعات الثلاثة وأكبرها فجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الإيجابية التي بلغت 49.1% عام 2018 وثانيها فجوة العوامل الكامنة بنسبة 30.9% عام 2018 ثم فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة بنسبة 23.7% عام 2018، والتي تبرز بشكل واضح أهمية التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

تُعبّر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي تواجهه الدول العربية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي. ويتم احتساب الفجوة كنسبة مئوية تقيس الفرق بين أداء الدول العربية على صعيد الجاذبية معبرا عنها بمتوسط القيمة التي حصلت عليها في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار مع متوسط القيمة التي حصلت عليها الدول المتقدمة (دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD) في ذات المؤشر منسوبا إلى أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD.

ومن المهم مقارنة أداء الدول العربية في مؤشر الجاذبية مع الدول المتقدمة ممثلة في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD حتى يمكننا أن نصل إلى صورة تقريبية عن الفروق الجوهرية فيما بين المجموعتين في إمكانات جذب الاستثمار، وبالتالي يتسنى لنا استخلاص عناصر القوة والضعف على صعيد المؤشرات الفرعية المختلفة لجاذبية الاستثمار ومتغيراتها الرئيسية، وفي هذا الإطار يمكننا قياس تلك الفروق من خلال ما يسمى فجوة الجاذبية التي تقيس الفارق أو الاختلاف في توافر عناصر استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأهمها العناصر والمكونات المدرجة في المؤشر العام للجاذبية والمنقسمة إلى 3 مجموعات رئيسية هي المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية.

فجوة الجاذبية في مجموعات الدول العربية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%)								المجموعة الجغرافية
المؤشر العام لجاذبية الاستثمار		مجموعة العوامل الخارجية الايجابية		مجموعة العوامل الكامنة		مجموعة المتطلبات الأساسية		
2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	
47.3	47.5	61.6	61.1	50.7	50.8	28.8	29.9	أفريقيا
40.1	41.0	51.6	51.6	43.9	44.6	25.8	27.6	جنوب آسيا
35.5	35.5	46.0	45.6	38.1	38.0	23.9	24.4	أمريكا اللاتينية والكاريبي
34.0	33.6	49.1	48.3	30.9	30.8	23.7	23.4	المنطقة العربية
15.7	14.9	32.2	31.4	8.0	7.5	10.9	9.9	دول الخليج العربي
32.3	32.4	41.5	40.6	31.8	31.9	26.0	27.1	دول المشرق العربي
36.8	36.4	50.7	50.0	39.7	39.6	22.0	21.7	دول المغرب العربي
60.9	60.5	78.9	78.3	58.2	58.1	42.3	42.3	دول الأداء المنخفض
18.6	18.9	27.0	26.8	18.0	18.2	13.3	14.2	أوروبا وآسيا الوسطى
14.7	15.2	15.7	15.8	19.6	19.9	7.5	8.5	شرق آسيا والمحيط الهادئ

فجوة الجاذبية في الدول العربية هي التحدي الذي تواجهه دول المنطقة لتحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويتم احتسابها من خلال قياس الفارق في الأداء بين الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منسوبا إلى أداء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

5. عناصر القوة والضعف في جذب الاستثمار

يمكن تحديد مكامن القوة والضعف لكل دولة أو مجموعة جغرافية معينة على صعيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤشرات الفرعية أو المكونات الرئيسية للمؤشر العام للجاذبية وهو ما يسمى بميزان الجاذبية.

وفي سياق ذلك، يعتبر أداء دولة ما نقطة قوة إذا ما كان موقعها في الثلث الأعلى من الترتيب بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية، ونقطة ضعف إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المتغير تحت الدراسة.

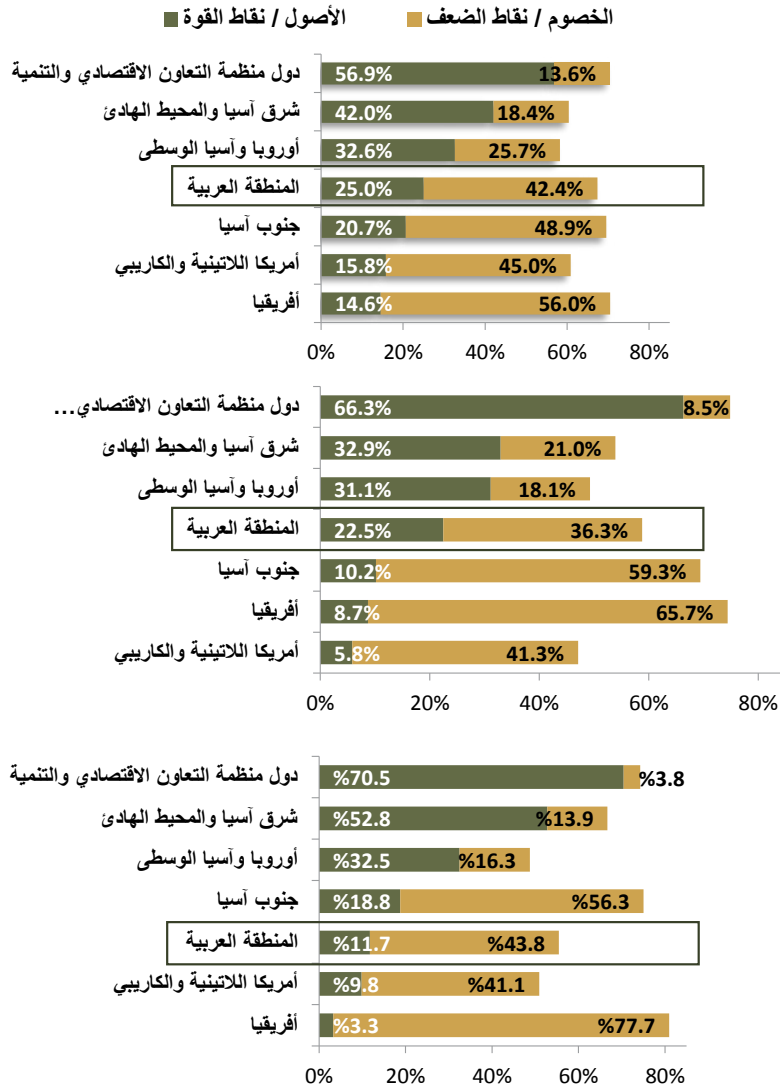
واستناداً إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي يتم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، يُمكن إعادة ترتيب الدول حسب هذا الميزان الذي يشكل نظام معلومات يسترشد به صاحب القرار لتقليل الخسوم أو نقاط الضعف وتحويلها إلى أصول أو نقاط قوة.

وتوضح نتائج التحليل أن أعلى نسبة للأصول أو نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة، أي مجموع نقاط البيانات، وهي تساوي عدد الدول في المنطقة الجغرافية مضروباً في عدد المتغيرات الرئيسية، حققتها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 59.9% و 66.3% و 70.5% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية على التوالي. كما حصلت كل من مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادي على ثاني أعلى نسبة الأصول ثم حلت دول أوروبا وآسيا الوسطى.

وتكشف النتائج عن حلول الدول العربية بالمرتبة الرابعة في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للأصول تبلغ 25 و 22.5% لمجموعتي المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة، ثم حلولها في المرتبة الخامسة بقيمة 11.7% في مجموعة عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وتمكن المنهجية المعتمدة في التقرير من تحديد دقيق لأهم نقاط الضعف أو الخسوم ونقاط القوة أو الأصول التي يتم رصدها انطلاقاً من تحليل الوضع النسبي لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجاذبية في الدول العربية، نقاط القوة والضعف بالمقارنة مع المجموعات الأخرى



مجموعة العوامل الأساسية

مجموعة العوامل الكاملة

مجموعة العوامل الخارجية

من المحاور المتعلقة بهذا المجال وذلك رغم ما تم إنجازه من إصلاحات في المؤشرات المختلفة لبيئة أداء الأعمال ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية.

- حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: عدد كبير من دول المنطقة لازال يشكو من ميزان سلبي لمؤشر الانفتاح على العالم الخارجي. على الرغم من الوضعية التنافسية الطيبة نسبياً للدول العربية عموماً ودول مجلس التعاون على وجه الخصوص في هذا المجال.
- الموارد البشرية: غالبية دول المنطقة لا تعاني من نقص على مستوى الكوادر البشرية من حيث الكم إلا أن هناك مشكلة لازالت قائمة على صعيد الكيف والمتمثلة في المستوى التعليمي والمهاري لتلك الكوادر وهو ما يؤدي إلى تدني في مستوى إنتاجيتها مقارنة بالعديد من دول العالم الأخرى وذلك بسبب عوامل عديدة أهمها عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحله وخصوصاً في مرحلته الأساسية. ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين وبسنوات التعليم المتوقعة للأطفال.
- الأداء اللوجستي: تشكو العديد من الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى مؤشر كفاءة أداء التخليص الجمركي ومؤشر أداء البنية التحتية للتجارة والنقل ومؤشر جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية ومؤشر تتبع وتعقب العمليات اللوجستية ومؤشر جودة البنية التحتية وهو ما يؤثر سلباً بالطبع على جاذبية الدولة للاستثمار وخصوصاً مع الارتباط الكبير ما بين التجارة والاستثمار ولاسيما الاستثمارات ذات التوجه التصديري أو المعتمدة على مستلزمات إنتاج من الخارج.
- التقدم التكنولوجي: تعاني الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى التقدم التكنولوجي ومتغيراته بسبب عوامل عدة منها تدني الإنفاق على التنمية البشرية والتكنولوجية والبحث العلمي بشكل عام، وغياب خطط وبرامج البحث والتطوير والربط بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في وهذا المجال.

ومع رصد وتقييم كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية لسنة 2018 والسنوات السابقة يتبين أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في المجالات التالية:

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يشهد تقلباً يعود بالأساس إلى استمرار الاعتماد المفرط على النفط ومشتقاته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا والجزائر وذلك بشكل مباشر وكذلك الدول العربية الأخرى المرتبطة بها عبر التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والعمالة والمساعدات وغيرها، وهو ما يجعل النمو في غالبية الدول العربية مرتبطاً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- معدل التضخم: إرتفاعه في غالبية الدول العربية ولاسيما الدول غير النفطية يعد من العوائق التي تقلل من جاذبية المستثمر الأجنبي خصوصاً وأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي القيمة الحقيقية للاستثمار الأجنبي داخل الدولة، وبالتالي يرفع من مستوى عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين بشأن قيمة استثماراتهم والعوائد المتوقعة منها في المستقبل.
- نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي: يعد ارتفاعه أحد العوامل السلبية غير المباشرة المنفرة للاستثمار والتي تظهر وبشكل واضح في العديد من الدول العربية غير النفطية لأنها تساهم في زيادة معدلات التضخم والعموض وعدم التأكد بالنسبة للوضع الاقتصادي بشكل عام، خصوصاً إذا ما تزامن هذا الارتفاع مع أجواء الاضطرابات الاجتماعية التي قد تزيد من حدة عجز الموازنة وتبعاته السلبية في المستقبل.
- البيئة المؤسسية: رغم ما بذلته بعض الدول العربية من جهود لتطوير البيئة المؤسسية، إلا أن وضعها في هذا المجال لازال متواضعاً بالنظر للعديد من الدول المنافسة في جذب الاستثمار فضلاً عن وجود تباينات كبيرة في هذا المجال بين دول المنطقة، وهذا يفسر ضعف الأداء والوضع السلبي لميزان الجاذبية بالنسبة للعوامل المرتبطة بها. وهو ما يستدعي ضرورة تكثيف الإصلاحات المؤسسية في المنطقة بمختلف أشكالها ومجالاتها.
- بيئة أداء الأعمال: لازالت تمثل تحدياً رئيسياً في الدول العربية باستثناء عدد محدود من الدول، ولذا لم تتمكن دول المنطقة كمجموعة من تحقيق ميزان جاذبية إيجابي في العديد

الخلاصة

من خلال رصد تطور وضع مجموعة الدول العربية ومجموعات الدول العربية الأربعة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، ومؤشراته الفرعية، منذ انطلاقة الأولى عام 2013 وحتى نسخته السادسة في العام 2018، يمكننا أن نستخلص عدداً من الملاحظات التي تكشف وضعية كل مجموعة في كل مؤشر فرعي والتطور الذي شهدته تلك المجموعة في ذات المؤشر على مدى السنوات الست الماضية وفق ما يلي:

مجموعة دول الخليج العربي:

- حافظت على موقعها كأفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أفضل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و2018 لكن مع اتجاه عام للتراجع الطفيف في متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية (مركزان فقط) حيث بلغ 41 من إجمالي 109 دول مدرجة في المؤشر مقارنة مع 39 عام 2013.
- تواصل الأداء المتميز لدول الخليج مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى والعالم في 3 مؤشرات بدرجات متفاوتة أفضلها مؤشر عناصر التكلفة بمتوسط ترتيب 12 عالمياً ثم مؤشر الموارد البشرية والطبيعية بمتوسط ترتيب 17 عالمياً ثم مؤشر بيئة أداء الأعمال بمتوسط ترتيب 35 عالمياً.
- فيما يتعلق بتطور الأداء في المؤشرات الفرعية خلال الفترة ما بين عامي 2013 و 2018 يمكن إيجاز أبرز التطورات فيما يلي:

- اتجاه عام للتحسن في الأداء في مؤشرات الوساطة المالية والقدرات التمويلية (14 مركزاً) ثم بيئة أداء الأعمال (5 مراكز) ثم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات واقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي (مركزان) وأخيراً حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه (مركز واحد).
- اتجاه عام للتراجع في الأداء في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (44 مركزاً) وعناصر التكلفة (7 مراكز) والأداء اللوجستي (3 مراكز) والبيئة المؤسسية والموارد البشرية والطبيعية (مركزان) خلال الفترة.

مجموعة دول المشرق العربي:

- حافظت على موقعها كثاني أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و2018 لكن مع اتجاه عام للتراجع (6 مراكز) في متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية إلى المركز الـ 68 عالمياً.
- تواصل الأداء المتميز لدول المشرق العربي مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى والعالم في مؤشرين رئيسيين هما الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمتوسط ترتيب 27 عالمياً ثم مؤشر اقتصاديات التكتل بمتوسط ترتيب 38 عالمياً.
- فيما يتعلق بتطور الأداء في المؤشرات الفرعية خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2018 يمكن إيجاز أبرز التطورات فيما يلي:

- اتجاه عام للتحسن في الأداء في مؤشرات الوساطة المالية والقدرات التمويلية (11 مركزاً) والأداء اللوجستي (7 مراكز) وبيئة أداء الأعمال (6 مراكز) وحجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه (4 مراكز) ومؤشر الموارد البشرية والطبيعية (مركز واحد).

- اتجاه عام للتراجع في الأداء في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (23 مركزاً) وعناصر التكلفة (7 مراكز) ثم البيئة المؤسسية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واقتصاديات التكتل، وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي (مركزان).

مجموعة دول الأداء الضعيف:

• استقرت في المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط ترتيب أقل كثيراً من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و2018 لكن مع اتجاه عام للتراجع (3 مراكز) في متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية إلى المركز الـ 106 عالمياً.

• تشهد بشكل عام أداء ضعيفاً في جميع المؤشرات الأحد عشر الفرعية.

• مؤشرات بيئة أداء الأعمال، والموارد البشرية والطبيعية، وعناصر التكلفة، واقتصاديات التكتل أداؤها أفضل نسبياً من بقية المؤشرات.

• كل المؤشرات الفرعية تشهد اتجاهها عاماً للتراجع فيما عدا مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يشهد تحسناً طفيفاً، كما يشهد مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية استقراراً خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2018.

- اتجاه عام للتحسن في الأداء في مؤشرات الوساطة المالية والقدرات التمويلية (7 مراكز) ثم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك اقتصاديات التكتل وأخيراً مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي (3 مراكز).

- اتجاه عام للتراجع في الأداء في مؤشرات عناصر التكلفة (14 مركزاً) وبيئة أداء الأعمال (7 مراكز) والبيئة المؤسسية (6 مراكز) والأداء اللوجستي، وحجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، والموارد البشرية والطبيعية (3 مراكز) وأخيراً مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي (مركز واحد).

مجموعة دول المغرب العربي:

• استقرت في موقعها كالثالث أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و2018 لكن مع اتجاه عام للتراجع (3 مراكز) في متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية إلى المركز الـ 75 عالمياً.

• تواصل الأداء الجيد نسبياً لدول المغرب العربي مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى في 3 مؤشرات بشكل متفاوت هما اقتصاديات التكتل بمتوسط ترتيب 41 عالمياً ثم الاستقرار الاقتصادي الكلي بمتوسط ترتيب 47 عالمياً ثم مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمتوسط ترتيب 48 عالمياً.

• فيما يتعلق بتطور الأداء في المؤشرات الفرعية خلال الفترة ما بين عامي 2013 و2018 يمكن إيجاز أبرز التطورات فيما يلي:



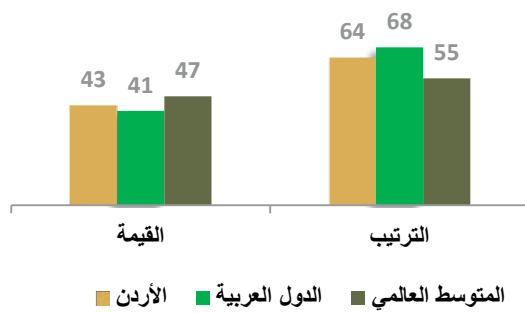
الجزء الثالث:

جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: الملامح القطرية

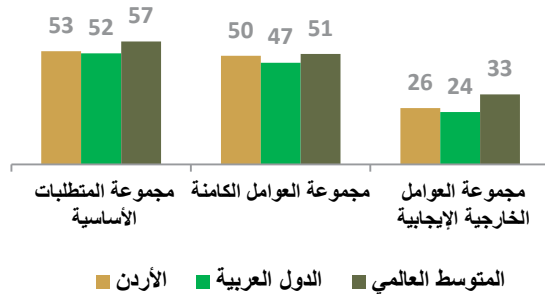


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

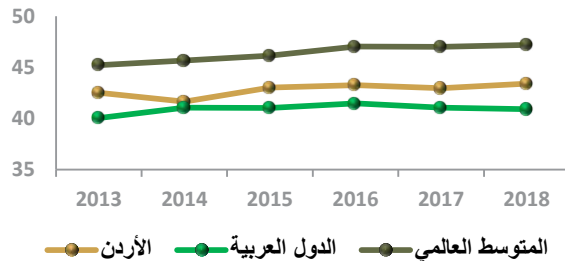
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



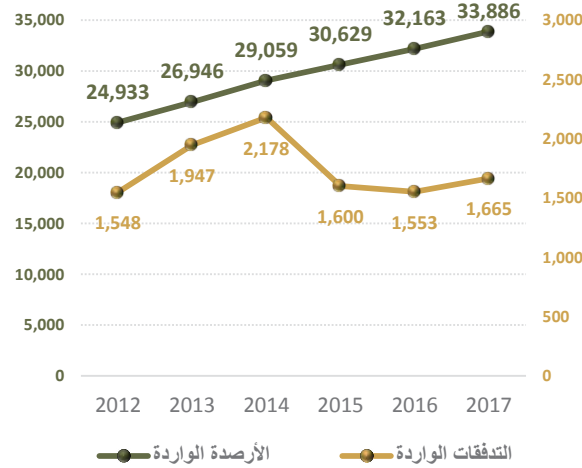
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



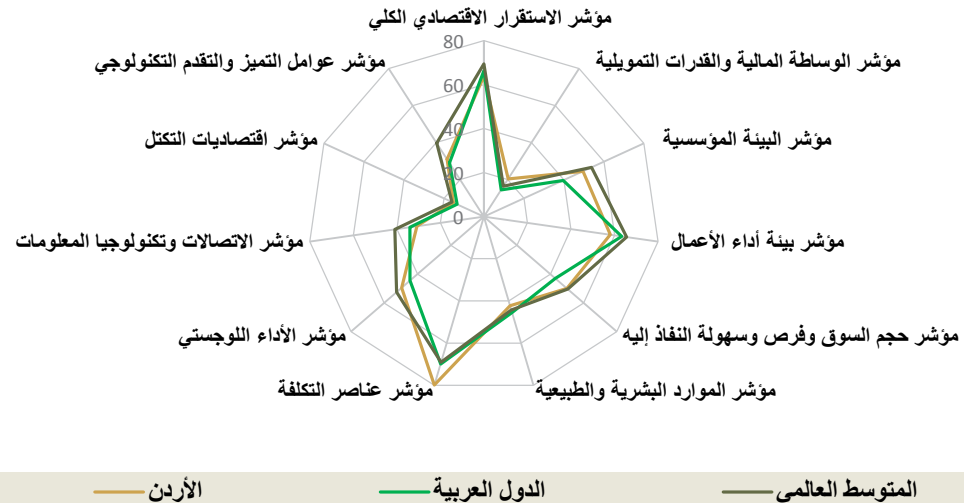
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

42.6	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2.5	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
6,011	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
1.5	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
30.7	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-3.6	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-8.5	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
14.8	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
22.9	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
16.8	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
8.8	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
70.3	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
7.3	عدد السكان (مليون نسمة)
...	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

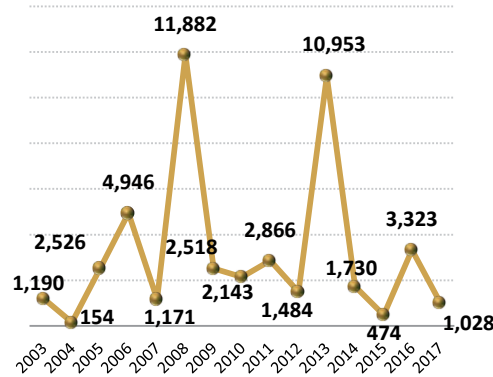
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-April 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

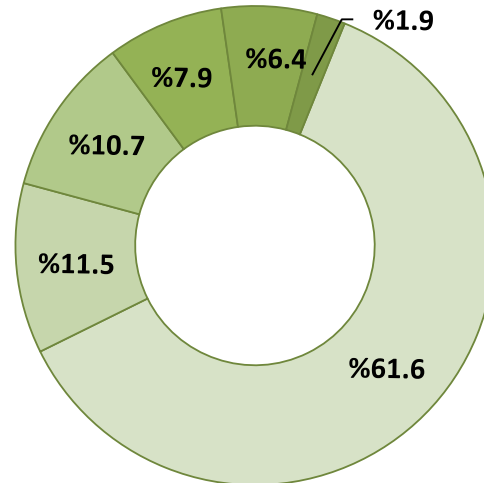




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الأردن (مليون دولار)



توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الأردن حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في الأردن ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
روسيا	10,032	3	3
ماليزيا	1,600	1	1
مصر	1,129	1	1
الإمارات	1,039	18	13
استونيا	750	1	1
السعودية	749	4	2
إيطاليا	443	3	3
البرتغال	439	2	1
الولايات المتحدة	288	13	13
اليابان	220	1	1
أخرى	820	30	25
الإجمالي	17,507	77	64

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)

الفحم والنفط والغاز الطبيعي	12,350
الطاقة البديلة / المتجددة	2,474
العقارات	1,624
الخدمات المالية	227
الفنادق والسياحة	192
الاتصالات	160
البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	137
الغذاء والتبغ	127
التخزين	64
خدمات الأعمال	38

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الدول الأوروبية الناشئة	10,781.8	61.6
آسيا والمحيط الهادئ	2,013.0	11.5
الشرق الأوسط	1,869.9	10.7
أوروبا الغربية	1,377.4	7.9
أفريقيا	1,129.0	6.4
أمريكا الشمالية	335.9	1.9

أهم 5 شركات مستثمرة في الأردن ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Rosatom	روسيا	10,000
YTL	ماليزيا	1,600
Amer Group	مصر	1,129
Eesti Energia	إستونيا	750
ACWA Power International	السعودية	439

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من الأردن عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الولايات المتحدة	1,729	31.4
2 السعودية	825	15.0
3 الهند	690	12.5
4 أندونيسيا	349	6.3
5 الصين	279	5.1
6 الكويت	188	3.4
7 تركيا	113	2.0
8 الجزائر	105	1.9
9 مصر	103	1.9
10 كندا	78	1.4



أهم السلع التي تصدرها الأردن عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 مستلزمات الملابس والاكسسوارات	1,498	20.1
2 منتجات صيدلانية	668	8.9
3 الاسمدة	657	8.8
4 الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والأسمت	446	6.0
5 المواد الكيميائية غير العضوية والمعادن الثمينة	385	5.1
6 الخضراوات والجنور والدرنات	380	5.1
7 الآلات و الأجهزة الكهربائية وأجزاؤها	362	4.8
8 البلاستيك ومصنوعاته	270	3.6
9 الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	253	3.4
10 الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	223	3.0

أهم الدول التي تصدر السلع إلى الأردن عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الصين	2,811	16.9
2 الولايات المتحدة	1,963	11.8
3 السعودية	1,232	7.4
4 ألمانيا	863	5.2
5 إيطاليا	789	4.7
6 تركيا	683	4.1
7 كوريا الجنوبية	648	3.9
8 اليابان	547	3.3
9 هولندا	546	3.3
10 سويسرا	513	3.1



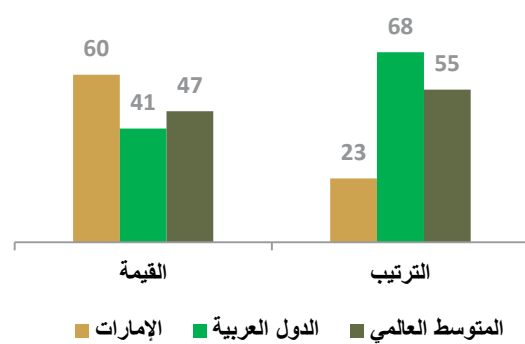
أهم السلع التي تستوردها الأردن عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني والزيوت المعدنية ومنتجات التقطير	3,407	16.7
2 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	2,074	10.2
3 الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	2,017	9.9
4 الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	1,226	6.0
5 البلاستيك ومصنوعاته	708	3.5
6 الحبوب	689	3.4
7 اللآلئ الطبيعية أو المستزعة والأحجار الكريمة	646	3.2
8 المنتجات الصيدلانية	557	2.7
9 الملابس والاكسسوارات المحبوكة	515	2.5
10 الحديد والفولاذ	423	2.1

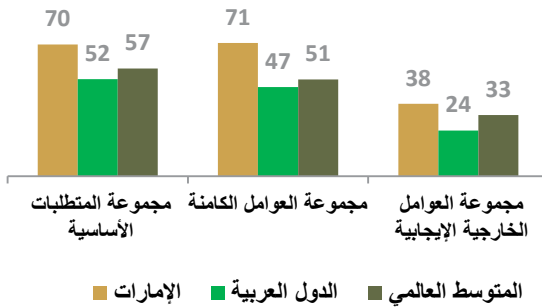


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

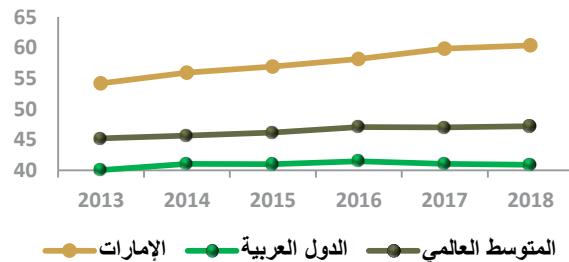
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



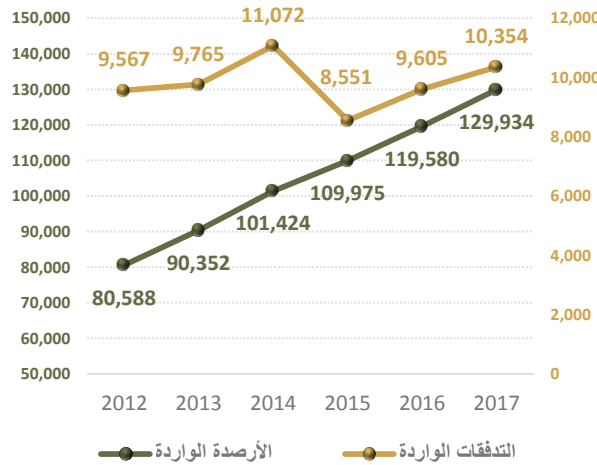
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



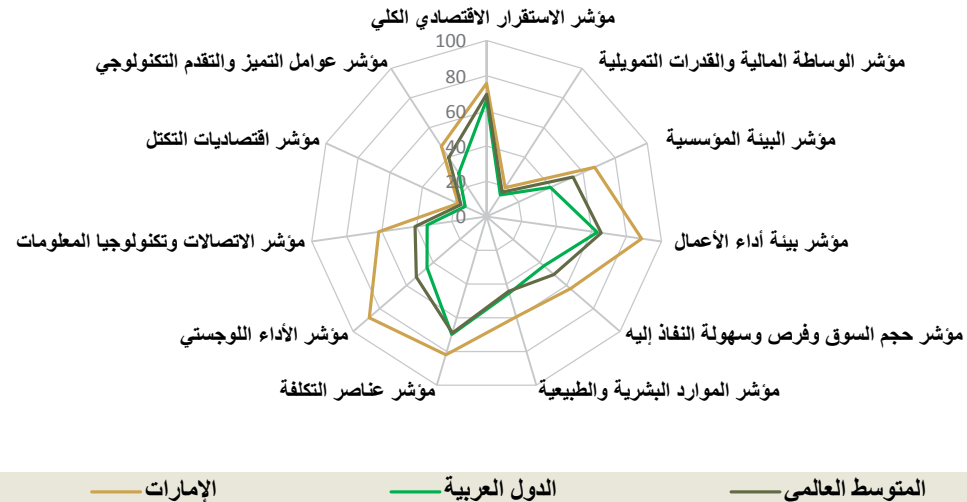
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

411.8	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2.0	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
39,802	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
4.2	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
31.0	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
21.8	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
5.3	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
414.2	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
351.6	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
104.5	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
3.6	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
56.0	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
10.4	عدد السكان (مليون نسمة)
...	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

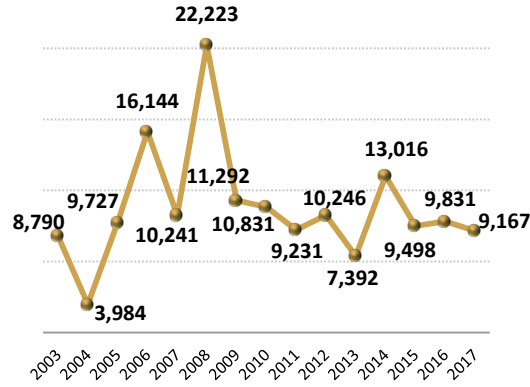
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

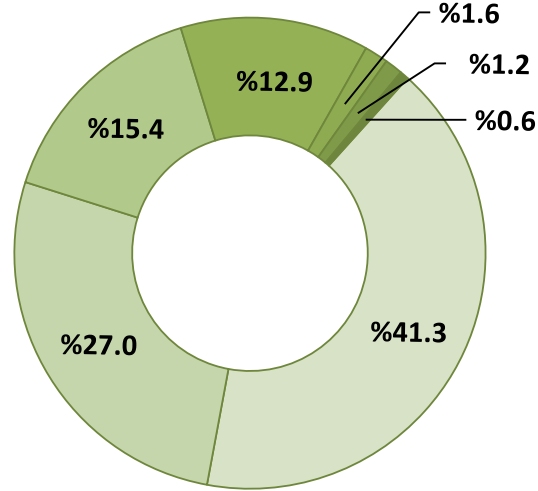




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الإمارات (مليون دولار)



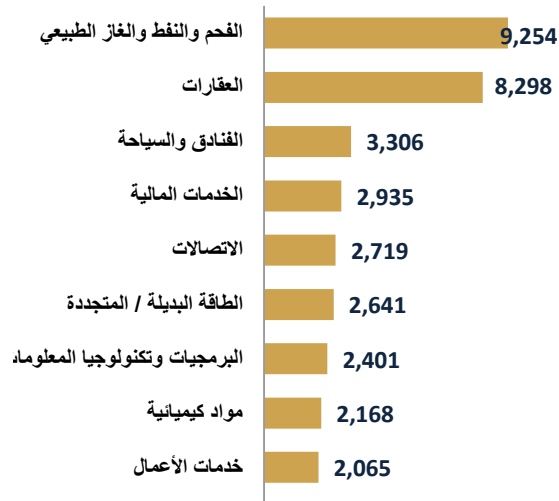
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الإمارات حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في الإمارات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
الهند	117	130	9,893
الولايات المتحدة	333	362	6,277
المملكة المتحدة	268	288	3,840
اليابان	46	49	3,680
الصين	28	36	2,889
السعودية	20	21	2,864
ألمانيا	78	94	2,037
الكويت	12	23	1,975
فرنسا	83	90	1,740
هولندا	38	40	1,670
أخرى	485	524	12,040
الإجمالي	1,508	1,657	48,905

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	النسبة المئوية (%)	التكلفة (مليون دولار)
آسيا والمحيط الهادئ	41.3	20,176.5
أوروبا الغربية	27.0	13,181.9
أمريكا الشمالية	15.4	7,520.7
الشرق الأوسط	12.9	6,331.1
الدول الأوروبية الناشئة	1.6	797.6
أفريقيا	1.2	603.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.6	293.5

أهم 5 شركات مستثمرة في الإمارات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Sobha (Sobha Developers)	الهند	4,000
Apar Industries	الهند	2,617
ACWA Power International	السعودية	1,800
Harbin Electric	الصين	1,444
Agility	الكويت	1,389



أهم الدول التي تستورد السلع من الإمارات عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
اليابان	20,750	12.9
الهند	16,678	10.4
الصين	12,224	7.6
سويسرا	10,011	6.2
كوريا الجنوبية	9,545	5.9
سنغافورة	8,825	5.5
السعودية	8,216	5.1
سلطنة عمان	7,944	4.9
تايلاند	7,857	4.9
باكستان	7,524	4.7



أهم السلع التي تصدرها الإمارات عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات تقطير	82,951	51.6
2 اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	35,503	22.1
3 الألومنيوم ومصنوعاته	6,456	4.0
4 البلاستيك ومصنوعاته	5,657	3.5
5 الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	3,197	2.0
6 الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	2,888	1.8
7 النحاس ومصنوعاته	2,024	1.3
8 الحديد والفولاذ	1,938	1.2
9 مستلزمات من الحديد والصلب	1,797	1.1
10 الملح والكبريت والحجر والجص والاسمنت	1,402	0.9

أهم الدول التي تصدر السلع إلى الإمارات عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الصين	28,842	15.1
الهند	20,780	10.9
الولايات المتحدة	20,005	10.5
ألمانيا	12,702	6.6
المملكة المتحدة	9,613	5.0
تركيا	9,184	4.8
هونغ كونغ، الصين	7,738	4.0
السعودية	7,687	4.0
اليابان	7,214	3.8
إيطاليا	6,003	3.1



أهم السلع التي تستوردها الإمارات عام 2017

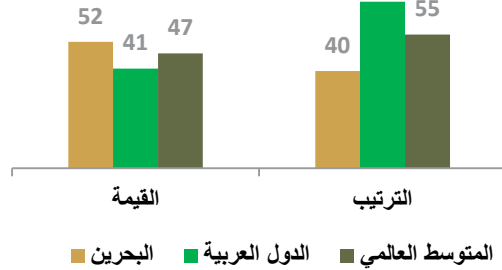
السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 اللؤلؤ و الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	34,074	17.8
2 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	23,590	12.3
3 المعدات الكهربائية والإلكترونية	22,941	12.0
4 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	13,744	7.2
5 الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	10,350	5.4
6 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	8,423	4.4
7 البلاستيك ومصنوعاته	4,410	2.3
8 مستلزمات من الحديد والصلب	3,736	2.0
9 مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكة	3,703	1.9
10 مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكة	3,313	1.7

المصدر: International Trade Center - TradeMap

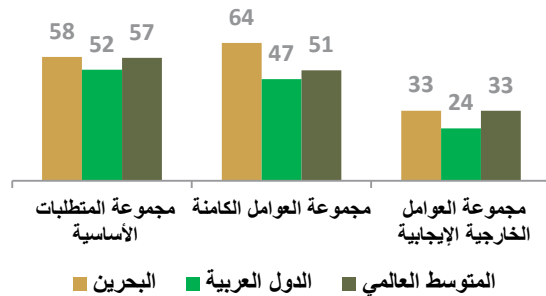


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

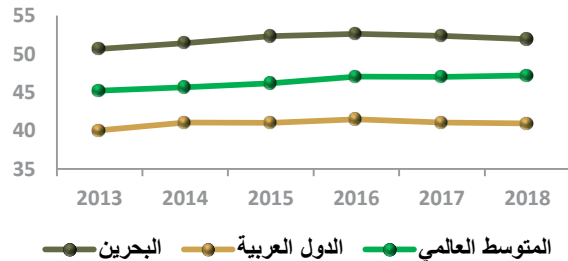
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



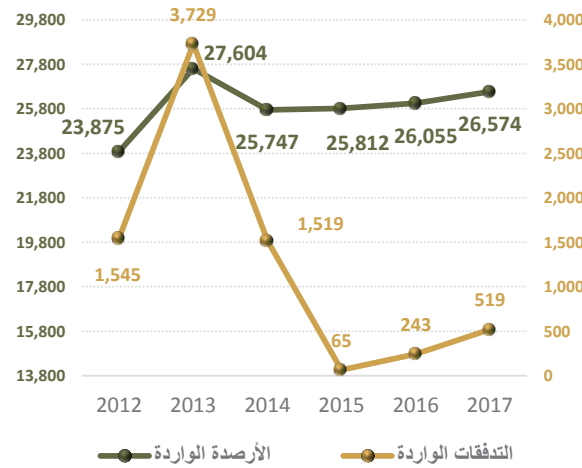
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



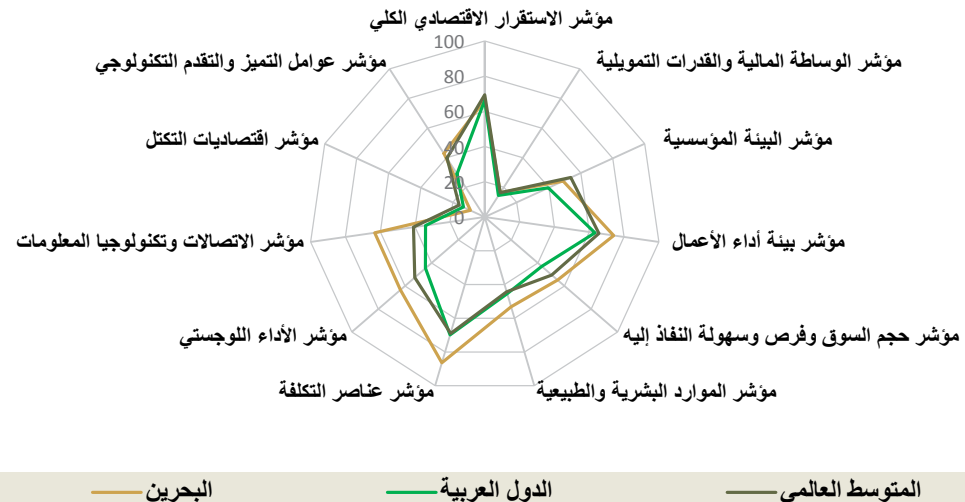
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

37.8	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
3.0	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
26,276	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
2.9	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
16.4	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-1.2	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-3.2	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
29.8	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
25.9	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
2.5	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
1.2	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
179.4	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
1.5	عدد السكان (مليون نسمة)
3.7	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

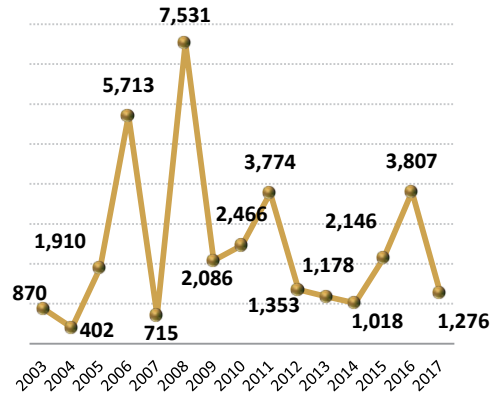
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

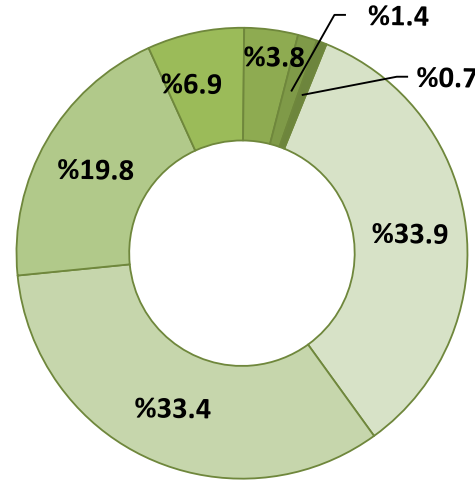




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى البحرين (مليون دولار)



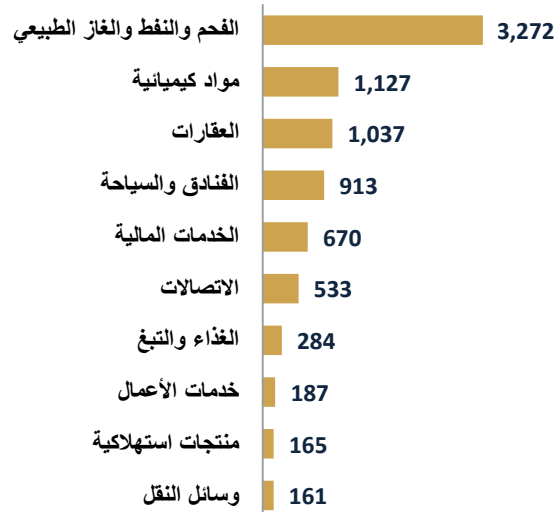
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى البحرين حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في البحرين ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
المملكة المتحدة	17	17	2,745
الإمارات	30	46	1,810
الهند	16	19	957
الكويت	12	15	897
برمودا	1	1	655
الصين	5	5	586
الولايات المتحدة	14	15	354
هونغ كونغ	2	2	230
السعودية	8	9	218
سلطنة عمان	3	12	192
أخرى	53	54	780
الإجمالي	161	195	9,425

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	النسبة المئوية (%)	التكلفة (مليون دولار)
أوروبا الغربية	33.9	3,197.4
الشرق الأوسط	33.4	3,146.9
آسيا والمحيط الهادئ	19.8	1,864.7
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6.9	655.0
أمريكا الشمالية	3.8	362.7
أفريقيا	1.4	131.0
الدول الأوروبية الناشئة	0.7	67.4

أهم 5 شركات مستثمرة في البحرين ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Greenergy	المملكة المتحدة	2,617
Teekay Corporation	برمودا	655
Kuwait Petroleum (KPC)	الكويت	558
Ion Exchange India	الهند	558
Rotana Hotels	الإمارات	456

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من البحرين عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
السعودية	1,308	17.6
الولايات المتحدة	1,034	13.9
كوريا الجنوبية	394	5.3
اليابان	378	5.1
جنوب أفريقيا	371	5.0
الهند	306	4.1
الكويت	304	4.1
سنغافورة	260	3.5
فرنسا	230	3.1
هولندا	211	2.9



أهم السلع التي تصدرها البحرين عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الوقود المعدني، والزيوت، ومنتجات التقطير	2,374	32.0
الألومنيوم ومصنوعاته	2,333	31.5
الحديد والفولاذ	315	4.3
مستلزمات الحديد والصلب	261	3.5
الخامات والخبث والرماد	173	2.3
البلاستيك ومصنوعاته	172	2.3
الآلات والمفاعلات وغلاليات الماء	156	2.1
الأسمدة	152	2.1
اللأئي الطبيعية أو المستزرعة والأحجار الكريمة	137	1.8
المواد الكيميائية العضوية	120	1.6

أهم الدول التي تصدر السلع إلى البحرين عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
السعودية	1,576	16.7
الولايات المتحدة	907	9.6
الصين	904	9.6
اليابان	679	7.2
المملكة المتحدة	636	6.8
ألمانيا	508	5.4
الهند	396	4.2
البرازيل	339	3.6
فرنسا	308	3.3
كوريا الجنوبية	290	3.1



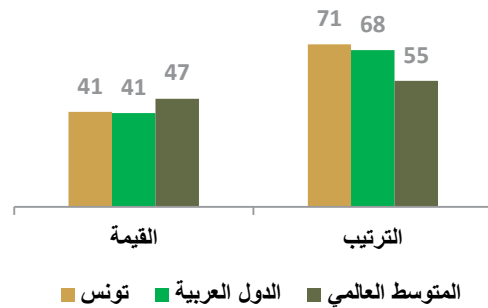
أهم السلع التي تستوردها البحرين عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الآلات والمعدات الكهربائية	1,507	16.0
مركبات أخرى غير السكك الحديدية	1,115	11.8
الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	872	9.3
السفن والقوارب والهيكل العائمة	483	5.1
الخامات والخبث والرماد	338	3.6
ألومنيوم ومصنوعاته	304	3.2
مصنوعات من حديد أو صلب	268	2.8
الطائرات ومركبات الفضاء وأجزاؤها	247	2.6
البلاستيك ومصنوعاته	244	2.6
السلع غير المحددة في مكان آخر	233	2.5

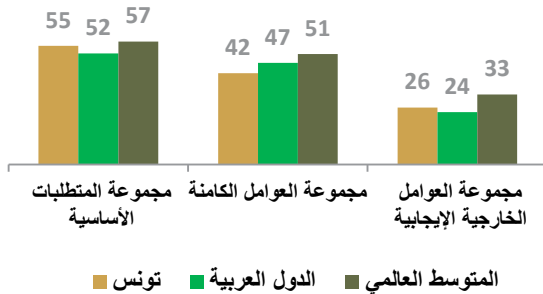


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

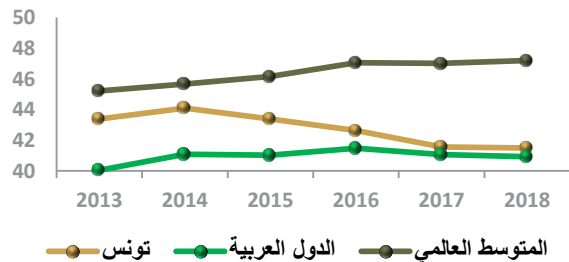
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



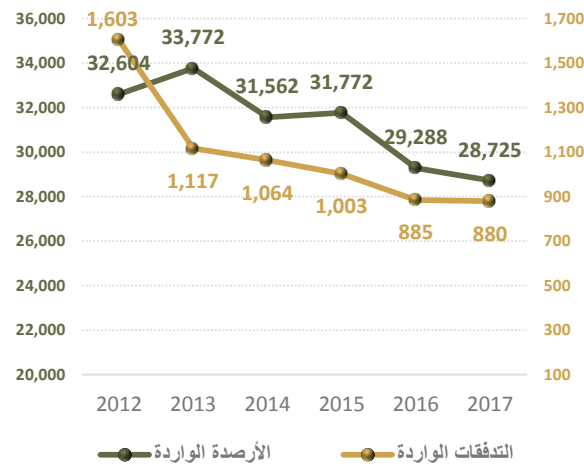
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



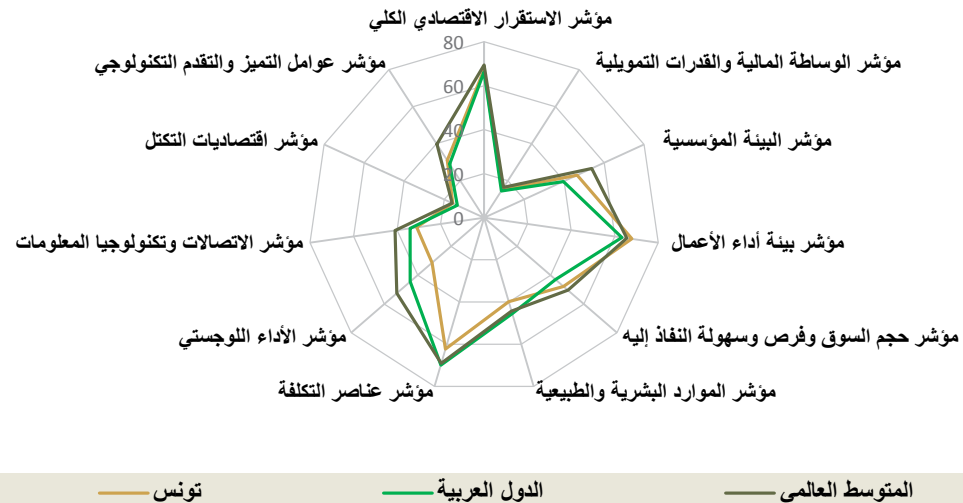
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

40.3	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2.4	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
3,568.9	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
7.0	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
30.1	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-3.7	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-9.2	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
17.3	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
22.0	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
6.3	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
3.5	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
79.7	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
11.6	عدد السكان (مليون نسمة)
15.0	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

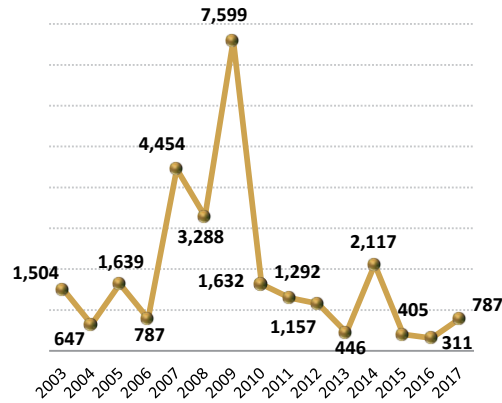
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

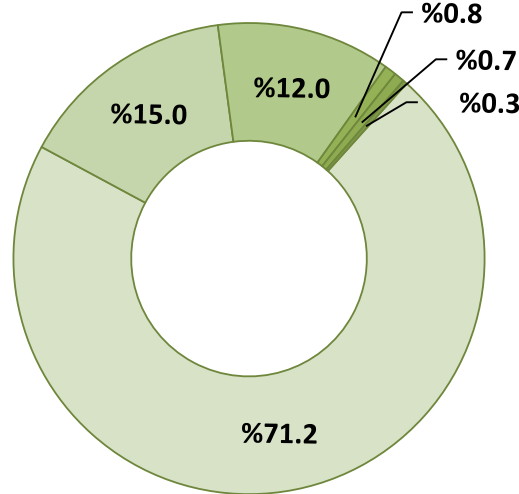




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى تونس (مليون دولار)



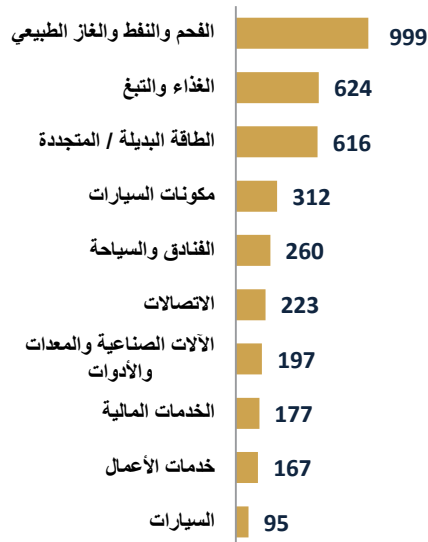
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى تونس حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في تونس ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
النمسا	976	2	2
فرنسا	962	19	17
الولايات المتحدة	417	8	8
إسبانيا	369	7	7
بلجيكا	305	4	1
اليابان	228	1	1
الصين	223	3	3
تايلاند	130	1	1
سويسرا	92	4	4
السويد	88	3	3
أخرى	278	27	27
الإجمالي	4,067	79	74

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
أوروبا الغربية	2,895.3	71.2
آسيا والمحيط الهادئ	611.1	15.0
أمريكا الشمالية	487.0	12.0
الشرق الأوسط	32.4	0.8
أفريقيا	29.2	0.7
الدول الأوروبية الناشئة	11.9	0.3

أهم 5 شركات مستثمرة في تونس ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
OMV	النمسا	976
Auchan Group	فرنسا	636
WindVision	بلجيكا	305
Yazaki Group	اليابان	228
China National Building Material Group Corporation	الصين	156

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من تونس عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
فرنسا	4,740	33.9
إيطاليا	2,501	17.9
ألمانيا	1,995	14.3
إسبانيا	488	3.5
الولايات المتحدة	478	3.4
الجزائر	330	2.4
بلجيكا	273	2.0
المغرب	213	1.5
تركيا	206	1.5
سويسرا	204	1.5



أهم السلع التي تصدرها تونس عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
المعدات الإلكترونية والكهربائية	3,974	28.4
مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكة	2,168	15.5
مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكة	890	6.4
الوقود المعدني والزيوت و منتجات التقطير	688	4.9
الأحذية ومنتجاتها	608	4.3
الألات والمفاعلات النووية و غلايات الماء	542	3.9
مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	524	3.7
اجهزة طبية و بصرية	471	3.4
منتجات حيوانية والدهون النباتية والزيوت	413	2.9
البلاستيك ومصنوعاته	383	2.7

أهم الدول التي تصدر السلع إلى تونس عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
فرنسا	3,668	19.1
إيطاليا	3,602	18.8
ألمانيا	1,819	9.5
الصين	1,327	6.9
إسبانيا	971	5.1
تركيا	915	4.8
الجزائر	753	3.9
الولايات المتحدة	551	2.9
مصر	433	2.3
بلجيكا	421	2.2

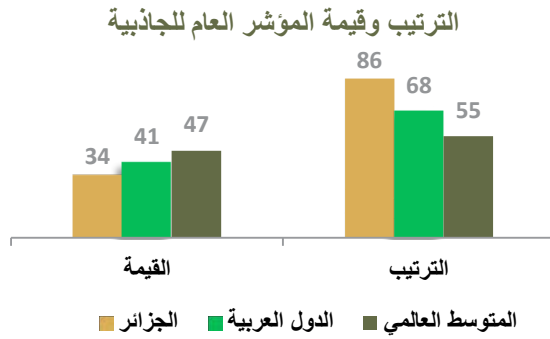


أهم السلع التي تستوردها تونس عام 2017

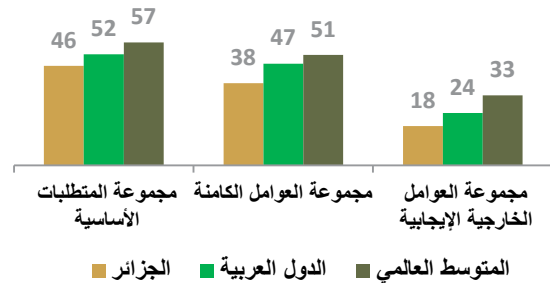
السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	2,720	14.2
المعدات الإلكترونية والكهربائية	2,696	14.1
الألات و المفاعلات النووية و غلايات الماء	1,788	9.3
مركبات غير السكك الحديدية أو الترام	1,320	6.9
البلاستيك ومصنوعاته	1,131	5.9
الحبوب	664	3.5
الحديد والفولاذ	606	3.2
اجهزة طبية و بصرية	456	2.4
منتجات صيدلانية	437	2.3
القطن	421	2.2



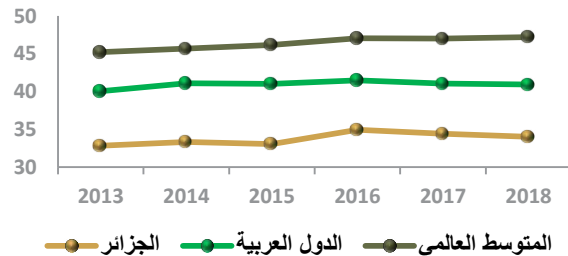
الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018



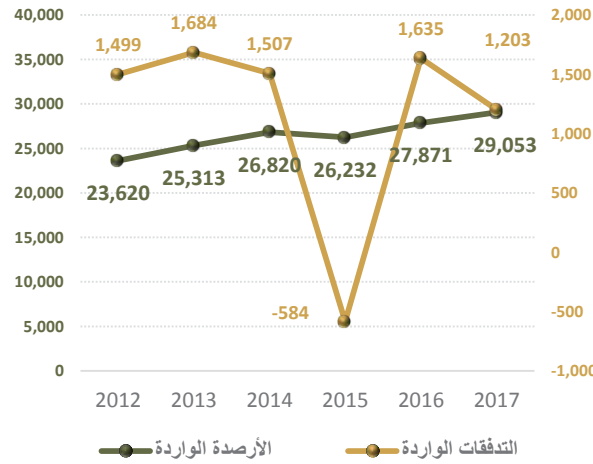
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



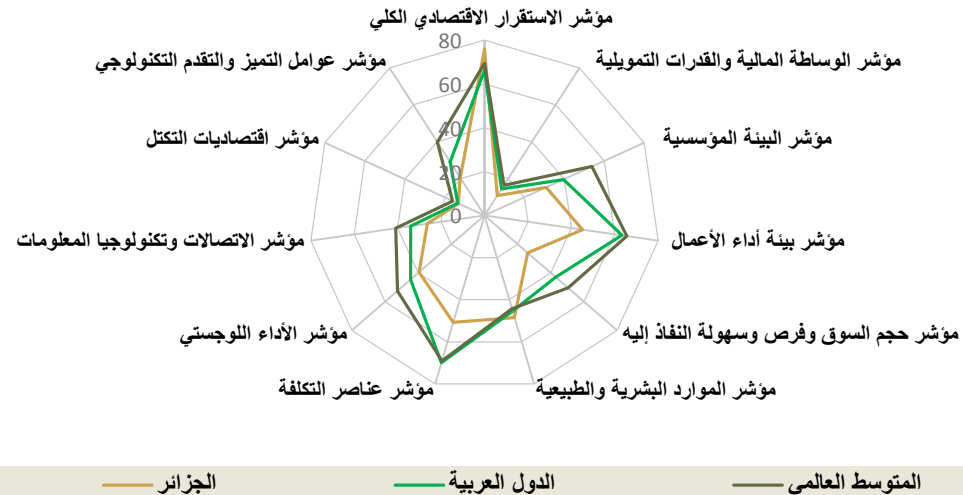
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

197.6	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
3.0	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
4,845.3	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
7.4	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
36.9	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-18.4	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-9.3	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
43.0	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
60.5	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
82.6	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
16.4	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
2.0	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
42.3	عدد السكان (مليون نسمة)
11.2	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

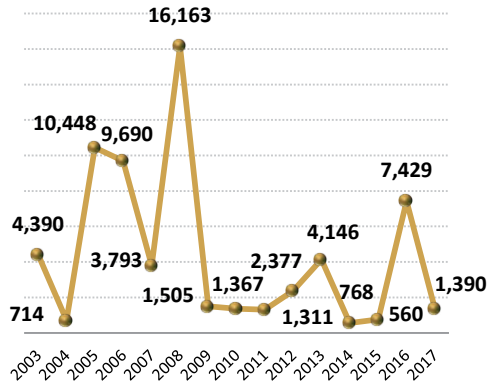
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

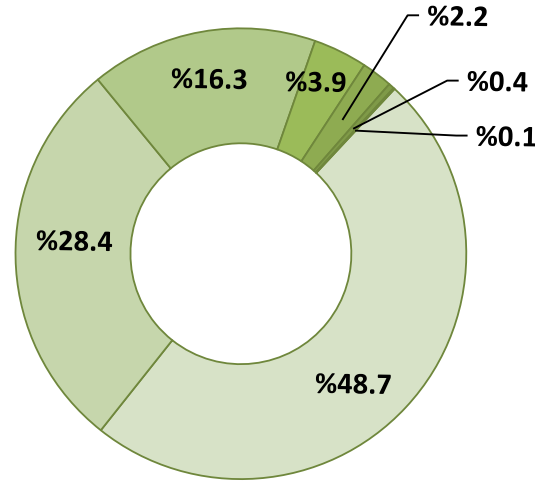




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر (مليون دولار)



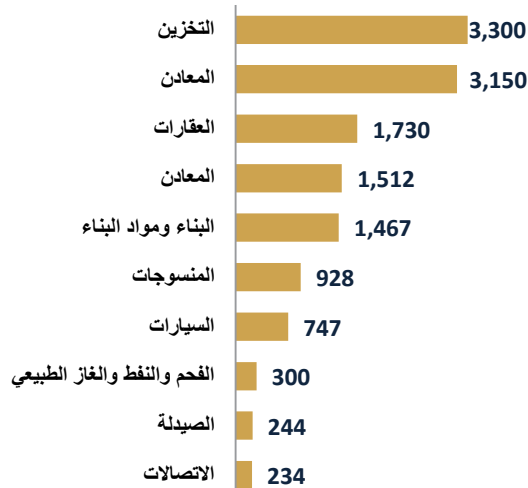
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
الصين	5	10	3,539
سنغافورة	1	3	3,151
إسبانيا	6	10	2,565
تركيا	4	4	2,313
ألمانيا	7	7	380
جنوب أفريقيا	1	1	350
فرنسا	10	12	330
سويسرا	4	4	330
إيطاليا	1	1	232
المملكة المتحدة	2	2	212
أخرى	28	28	892
الإجمالي	69	82	14,293

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	6,964.9	48.7
أوروبا الغربية	4,056.1	28.4
الدول الأوروبية الناشئة	2,327.9	16.3
أفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصين	3,300
Indorama	سنغافورة	3,151
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2,209
Tosyali Holding	تركيا	1,397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من الجزائر عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
إيطاليا	5,599	18.8
إسبانيا	5,169	17.3
الولايات المتحدة	3,989	13.4
فرنسا	3,833	12.9
البرازيل	2,313	7.8
المملكة المتحدة	1,739	5.8
ألمانيا	1,318	4.4
بلجيكا	1,229	4.1
الهند	932	3.1
هولندا	901	3.0



أهم السلع التي تصدرها الجزائر عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	33,823	96.1
المواد الكيميائية غير العضوية والمعادن الثمينة	383	1.1
الأسمدة	327	0.9
السكريات والحلويات والسكر	228	0.6
المواد الكيميائية العضوية	56	0.2
الملح والكبريت والحجر والجص والإسمنت	56	0.2
الفاكهة والمكسرات	53	0.1
الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	42	0.1
الزجاج والأواني الزجاجية	31	0.1
سفن وقوارب وهياكل عائمة	19	0.1

أهم الدول التي تصدر السلع إلى الجزائر عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الصين	6,789	14.5
فرنسا	5,631	12.1
روسيا	4,621	9.9
ألمانيا	3,570	7.6
إيطاليا	3,442	7.4
إسبانيا	3,014	6.5
تركيا	1,713	3.7
الأرجنتين	1,471	3.1
كوريا الجنوبية	1,238	2.7
بلجيكا	1,210	2.6

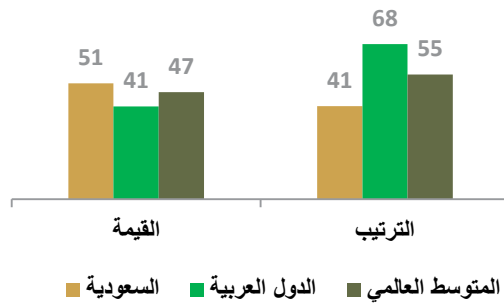


أهم السلع التي تستوردها الجزائر عام 2017

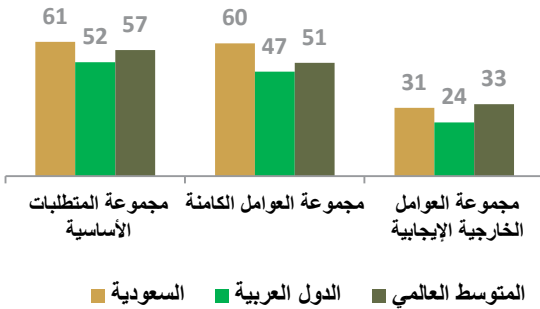
السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	801	17.4
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	398	8.6
مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	344	7.5
مستلزمات من الحديد والصلب	292	6.3
الحبوب	275	6.0
الحديد والفولاذ	241	5.2
البلاستيك ومصنوعاته	204	4.4
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	194	4.2
منتجات صيدلانية	189	4.1
منتجات الألبان	141	3.1

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

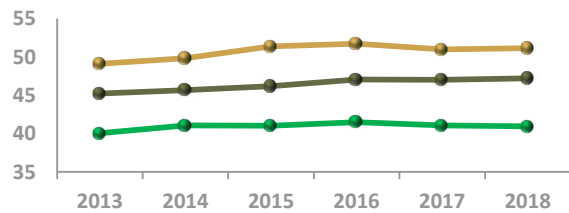
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



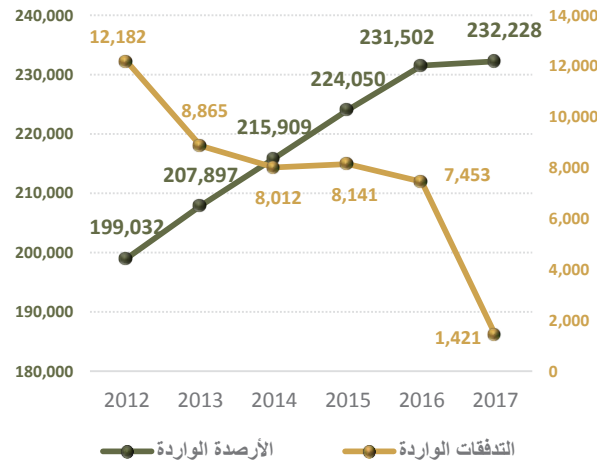
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



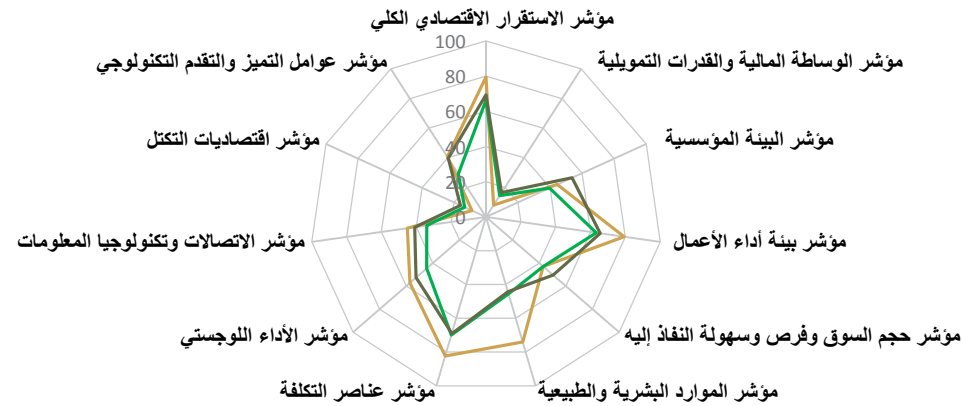
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	748.0
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	1.7
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	22,538.8
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	3.7
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	36.4
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	40.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	5.4
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	267.3
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	203.9
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	495.0
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	29.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	23.6
عدد السكان (مليون نسمة)	33.0
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	...

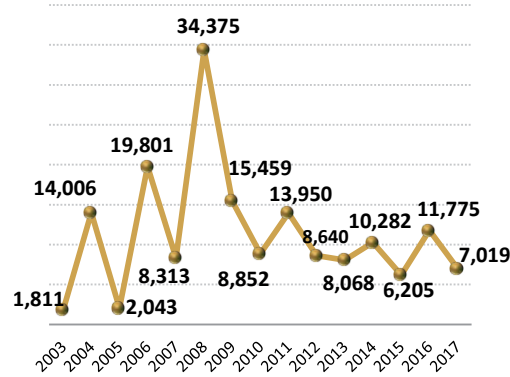
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

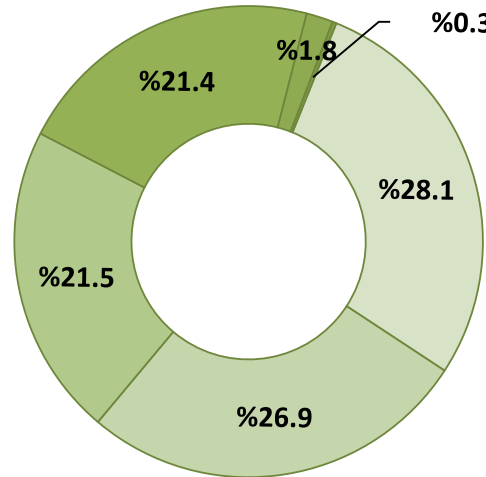




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى السعودية (مليون دولار)



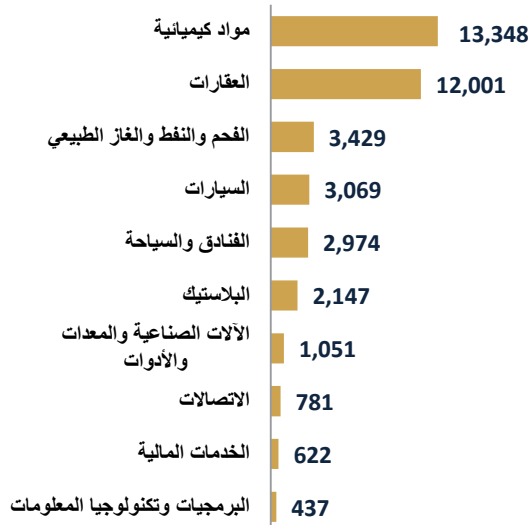
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى السعودية حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في السعودية ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
الإمارات	65	122	9,496
الولايات المتحدة	71	84	8,816
فرنسا	16	23	3,958
سنغافورة	8	17	2,981
اليابان	20	23	2,407
الكويت	9	15	2,012
ماليزيا	1	1	2,000
هونغ كونغ	2	2	1,646
المملكة المتحدة	35	45	1,484
كوريا الجنوبية	6	8	1,347
أخرى	128	153	7,202
الإجمالي	361	493	43,349

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	النسبة المئوية (%)	التكلفة (مليون دولار)
الشرق الأوسط	28.1	12,186.3
آسيا والمحيط الهادئ	26.9	11,661.0
أوروبا الغربية	21.5	9,305.5
أمريكا الشمالية	21.4	9,278.5
أفريقيا	1.8	800.6
الدول الأوروبية الناشئة	0.3	116.9

أهم 5 شركات مستثمرة في السعودية ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Majid Al Futtaim Group (MAF Group)	الإمارات	3,741
ExxonMobil	الولايات المتحدة	3,400
Total	فرنسا	2,617
EMKE Group	الإمارات	2,410
Shahed International	ماليزيا	2,000

أهم الدول التي تستورد السلع من السعودية عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الصين	31,752	16.2
2 اليابان	27,745	14.2
3 الولايات المتحدة	19,611	10.0
4 كوريا الجنوبية	19,561	10.0
5 الهند	15,442	7.9
6 سنغافورة	9,156	4.7
7 تايوان	6,876	3.5
8 تايلاند	6,259	3.2
9 فرنسا	4,657	2.4
10 إسبانيا	4,158	2.1



أهم السلع التي تصدرها السعودية عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	170,245	77.4
2 البلاستيك ومصنوعاته	16,992	7.7
3 المواد الكيميائية العضوية	9,763	4.4
4 السفن والقوارب والهياكل العائمة الأخرى	2,223	1.0
5 الألومنيوم ومصنوعاته	2,143	1.0
6 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	1,641	0.7
7 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	1,627	0.7
8 منتجات الألبان	1,120	0.5
9 المعدات الإلكترونية والكهربائية	1,057	0.5
10 اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	935	0.4

أهم الدول التي تصدر السلع إلى السعودية عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الصين	18,321	16.9
2 الولايات المتحدة	16,261	15.0
3 ألمانيا	7,505	6.9
4 المملكة المتحدة	5,401	5.0
5 كوريا الجنوبية	5,160	4.8
6 فرنسا	5,092	4.7
7 إيطاليا	4,393	4.1
8 الهند	3,777	3.5
9 اليابان	3,735	3.4
10 هولندا	3,140	2.9



أهم السلع التي تستوردها السعودية عام 2017

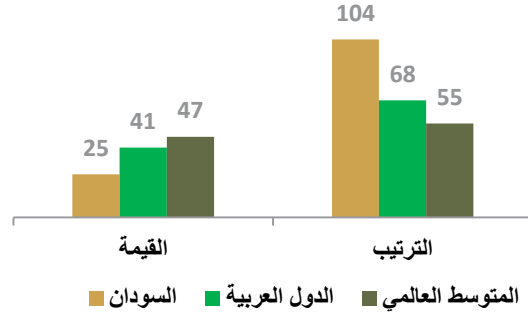
السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	16,479	13.0
2 المعدات الإلكترونية والكهربائية	14,216	11.2
3 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	12,895	10.2
4 السلع غير المحددة	5,600	4.4
5 منتجات صيدلانية	5,195	4.1
6 مستلزمات من الحديد والصلب	4,100	3.2
7 اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	3,473	2.7
8 البلاستيك ومصنوعاته	2,902	2.3
9 أجهزة طبية وبصرية	2,901	2.3
10 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	2,745	2.2

المصدر: International Trade Center - TradeMap

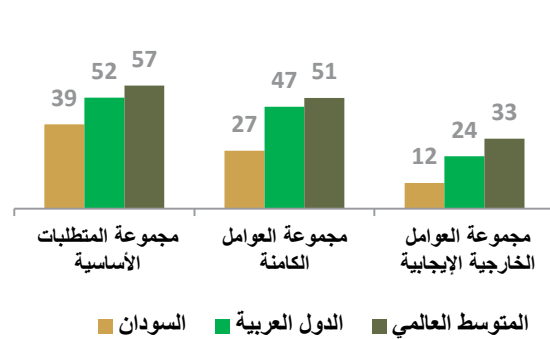


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

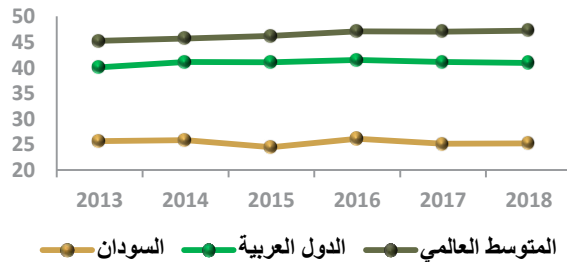
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



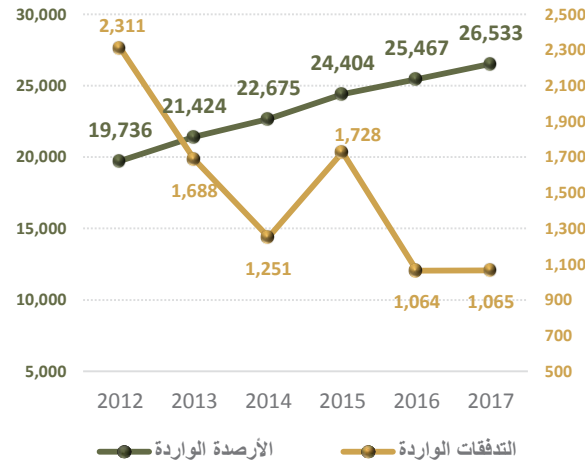
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



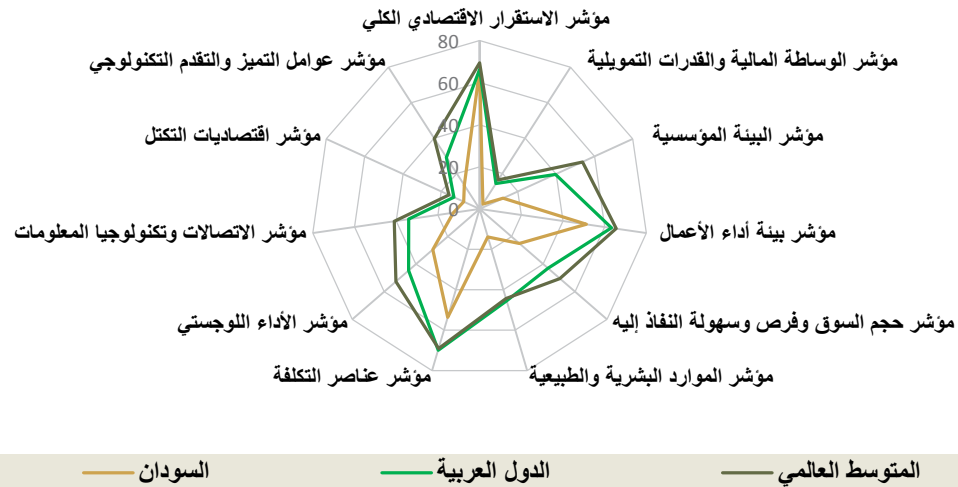
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	41.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	3.7
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	998.6
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	43.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	11.2
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-2.6
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-6.2
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	6.0
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	7.4
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	1.0
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	1.6
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	132.9
عدد السكان (مليون نسمة)	42.0
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	18.6

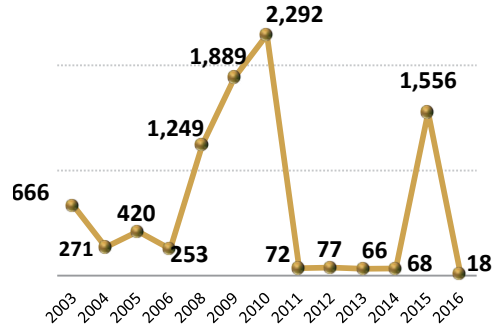
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

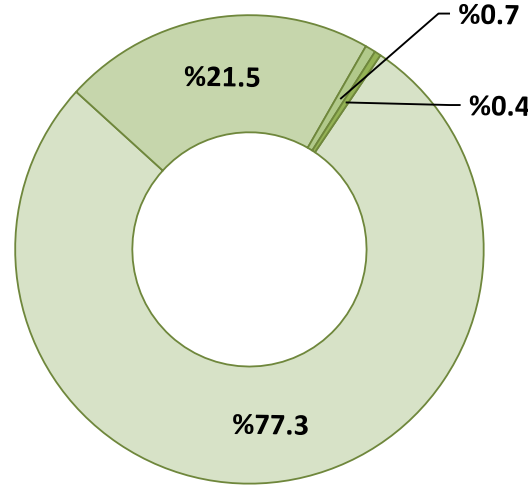




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى السودان (مليون دولار)



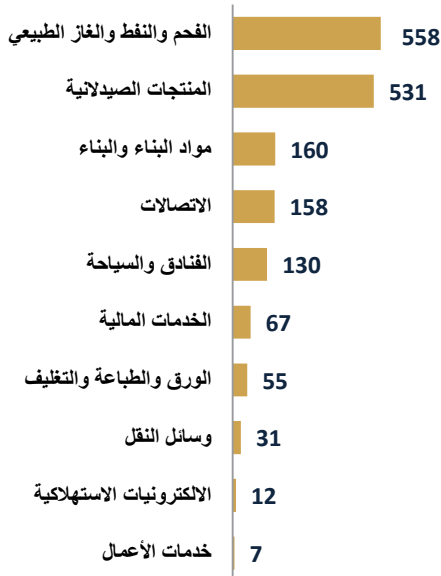
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى السودان حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في السودان ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
مصر	1,264	5	4
الإمارات	192	3	3
البحرين	150	1	1
نيجيريا	45	1	1
السعودية	15	1	1
كوريا الجنوبية	12	1	1
قطر	11	1	1
أثيوبيا	11	1	1
تركيا	8	1	1
الإجمالي	1,708	15	14

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
أفريقيا	1,320.3	77.3
الشرق الأوسط	367.8	21.5
آسيا والمحيط الهادئ	12.3	0.7
الدول الأوروبية الناشئة	7.5	0.4

أهم 5 شركات مستثمرة في السودان ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Pharmaoverseas	الإمارات	1,058
Arab Swiss Engineering Company (ASEC)	مصر	160
Zain (Mobile Telecommunications Company) (MTC)	البحرين	150
Hospitality Management Holdings	الإمارات	130
Delta Group of Companies	الإمارات	55

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من السودان عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 السعودية	631	27.9
2 الصين	580	25.7
3 الهند	339	15.0
4 مصر	104	4.6
5 أندونيسيا	102	4.5
6 تركيا	86	3.8
7 إثيوبيا	84	3.7
8 فرنسا	62	2.8
9 الأردن	34	1.5
10 إيطاليا	27	1.2



أهم السلع التي تصدرها السودان عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	660	29.2
2 الحيوانات الحية	591	26.1
3 زيت بذور الفواكة والحبوب والمنتجات الزيتية	429	19.0
4 لدائن ومصنوعاتها	112	4.9
5 القطن	105	4.6
6 منتجات الحيوان والدهون النباتية والزيوت	63	2.8
7 الخضراوات والجذور والدرنات	54	2.4
8 المخلفات والنفايات	39	1.7
9 الحبوب	27	1.2
10 الخشب ومصنوعاته	22	1.0

أهم الدول التي تصدر السلع إلى السودان عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الصين	2,227	30.0
2 الهند	640	8.6
3 السعودية	619	8.3
4 مصر	447	6.0
5 روسيا	438	5.9
6 تركيا	395	5.3
7 أوغندا	378	5.1
8 ألمانيا	264	3.6
9 كوريا الجنوبية	164	2.2
10 إيطاليا	156	2.1



أهم السلع التي تستوردها السودان عام 2017

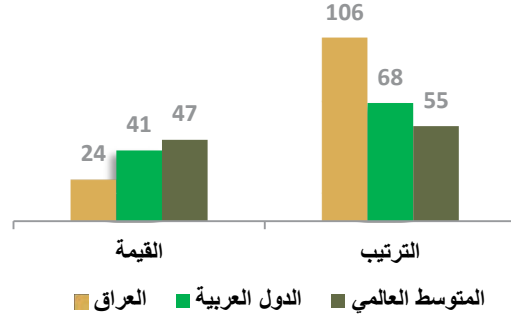
السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	849	11.4
2 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	625	8.4
3 الحبوب	554	7.4
4 الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	480	6.5
5 منتجات صيدلانية	431	5.8
6 البلاستيك ومصنوعاته	406	5.5
7 السكريات والحلويات والسكر	387	5.2
8 الحديد والفولاذ	256	3.4
9 مستلزمات من الحديد والصلب	194	2.6
10 مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكة	183	2.5

المصدر: International Trade Center - TradeMap

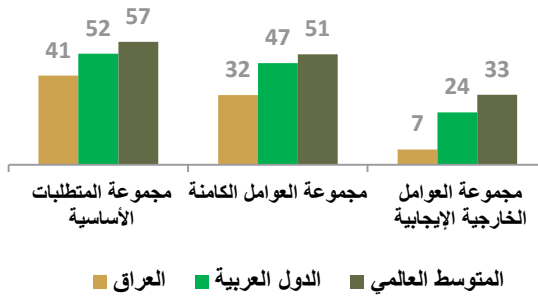


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

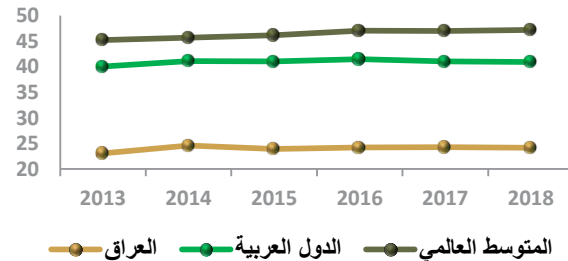
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



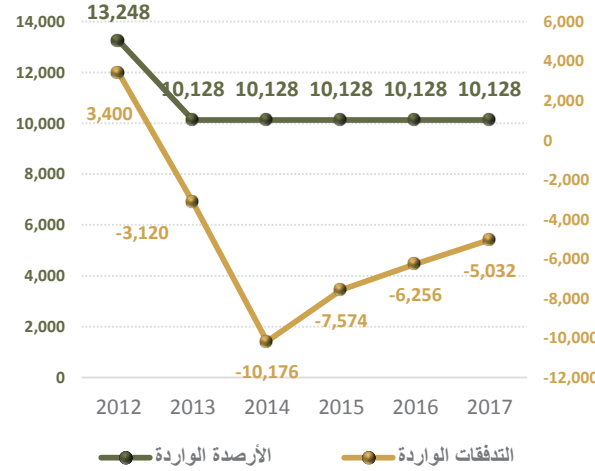
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



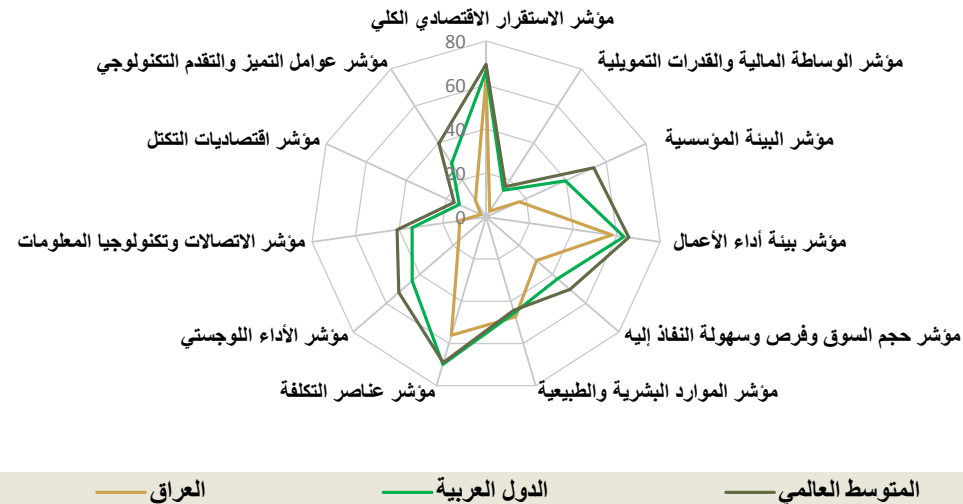
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	223.3
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	3.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	5,709
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	2.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	38.6
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	0.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	0.2
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	87.7
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	85.6
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	59.4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	8.3
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	34.7
عدد السكان (مليون نسمة)	39.9
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	...

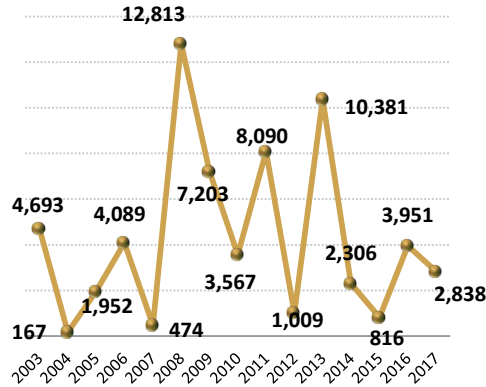
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

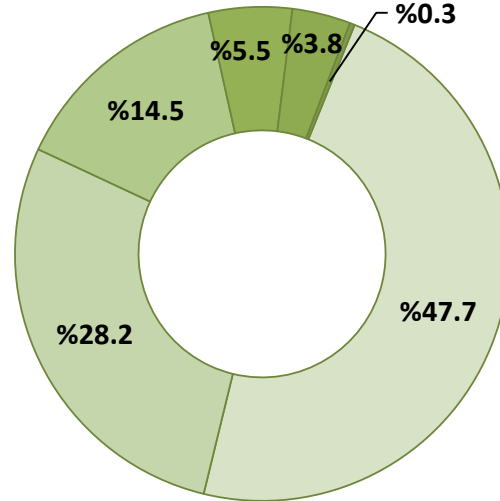




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى العراق (مليون دولار)



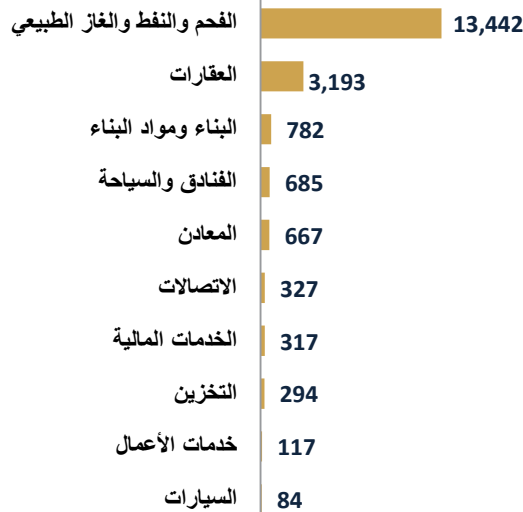
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى العراق حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في العراق ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
روسيا	4	7	8,966
الإمارات	14	18	4,865
الولايات المتحدة	11	13	2,102
هولندا	1	1	850
كندا	1	1	850
الهند	2	2	457
التشيك	1	1	450
الأردن	6	8	282
الفلبيين	2	2	230
الكويت	2	2	205
أخرى	52	60	1,035
الإجمالي	96	115	20,291

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	النسبة المئوية (%)	التكلفة (مليون دولار)
الدول الأوربية الناشئة	47.7	9,677.1
الشرق الأوسط	28.2	5,713.3
أمريكا الشمالية	14.5	2,951.7
أوروبا الغربية	5.5	1,108.7
آسيا والمحيط الهادئ	3.8	777.0
أفريقيا	0.3	63.6

أهم 5 شركات مستثمرة في العراق ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Gazprom	روسيا	8,094
Emaar Properties	الإمارات	3,000
ExxonMobil	الولايات المتحدة	1,650
Abu Dhabi Water and Electricity Authority	الإمارات	872
Royal Dutch Shell Plc	هولندا	850



أهم الدول التي تستورد السلع من العراق عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الصين	13,789	21.3
2 الهند	11,512	17.8
3 الولايات المتحدة	11,151	17.3
4 كوريا الجنوبية	6,372	9.9
5 اليونان	3,553	5.5
6 هولندا	3,312	5.1
7 إيطاليا	3,186	4.9
8 سنغافورة	1,647	2.5
9 تركيا	1,528	2.4
10 إسبانيا	1,434	2.2



أهم السلع التي تصدرها العراق عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	63,037	97.53
2 اللؤلؤ و الأحجار الكريمة والمعادن	1,409	2.18
3 الفاكهة والمكسرات	43	0.07
4 عجانن من خشب المواد السليلوزية الليفية	33	0.05
5 الجلود الخام(غير الفراء)	26	0.04
6 الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	15	0.02
7 البلاستيك ومصنوعاته	11	0.02
8 السلع غير المحددة	8	0.01
9 ألمنيوم ومصنوعاته	6	0.01
10 الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	6	0.01

أهم الدول التي تصدر السلع إلى العراق عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 تركيا	9,057	28.3
2 الصين	8,349	26.1
3 كوريا الجنوبية	1,462	4.6
4 روسيا	1,403	4.4
5 الولايات المتحدة	1,198	3.7
6 الهند	967	3.0
7 البرازيل	811	2.5
8 ألمانيا	773	2.4
9 إيطاليا	642	2.0
10 الأردن	542	1.7



أهم السلع التي تستوردها العراق عام 2017

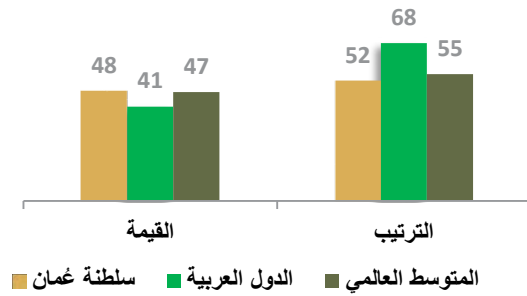
السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	3,353	10.5
2 الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	2,829	8.8
3 مركبات أخرى غيرالسكك الحديدية والترام	1,811	5.7
4 اللؤلؤ و الأحجار الكريمة والمعادن	1,613	5.0
5 السلع غير المحددة	1,263	3.9
6 مستلزمات من الحديد والصلب	1,229	3.8
7 البلاستيك ومصنوعاته	1,166	3.6
8 مستلزمات الملابس والاكسسوارات محبوكة	1,114	3.5
9 منتجات صيدلانية	1,081	3.4
10 الاثاث والإضاءة وتجهيزات المباني	968	3.0

المصدر: International Trade Center - TradeMap

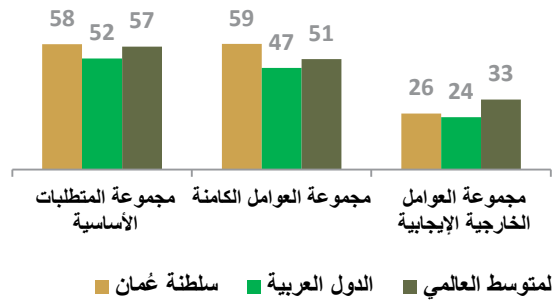


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

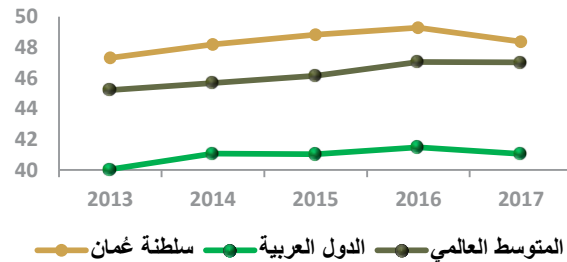
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



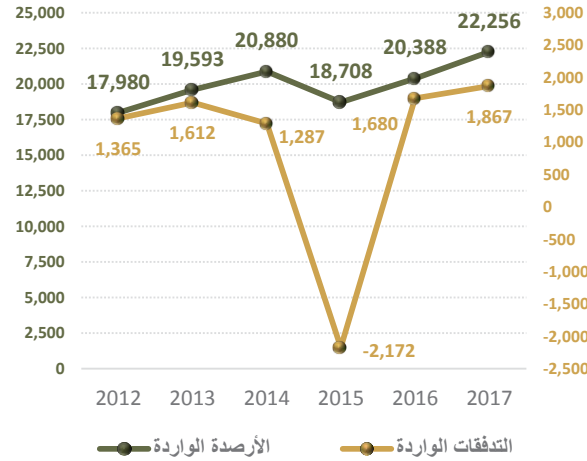
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



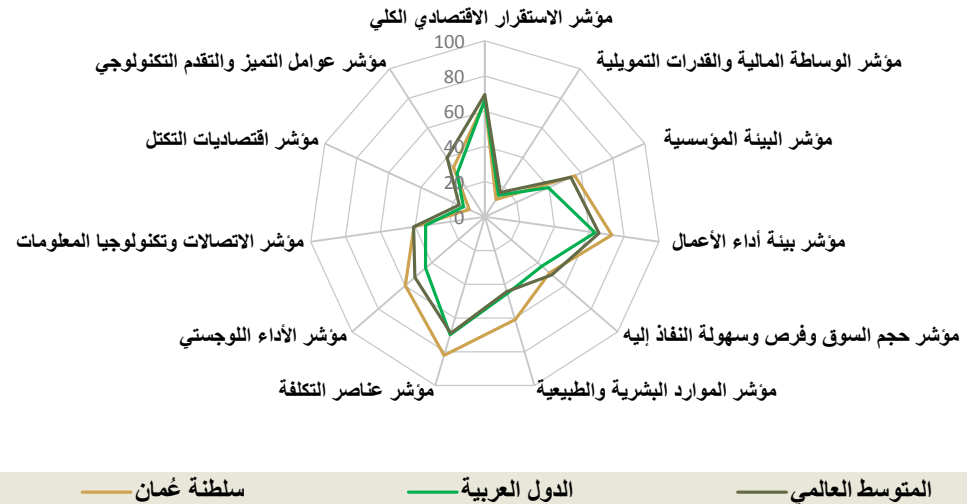
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

82.6	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2.1	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
19,489	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
2.5	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
40.0	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-5.1	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-6.2	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
41.7	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
33.3	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
15.6	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
5.6	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
81.3	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
4.3	عدد السكان (مليون نسمة)
...	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

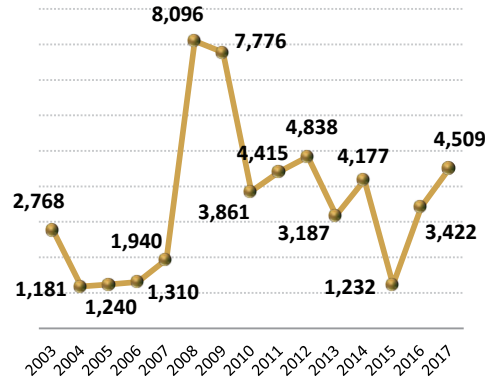
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

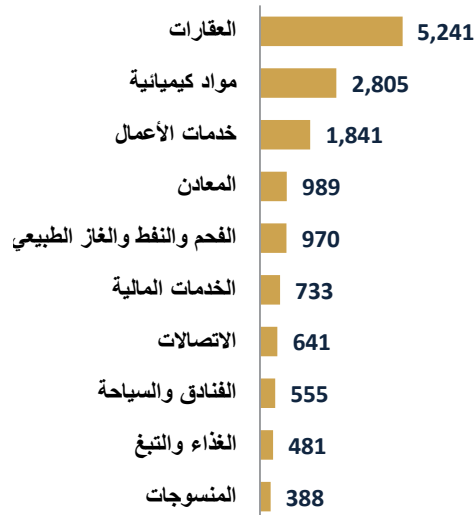




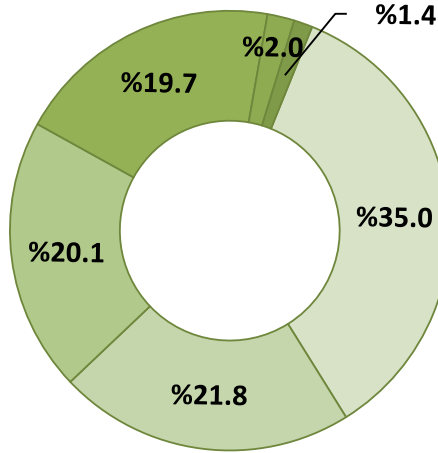
تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى سلطنة عُمان (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى سلطنة عُمان حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	5,787.0	35.0
الشرق الأوسط	3,602.4	21.8
أوروبا الغربية	3,327.2	20.1
أمريكا الشمالية	3,255.4	19.7
أفريقيا	328.7	2.0
الدول الأوروبية الناشئة	226.6	1.4

أهم الدول المستثمرة في سلطنة عُمان ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الولايات المتحدة	3,222	17	13
الصين	2,557	7	7
الإمارات	2,326	68	37
الهند	1,466	34	19
النرويج	1,286	3	3
إسبانيا	1,208	3	3
سنغافورة	952	7	6
قطر	517	9	8
المملكة المتحدة	516	17	16
الكويت	442	4	4
أخرى	2,036	48	39
الإجمالي	16,527	217	155

أهم 5 شركات مستثمرة في سلطنة عُمان ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Imagine	الولايات المتحدة	2,500
Mingyuan Holdings Group	الصين	2,300
Sacyr Vallehermoso	إسبانيا	1,200
Majid Al Futtaim Group	الإمارات	1,058
Det Norske Oljeselskap	النرويج	850

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من عُمان عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الصين	13,170	46.9
2 الهند	2,760	9.8
3 كوريا الجنوبية	2,333	8.3
4 اليابان	1,876	6.7
5 تايوان	1,423	5.1
6 السعودية	1,299	4.6
7 الولايات المتحدة	1,130	4.0
8 باكستان	656	2.3
9 جنوب أفريقيا	612	2.2
10 أندونيسيا	346	1.2



أهم السلع التي تصدرها عُمان عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني، والزيوت ومنتجات تقطير	20,963	72.4
2 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	1,046	3.6
3 المواد الكيميائية العضوية	984	3.4
4 الخامات والخبث والرماد	800	2.8
5 حديد وفولاذ	589	2.0
6 الألومنيوم ومصنوعاته	475	1.6
7 الأسمدة	467	1.6
8 البلاستيك ومصنوعاته	402	1.4
9 المعدات الالكترونية الكهربائية	346	1.2
10 الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	304	1.0

أهم الدول التي تصدر السلع إلى عُمان عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 المملكة المتحدة	2,380	11.4
2 اليابان	2,331	11.2
3 الصين	2,325	11.1
4 الولايات المتحدة	2,096	10.0
5 الهند	1,912	9.2
6 ألمانيا	1,051	5.0
7 السعودية	961	4.6
8 إيطاليا	738	3.5
9 هولندا	698	3.3
10 البرازيل	695	3.3



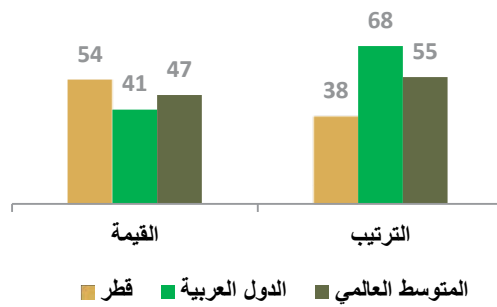
أهم السلع التي تستوردها عُمان عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 المعدات الكهربائية والالكترونية	2,795	13.9
2 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	2,223	11.0
3 الآلات والمفاعلات و غلايات الماء	1,456	7.2
4 الطائرات ومركبات الفضاء وأجزاؤها	1,182	5.9
5 مستلزمات من الحديد والصلب	1,075	5.3
6 اللؤلؤ و الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	1,033	5.1
7 الحديد والفولاذ	801	4.0
8 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	698	3.5
9 الخامات والخبث والرماد	625	3.1
10 البلاستيك ومصنوعاته	573	2.8

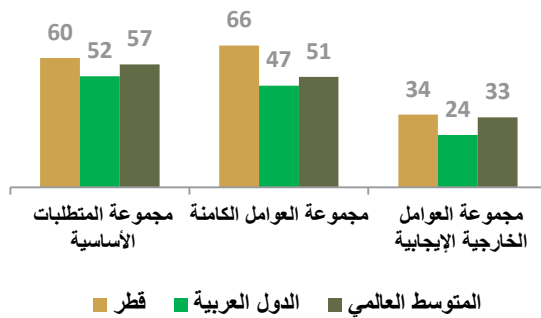


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

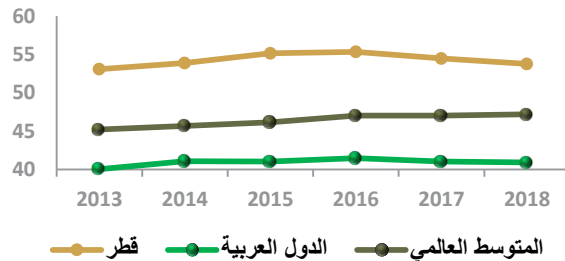
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



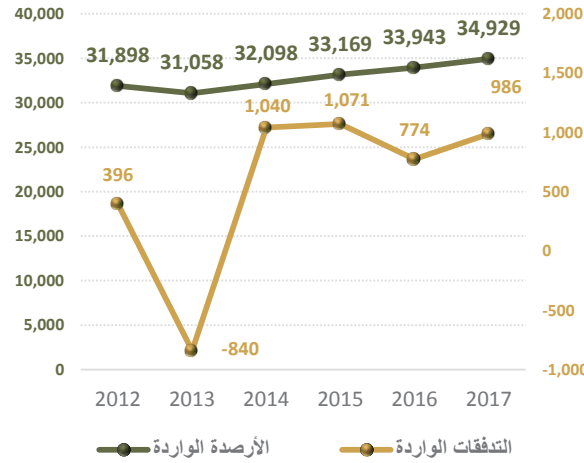
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



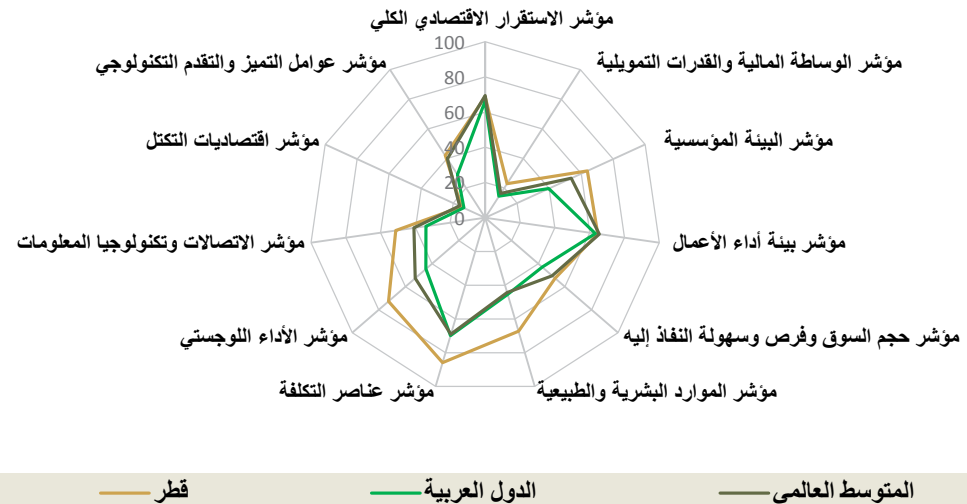
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

183.8	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2.6	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
68,981.1	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
3.9	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
30.4	إجمالي الإئفاق الحكومي % من الناتج المحلي
4.7	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
2.5	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
94.8	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
69.8	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
19.6	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
3.4	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
86.6	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
2.8	عدد السكان (مليون نسمة)
...	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

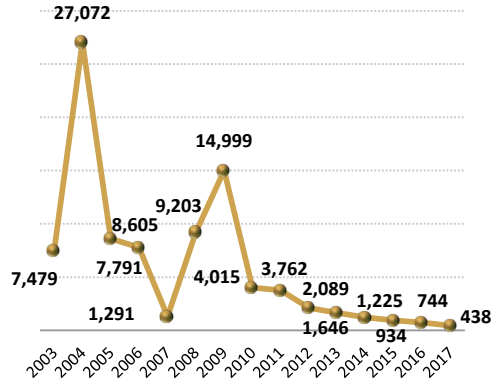
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

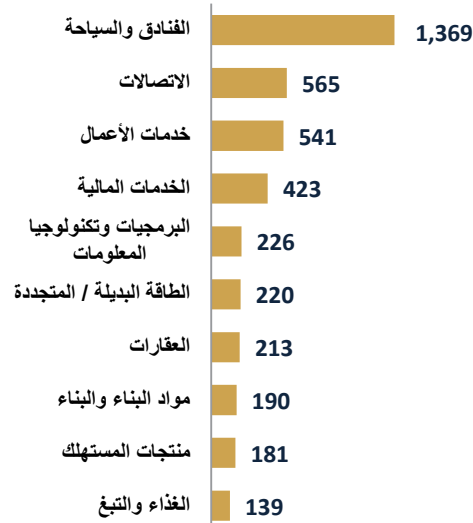




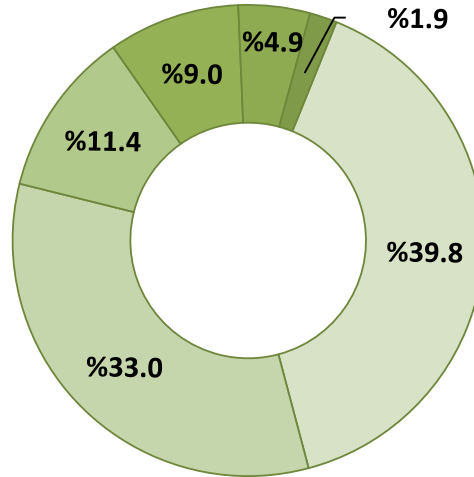
تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى دولة قطر (مليون دولار)



تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى دولة قطر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



الأقاليم المستثمرة	النسبة المئوية (%)	التكلفة (مليون دولار)
أوروبا الغربية	39.8	1,983.0
الشرق الأوسط	33.0	1,646.3
أمريكا الشمالية	11.4	569.4
آسيا والمحيط الهادئ	9.0	450.5
أفريقيا	4.9	244.9
الدول الأوروبية الناشئة	1.9	93.4

أهم الدول المستثمرة في دولة قطر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
الإمارات	41	51	1,447
الولايات المتحدة	31	31	567
إسبانيا	12	14	507
المملكة المتحدة	23	33	393
سويسرا	6	6	297
إيطاليا	7	7	286
ألمانيا	8	11	223
مصر	2	2	185
الهند	12	15	180
فرنسا	9	10	176
أخرى	49	53	727
الإجمالي	200	233	4,988

أهم 5 شركات مستثمرة في دولة قطر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Rotana Hotels	الإمارات	456
Landmark Group	الإمارات	293
Acciona	إسبانيا	246
Melia Hotels International	إسبانيا	228
Kempinski Hotels & Resorts	سويسرا	228



أهم الدول التي تستورد السلع من قطر عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 كوريا الجنوبية	11,264	18.6
2 اليابان	10,983	18.1
3 الصين	6,387	10.5
4 الهند	5,941	9.8
5 سنغافورة	5,176	8.5
6 تايوان	2,646	4.4
7 تايلاند	2,544	4.2
8 باكستان	1,608	2.7
9 المملكة المتحدة	1,561	2.6
10 مصر	1,372	2.3



أهم السلع التي تصدرها قطر عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	51,997	85.7
2 البلاستيك ومصنوعاته	2,164	3.6
3 الألومنيوم ومصنوعاته	1,331	2.2
4 الأسمدة	1,261	2.1
5 المواد الكيميائية العضوية	1,137	1.9
6 السلع غير المحددة في مكان آخر	771	1.3
7 المواد الكيميائية غير العضوية	545	0.9
8 الحديد والفولاذ	254	0.4
9 اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	230	0.4
10 الملح والكبريت والحجر والجبس والكلس والإسمنت	222	0.4

أهم الدول التي تصدر السلع إلى قطر عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الولايات المتحدة	3,119	12.2
2 المملكة المتحدة	3,113	12.2
3 ألمانيا	2,487	9.8
4 فرنسا	2,278	8.9
5 الصين	1,684	6.6
6 اليابان	1,190	4.7
7 إيطاليا	1,043	4.1
8 الهند	977	3.8
9 هولندا	916	3.6
10 سلطنة عمان	827	3.2



أهم السلع التي تستوردها قطر عام 2017

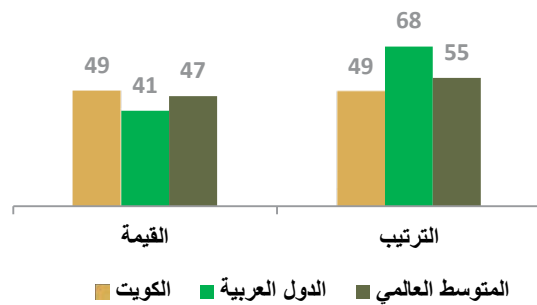
السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	3,738	14.7
2 الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	3,627	14.2
3 المعدات الإلكترونية والكهربائية	2,254	8.9
4 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	2,162	8.5
5 اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	1,335	5.2
6 مستلزمات من الحديد والصلب	792	3.1
7 السلع غير المحددة	729	2.9
8 الأثاث والإضاءة وتجهيزات المباني	679	2.7
9 سفن وقوارب وهياكل عائمة	597	2.3
10 أجهزة طبية وبصرية	555	2.2

المصدر: International Trade Center - TradeMap

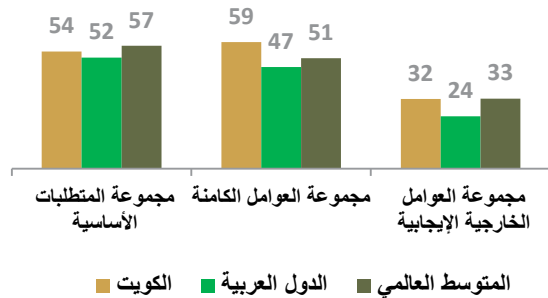


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

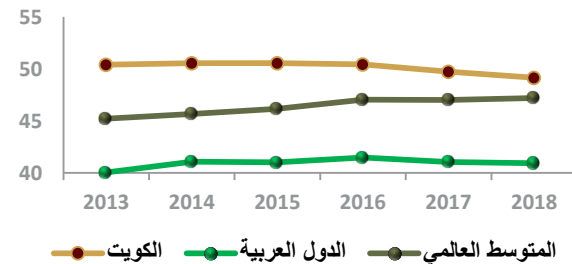
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



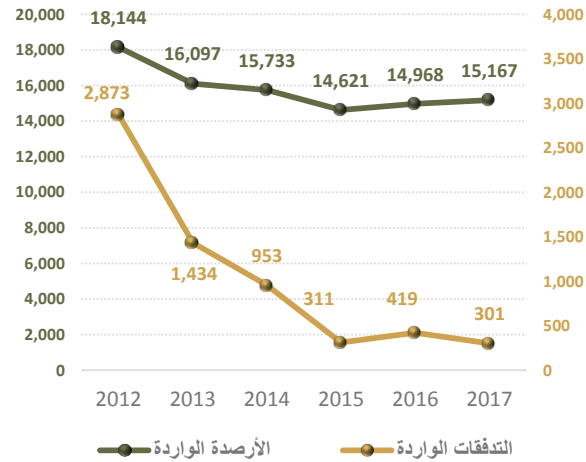
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



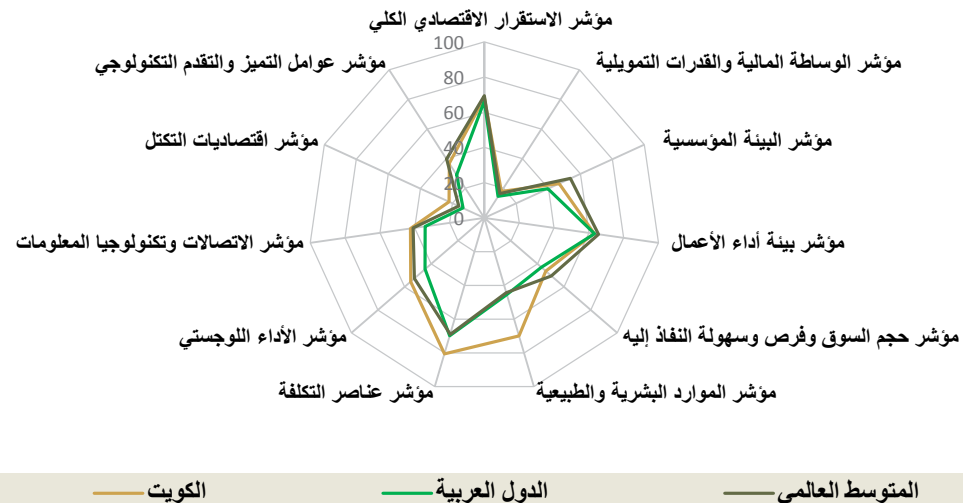
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	135.3
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	1.3
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	30,107
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	2.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	47.3
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	7.8
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	5.8
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	68.4
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	58.1
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	35.1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	7.3
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	50.1
عدد السكان (مليون نسمة)	4.5
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	1.1

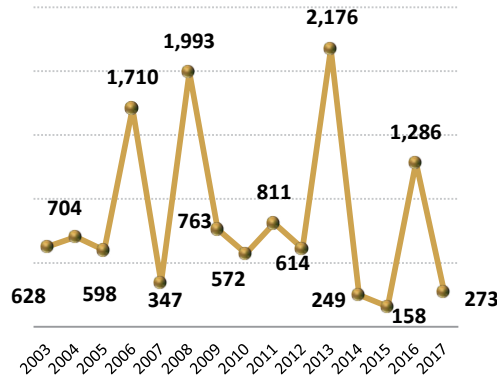
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

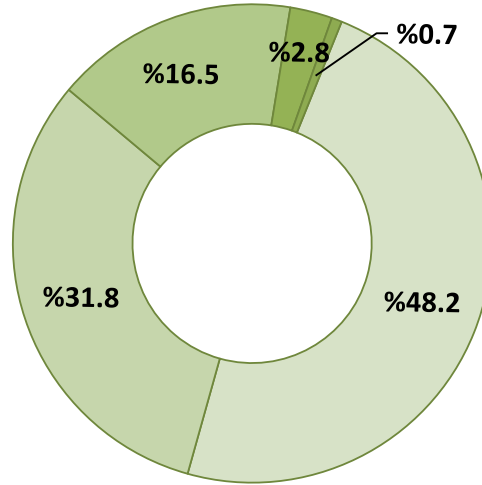




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الكويت (مليون دولار)



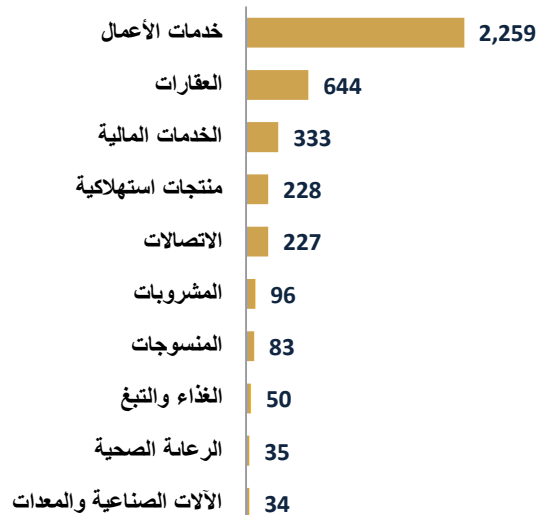
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الكويت حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في الكويت ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
فرنسا	1,844	7	7
الصين	670	5	4
الإمارات	499	36	18
كوريا الجنوبية	387	1	1
اليابان	134	1	1
الهند	125	12	8
الولايات المتحدة	112	14	13
المملكة المتحدة	60	10	10
سلطنة عمان	49	2	2
قطر	48	8	6
أخرى	215	32	27
الإجمالي	4,142	128	97

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
أوروبا الغربية	1,997.7	48.2
آسيا والمحيط الهادئ	1,315.3	31.8
الشرق الأوسط	681.6	16.5
أمريكا الشمالية	118.0	2.8
الدول الأوروبية الناشئة	28.9	0.7

أهم 5 شركات مستثمرة في الكويت ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Engie (GDF SUEZ) (Gaz de France)	فرنسا	1,800
China State Construction Engineering Corporation	الصين	580
Doosan	كوريا الجنوبية	387
KDDI	اليابان	134
Senaat (General Holding Corporation)	الإمارات	96

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من الكويت عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 كوريا الجنوبية	9,606	18.8
2 الصين	8,931	17.5
3 اليابان	5,911	11.6
4 الهند	4,722	9.2
5 تايوان	3,588	7.0
6 سنغافورة	3,224	6.3
7 الولايات المتحدة	3,013	5.9
8 هولندا	1,633	3.2
9 باكستان	1,468	2.9
10 مصر	1,399	2.7



أهم السلع التي تصدرها الكويت عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	49,605	90.5
2 المواد الكيميائية العضوية	1,229	2.2
3 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	854	1.6
4 البلاستيك ومصنوعاته	661	1.2
5 الاسمدة	240	0.4
6 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	237	0.4
7 السلع غير المحددة	194	0.4
8 المعدات الكهربائية والإلكترونية	143	0.3
9 منتجات كيميائية متنوعة	105	0.2
10 اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	105	0.2

أهم الدول التي تصدر السلع إلى الكويت عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الولايات المتحدة	5,167	20.3
2 الصين	3,115	12.2
3 السعودية	1,959	7.7
4 ألمانيا	1,505	5.9
5 اليابان	1,425	5.6
6 إيطاليا	1,303	5.1
7 كوريا الجنوبية	1,163	4.6
8 الهند	992	3.9
9 المملكة المتحدة	795	3.1
10 هولندا	716	2.8



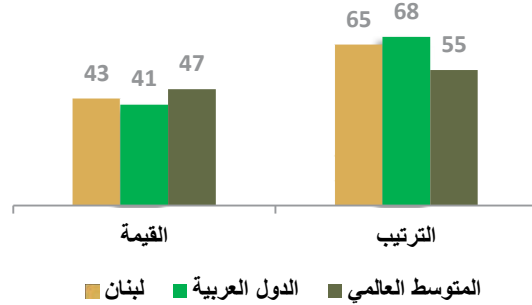
أهم السلع التي تستوردها الكويت عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	4,935	14.7
2 المعدات الكهربائية والإلكترونية	4,283	12.8
3 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	3,809	11.3
4 مستلزمات من الحديد والصلب	1,940	5.8
5 منتجات صيدلانية	1,366	4.1
6 اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	1,201	3.6
7 أجهزة طبية و بصرية	985	2.9
8 حديد وفولاذ	936	2.8
9 البلاستيك ومصنوعاته	802	2.4
10 الأثاث والإضاءة وتجهيزات المباني	745	2.2

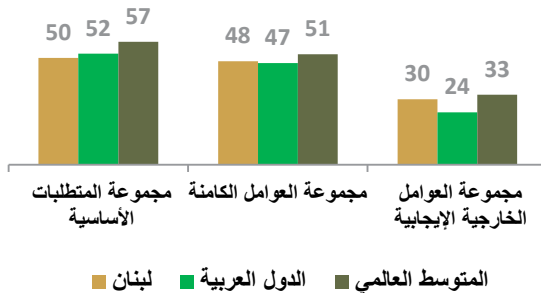


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

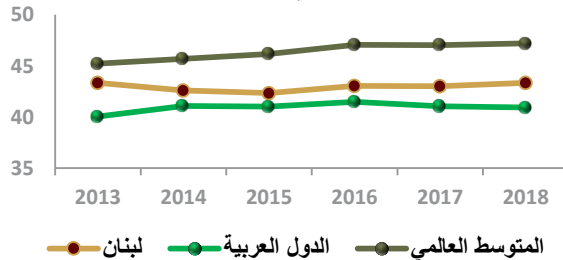
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



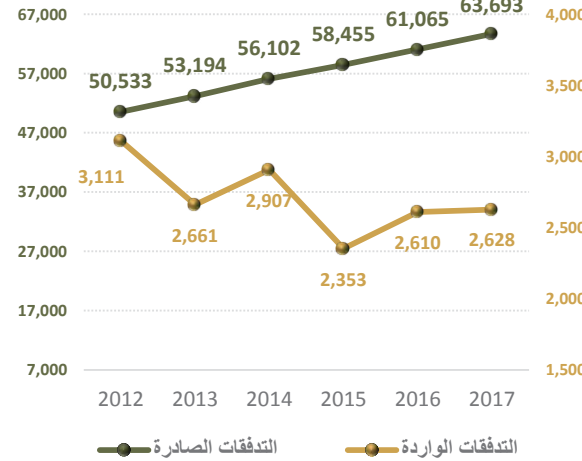
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



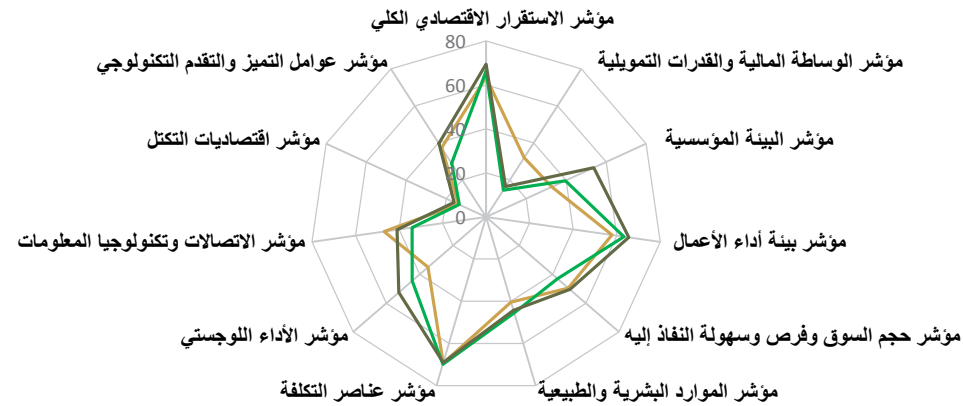
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	53.6
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	1.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	12,264
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	4.3
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	33.6
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-13.9
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-25.8
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	20.5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	35.2
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	37.5
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	12.8
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	202.3
عدد السكان (مليون نسمة)	4.6
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	...

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

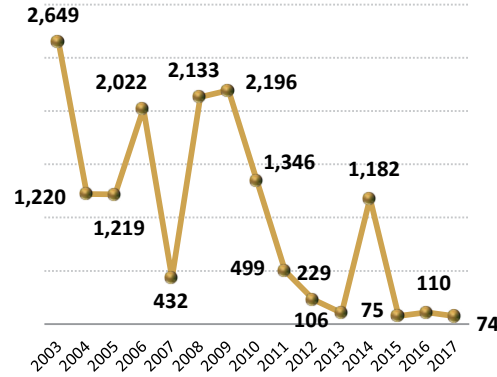
الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018



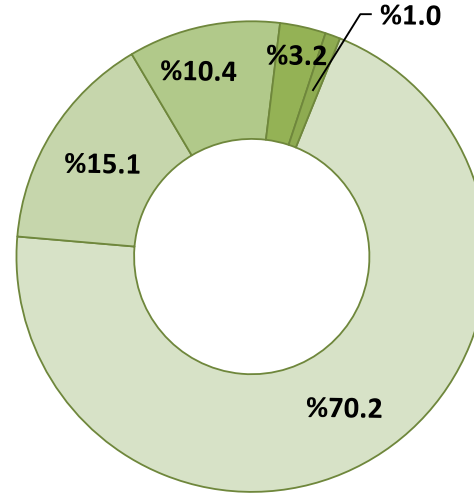
المصدر: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018



تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى لبنان (مليون دولار)



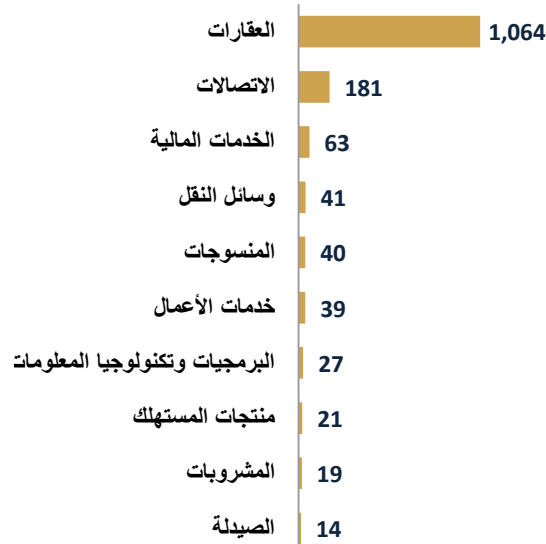
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى لبنان حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في لبنان ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
الإمارات	4	4	1,046
الولايات المتحدة	10	10	225
المملكة المتحدة	6	6	45
أستراليا	2	2	39
فرنسا	4	4	29
ألمانيا	3	3	29
إسبانيا	5	5	22
الكويت	2	2	19
الأردن	1	1	15
إيطاليا	4	4	14
أخرى	9	9	65
الإجمالي	50	50	1,547

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
الشرق الأوسط	1,086.8	70.2
أمريكا الشمالية	234.0	15.1
أوروبا الغربية	161.5	10.4
آسيا والمحيط الهادئ	48.8	3.2
الدول الأوروبية الناشئة	16.0	1.0

أهم 5 شركات مستثمرة في لبنان ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Majid Al Futtaim Group (MAF Group)	الإمارات	1,000
Verizon Communications	الولايات المتحدة	134
Servcorp	أستراليا	36
Oagine	الولايات المتحدة	28
Avaline Holding	الإمارات	19

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من لبنان عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
السعودية	386	18.5
سويسرا	237	11.3
الكويت	159	7.6
الولايات المتحدة	132	6.3
تركيا	131	6.3
مصر	89	4.2
الأردن	75	3.6
هولندا	68	3.3
فرنسا	53	2.5
بلغاريا	50	2.4



أهم السلع التي تصدرها لبنان عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	427	20.4
النحاس ومصنوعاته	177	8.5
حديد وفولاذ	107	5.1
فواكه و مكسرات صالحة للأكل	102	4.9
الخضروات والجزور والدرنات	95	4.5
المعدات الكهربائية والإلكترونية	88	4.2
الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	72	3.4
مستحضرات غذائية متنوعة	70	3.4
البلاستيك ومصنوعاته	60	2.9
ألمنيوم ومصنوعاته	56	2.7

أهم الدول التي تصدر السلع إلى لبنان عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الصين	2,022	11.5
إيطاليا	1,702	9.7
اليونان	1,412	8.0
الولايات المتحدة	1,249	7.1
ألمانيا	948	5.4
تركيا	889	5.0
فرنسا	830	4.7
مصر	668	3.8
اليابان	639	3.6
روسيا	623	3.5

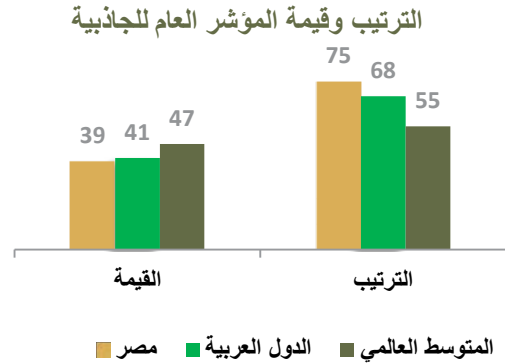


أهم السلع التي تستوردها لبنان عام 2017

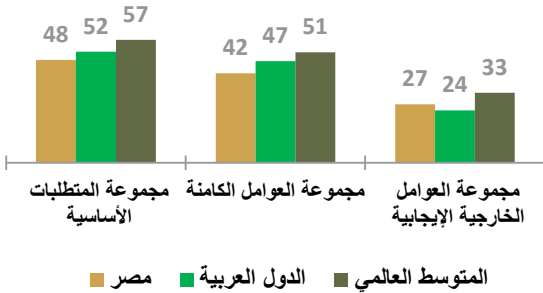
السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	3,493	19.8
مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	1,671	9.5
الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	1,135	6.4
منتجات صيدلانية	906	5.1
الاجهزة الكهربائية والإلكترونية	735	4.2
اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	692	3.9
البلاستيك ومصنوعاته	615	3.5
الحديد والفولاذ	530	3.0
الحبوب	487	2.8
أجهزة طبية وبصرية	338	1.9



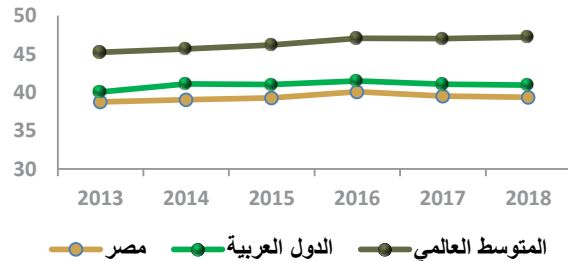
الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018



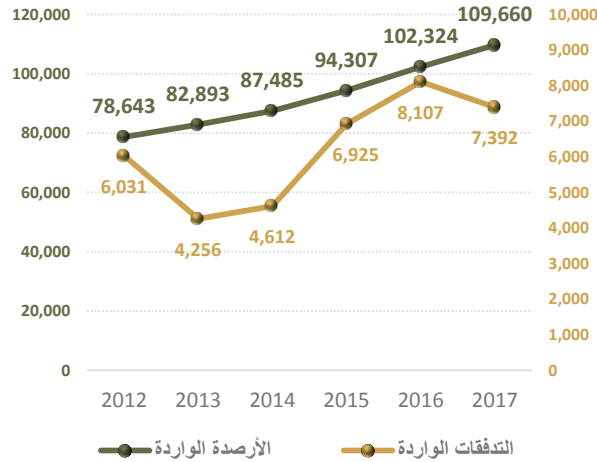
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



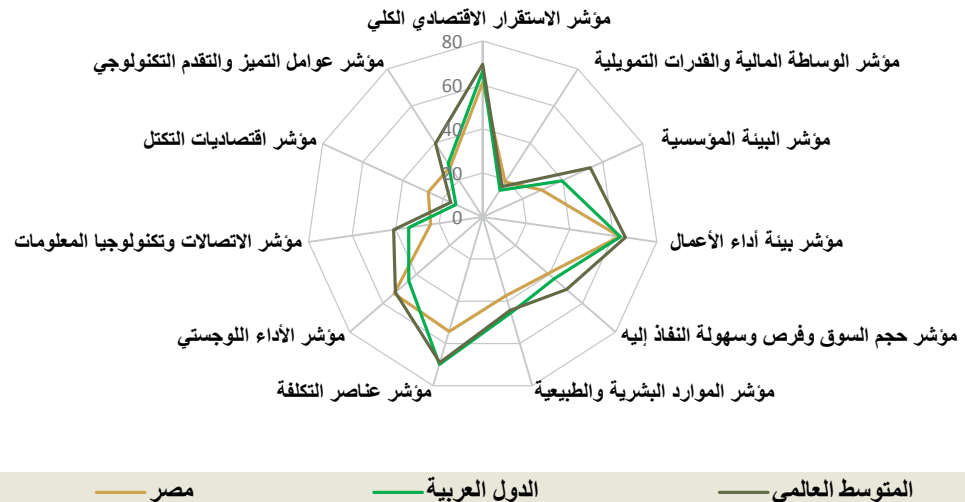
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	...
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	5.2
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	...
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	20.1
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	30.2
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	...
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-4.4
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	43.8
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	68.2
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	35.5
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	6.2
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	34.5
عدد السكان (مليون نسمة)	97.0
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	11.1

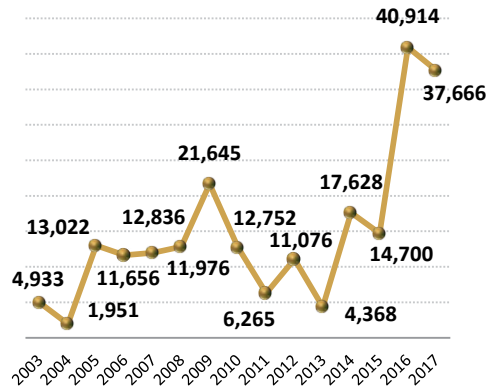
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

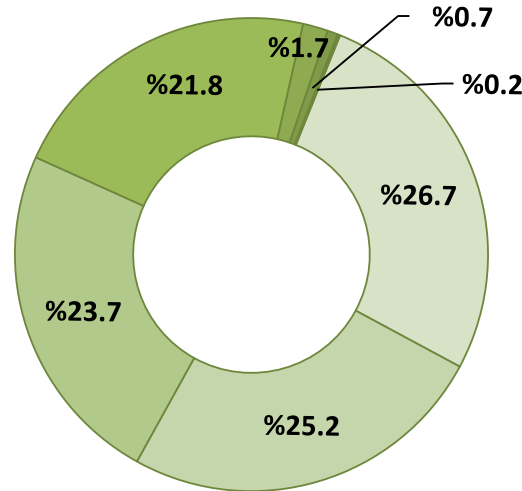




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى مصر (مليون دولار)



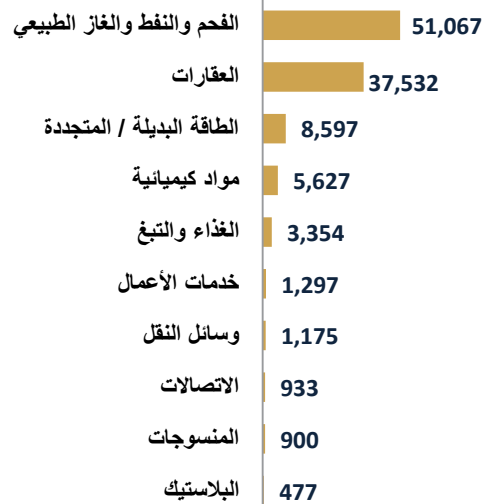
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى مصر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في مصر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
روسيا	5	5	30,079
الصين	17	26	22,883
الإمارات	30	52	14,706
اليونان	2	3	10,012
إيطاليا	7	11	8,918
السعودية	20	29	8,803
البحرين	2	3	3,522
المملكة المتحدة	17	23	2,379
ألمانيا	12	19	1,989
لبنان	5	10	1,848
أخرى	129	163	10,137
الإجمالي	246	344	115,275

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	النسبة المئوية (%)	التكلفة (مليون دولار)
الدول الأوروبية الناشئة	26.7	30,829.2
الشرق الأوسط	25.2	29,040.7
أوروبا الغربية	23.7	27,317.2
آسيا والمحيط الهادئ	21.8	25,094.3
أمريكا الشمالية	1.7	1,976.9
أفريقيا	0.7	827.3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.2	189.8

أهم 5 شركات مستثمرة في مصر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Rosatom	روسيا	30,000
China Fortune Land Development (CFLD)	الصين	20,000
Mac Optic	اليونان	10,000
Al Habtoor Group	الإمارات	8,500
Eni SpA (Eni)	إيطاليا	8,099



أهم الدول التي تستورد السلع من مصر عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
إيطاليا	2,052	10.4
تركيا	1,998	10.1
الولايات المتحدة	1,717	8.7
ألمانيا	1,496	7.6
الصين	1,335	6.8
إسبانيا	1,256	6.4
الهند	1,216	6.2
المملكة المتحدة	811	4.1
كندا	766	3.9
فرنسا	696	3.5



أهم السلع التي تصدرها مصر عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	5,064	19.5
اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	2,115	8.2
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها	1,728	6.7
البلاستيك ومصنوعاته	1,507	5.8
الفاكهة والمكسرات	1,270	4.9
الخضراوات والجذور والدرنات	1,066	4.1
الاسمدة	1,053	4.1
مستلزمات الملابس والاكسسوارات غير المحبوكة	911	3.5
الحديد والفولاذ	859	3.3
الزيوت العطرية ومستحضرات العطور والتجميل	543	2.1

أهم الدول التي تصدر السلع إلى مصر عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الصين	9,513	16.5
روسيا	6,217	10.8
ألمانيا	4,978	8.6
الولايات المتحدة	3,984	6.9
إيطاليا	3,284	5.7
البرازيل	2,418	4.2
تركيا	2,360	4.1
الهند	2,350	4.1
فرنسا	2,091	3.6
المملكة المتحدة	1,543	2.7



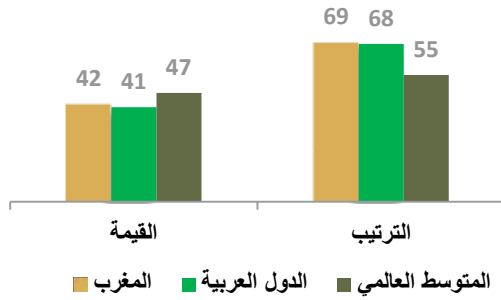
أهم السلع التي تستوردها مصر عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	11,523	17.4
الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات والغلايات	5,717	8.6
الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها	4,813	7.3
الحبوب	4,408	6.6
الحديد والفولاذ	3,244	4.9
البلاستيك ومصنوعاته	3,202	4.8
مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	3,140	4.7
مستلزمات من الحديد والصلب	2,755	4.2
منتجات صيدلانية	2,188	3.3
اللحوم وأحشاء صالحة للأكل	1,552	2.3

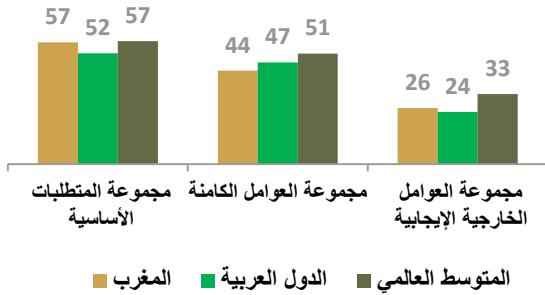


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

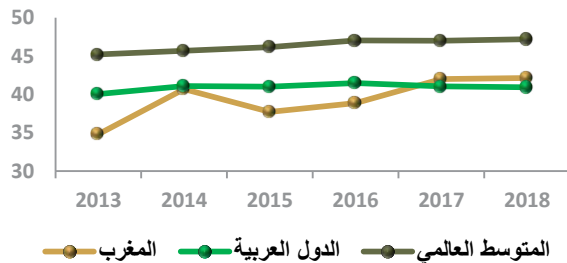
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



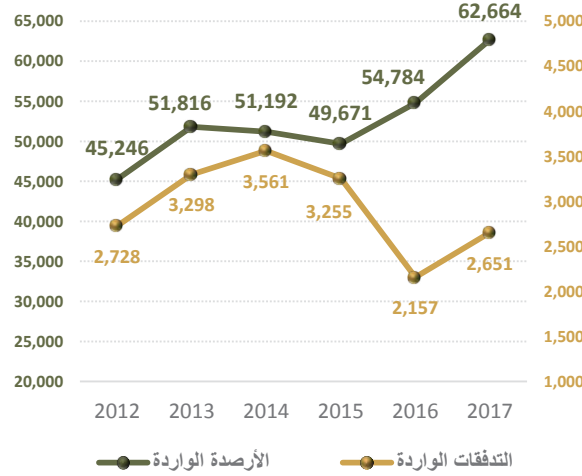
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



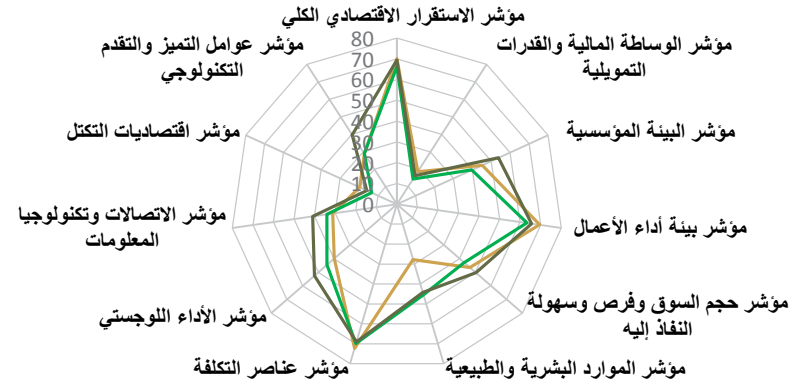
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

121.0	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
3.1	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)
3,625.8	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
1.4	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
29.6	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-4.4	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
-3.6	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
41.3	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)
52.9	إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)
28.9	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)
6.6	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
34.2	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
35.2	عدد السكان (مليون نسمة)
9.5	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة

المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

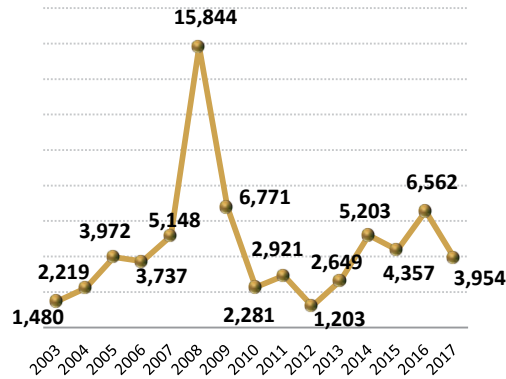
الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018



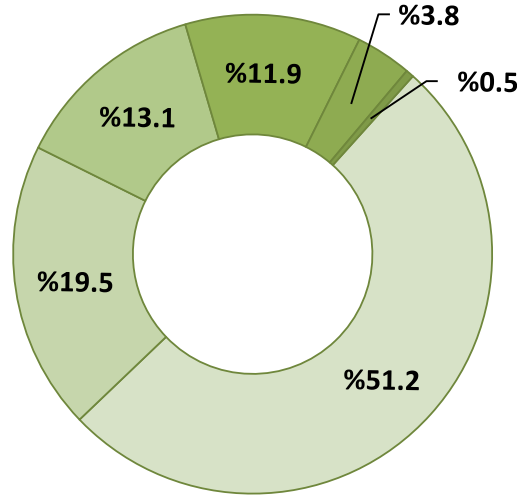
المصدر: المؤشر العالمي لجاذبية الاستثمار 2018



تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى المغرب (مليون دولار)



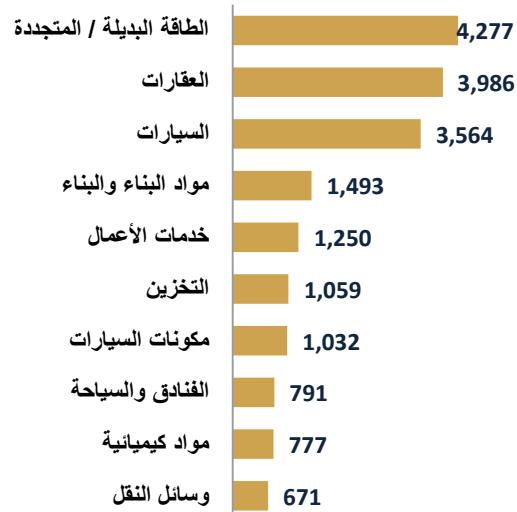
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى المغرب حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في المغرب ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
فرنسا	78	88	3,676
الصين	12	15	3,307
الإمارات	19	32	2,598
إسبانيا	44	51	2,068
الولايات المتحدة	34	45	1,989
إيطاليا	7	13	1,729
سويسرا	14	16	1,462
اليابان	13	13	1,027
الدنمارك	3	3	910
كندا	5	6	712
أخرى	74	88	3,248
الإجمالي	303	370	22,725

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



أهم 5 شركات مستثمرة في المغرب ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Shanghai Electric	الصين	2,000
Enel	إيطاليا	1,356
Groupe PSA (PSA Peugeot-Citroen)	فرنسا	1,288
LafargeHolcim	سويسرا	1,006
Middle East Development	الإمارات	1,000

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من المغرب عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
إسبانيا	6,973	26.7
فرنسا	5,606	21.4
الولايات المتحدة	1,284	4.9
ألمانيا	1,161	4.4
إيطاليا	1,131	4.3
تركيا	924	3.5
البرازيل	868	3.3
المملكة المتحدة	849	3.2
الهند	774	3.0
الصين	644	2.5



أهم السلع التي تصدرها المغرب عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الآلات والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	4,228	16.5
2 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	3,395	13.3
3 الاسمدة	2,584	10.1
4 مستلزمات الملابس والاكسسوارات الغير محبوكة	2,399	9.4
5 الأسماك والقشريات والرخويات	1,309	5.1
6 المواد الكيميائية غير العضوية	1,137	4.4
7 الخضراوات والجذور والدرنات	1,123	4.4
8 الملح؛ الكبريت، الحجر والجير والاسمنت	1,081	4.2
9 الفاكهة والمكسرات	917	3.6
10 مستلزمات الملابس والاكسسوارات المحبوكة	779	3.0

أهم الدول التي تصدر السلع إلى المغرب عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
إسبانيا	9,008	24.2
فرنسا	4,759	12.8
الصين	3,185	8.5
ألمانيا	2,324	6.2
إيطاليا	2,134	5.7
الولايات المتحدة	2,116	5.7
تركيا	1,661	4.5
هولندا	1,118	3.0
المملكة المتحدة	995	2.7
بلجيكا	986	2.6



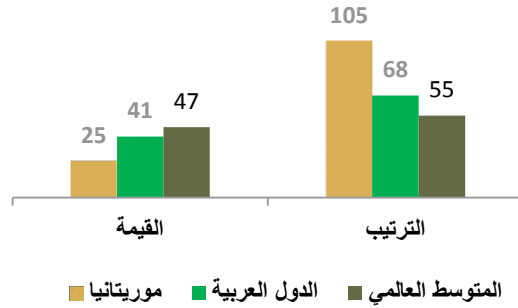
أهم السلع التي تستوردها المغرب عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
1 الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	7,169	15.9
2 الآلات والمفاعلات وغلايات الماء	4,751	10.5
3 الاجهزة الكهربائية و الالكترونية	4,600	10.2
4 مركبات أخرى غير السكك الحديدية والترام	4,588	10.2
5 البلاستيك ومصنوعاته	1,879	4.2
6 الحبوب	1,393	3.1
7 الحديد والفولاذ	1,263	2.8
8 مستلزمات من الحديد والصلب	854	1.9
9 الطائرات والمركبات الفضائية وأجزاؤها	771	1.7
10 المواد الكيميائية غير العضوية والمعادن الثمينة	752	1.7

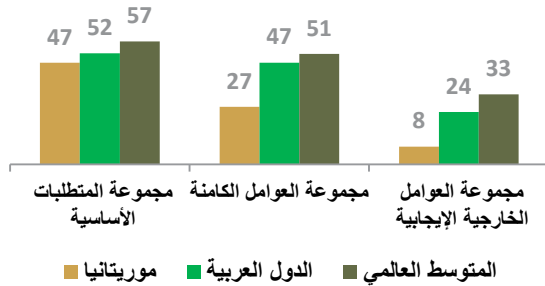


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

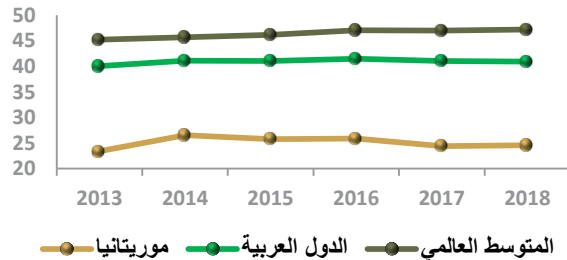
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



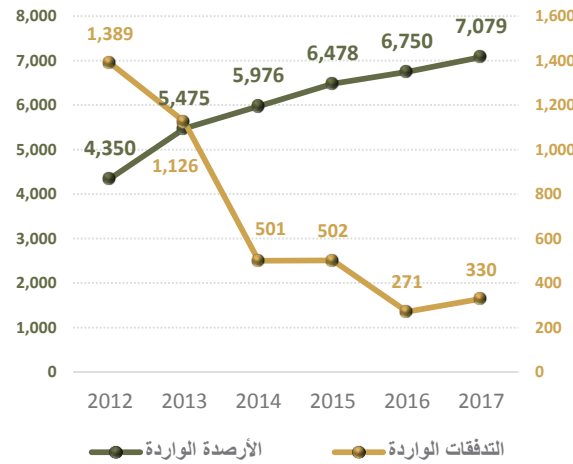
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



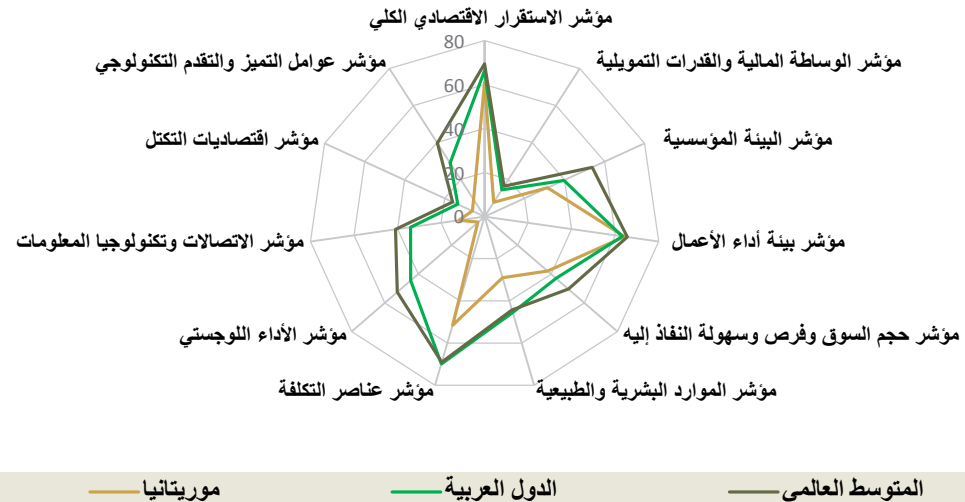
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	5.4
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	2.7
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	1,365.3
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	3.7
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	26.6
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-0.5
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-9.9
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	2.3
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	2.9
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	1.0
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	4.2
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	78.3
عدد السكان (مليون نسمة)	4.0
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	...

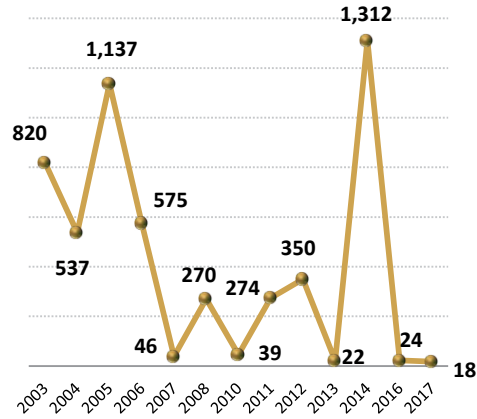
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

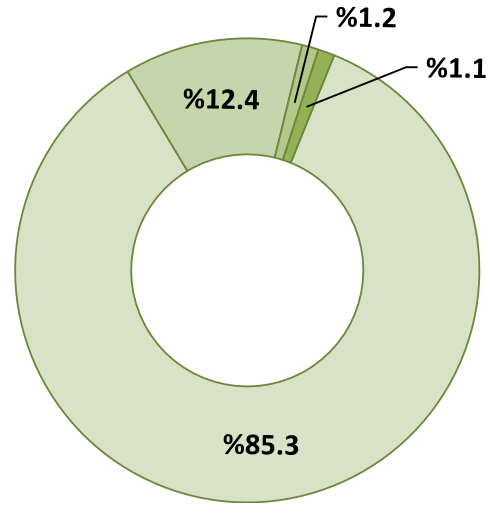




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى موريتانيا (مليون دولار)



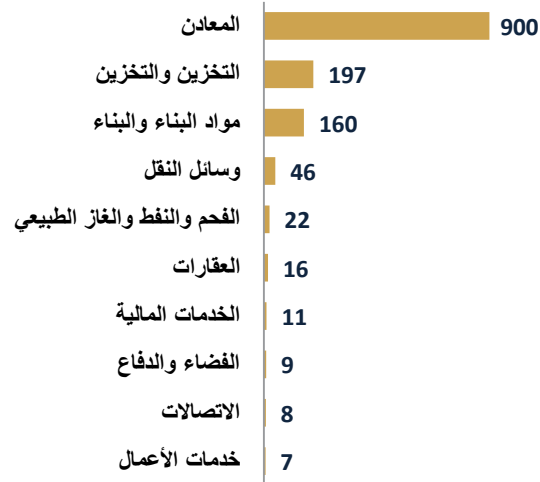
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى موريتانيا حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في موريتانيا ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
سويسرا	1	1	900
فرنسا	1	2	243
نيجيريا	1	1	160
المملكة المتحدة	2	2	30
قطر	1	1	16
الولايات المتحدة	2	2	16
تونس	1	1	11
الإجمالي	9	10	1,375

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	النسبة (%)	التكلفة (مليون دولار)
أوروبا الغربية	12.4	170.8
أفريقيا	1.2	16.0
الشرق الأوسط	1.1	15.7
أمريكا الشمالية	85.3	1,172.5

أهم 5 شركات مستثمرة في موريتانيا ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Glencore (Glencore Xstrata)	سويسرا	900
CMA CGM	فرنسا	243
Dangote Group	نيجيريا	160
Tullow Oil	المملكة المتحدة	22
A.Aziz Khalid Al-Ghanem Group	قطر	16

المصدر: FDI Markets



أهم الدول التي تستورد السلع من موريتانيا عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الصين	783	36.3
سويسرا	307	14.2
إسبانيا	303	14.0
اليابان	178	8.2
إيطاليا	122	5.7
ألمانيا	114	5.3
الولايات المتحدة	63	2.9
تركيا	45	2.1
نيجيريا	44	2.1
فرنسا	40	1.9



أهم السلع التي تصدرها موريتانيا عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الخامات والخبث والرماد	815	39.6
الأسماك والقشريات والرخويات	670	32.6
اللألى الطبيعية أو المستزرعة ، الأحجار الكريمة	312	15.2
المخلفات والنفايات من الصناعات الغذائية	140	6.8
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	69	3.4
منتجات حيوانية والدهون النباتية والزيوت	35	1.7
المواد الكيميائية غير العضوية	5	0.2
محضرات اللحوم والأسماك والمأكولات البحرية	5	0.2
الملح والكبريت والحجر والجبس والكلس	2	0.1
الحديد والفولاذ	1	0.1

أهم الدول التي تصدر السلع إلى موريتانيا عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الصين	863	33.0
فرنسا	207	7.9
المغرب	184	7.1
إسبانيا	173	6.6
بلجيكا	146	5.6
الولايات المتحدة	128	4.9
البرازيل	102	3.9
أندونيسيا	99	3.8
هولندا	93	3.6
تركيا	87	3.3



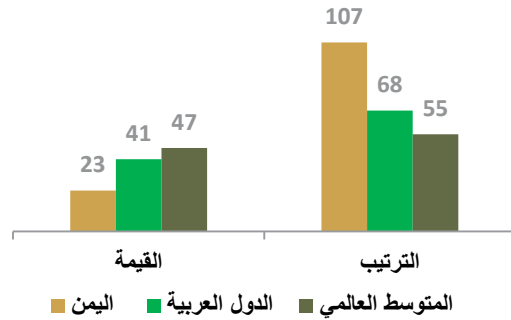
أهم السلع التي تستوردها موريتانيا عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
السفن والقوارب والهياكل العائمة	1,249	35.4
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	646	18.3
الألات والمفاعلات وغلايات الماء	307	8.7
مركبات أخرى غير السكك الحديدية والنترام	153	4.3
الحبوب	136	3.8
الألات والمعدات الكهربائية وأجزائها	127	3.6
منتجات الألبان	79	2.2
مستلزمات من الحديد والصلب	72	2.1
السكريات والحلويات السكرية	59	1.7
دهون وزيوت حيوانية أو نباتية ومشتقاته	57	1.6

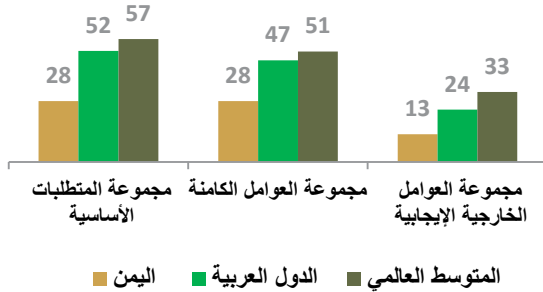


الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

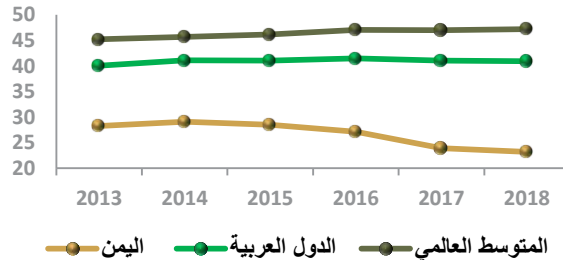
الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية



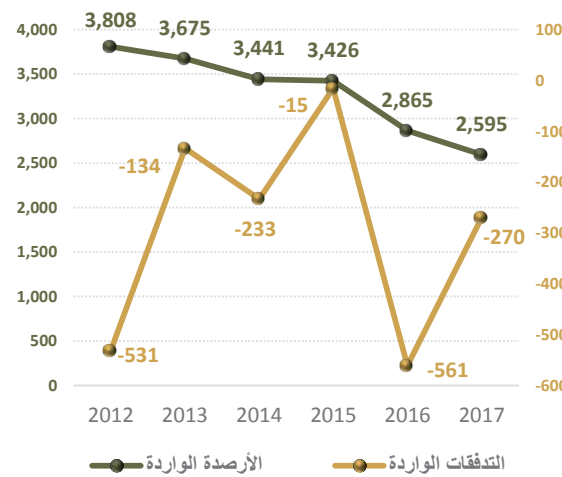
الأداء في المجموعات الثلاث الرئيسية



تطور الأداء في مؤشر ضمان



أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)



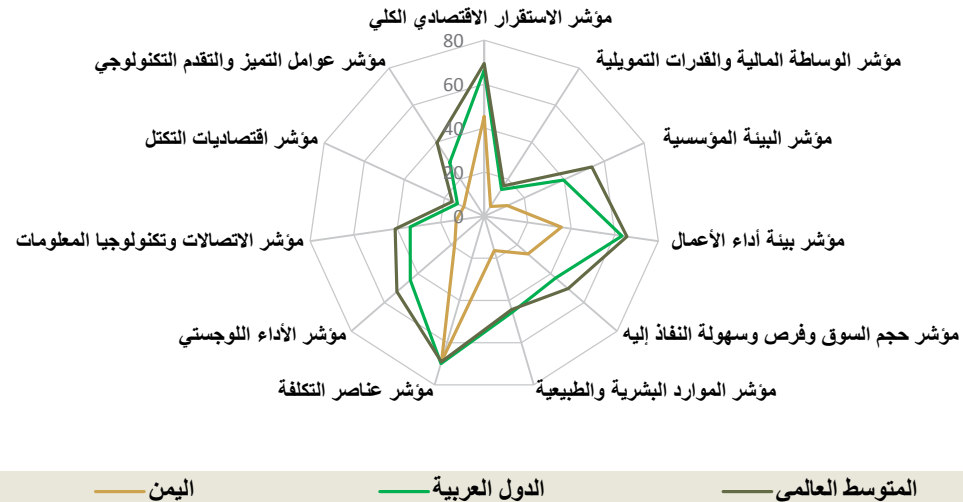
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

المؤشر 2018

المؤشر	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	13.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	...
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	551.5
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	23.0
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	29.5
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	-0.9
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	-6.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات، مليار دولار)	2.5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات، مليار دولار)	7.5
إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	0.4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	0.7
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	40.0
عدد السكان (مليون نسمة)	30.8
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	...

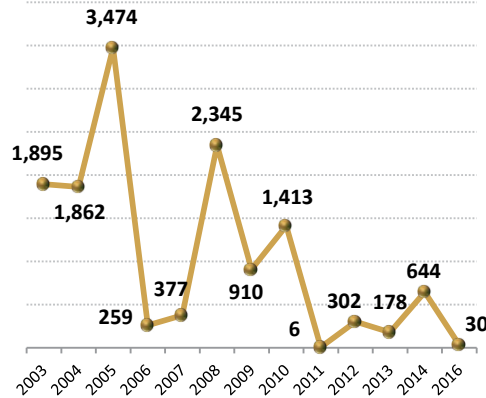
المصدر: صندوق النقد الدولي (IMF-May 2018)

الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018

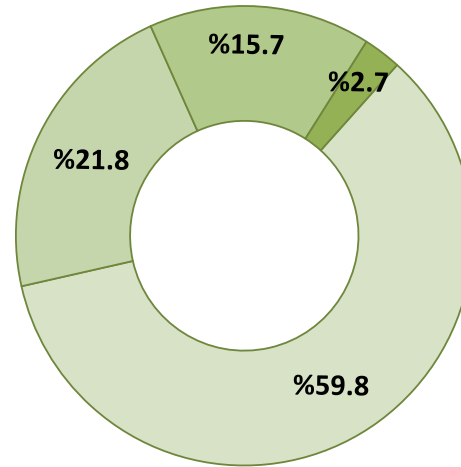




تطور المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى اليمن (مليون دولار)



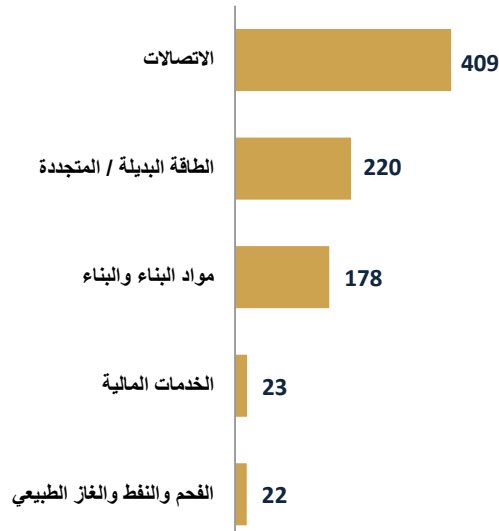
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017



أهم الدول المستثمرة في اليمن ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)
الهند	1	1	220
سلطنة عمان	1	1	178
الصين	1	1	134
سنغافورة	1	1	134
الولايات المتحدة	1	1	134
فرنسا	1	1	23
أستراليا	1	1	22
الإمارات	1	1	8
الإجمالي	8	8	852

تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دولار)



الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	509.3	59.8
الشرق الأوسط	185.7	21.8
أمريكا الشمالية	133.8	15.7
أوروبا الغربية	22.8	2.7

أهم 5 شركات مستثمرة في اليمن ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
Bharat Heavy Electricals (BHEL)	الهند	220
Raysut Cement	سلطنة عُمان	178
SEA-ME-WE 5	سنغافورة	134
AAE-1 Consortium	الصين	134
Verizon Communications	الولايات المتحدة	134



أهم الدول التي تستورد السلع من اليمن عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الصين	427	49.2
سلطنة عمان	110	12.7
تايلاند	53	6.1
السعودية	27	3.1
الهند	25	2.9
كوريا الجنوبية	17	1.9
مصر	16	1.9
باكستان	16	1.8
هونغ كونغ، الصين	15	1.7
روسيا	14	1.7



أهم السلع التي تصدرها اليمن عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	868	51.8
اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	427	25.5
الأسماك	110	6.6
الفاكهة والمكسرات	53	3.2
النحاس ومصنوعاته	27	1.6
القهوة والشاي والتوابل	25	1.5
البلاستيك ومصنوعاته	17	1.0
الحديد والفولاذ	16	1.0
الألومنيوم ومصنوعاته	16	0.9
منتجات الألبان	15	0.9

أهم الدول التي تصدر السلع إلى اليمن عام 2017

الدولة	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الصين	1,646	25.5
تركيا	573	8.9
السعودية	423	6.6
البرازيل	404	6.3
الهند	370	5.7
سلطنة عمان	327	5.1
روسيا	304	4.7
مصر	254	3.9
أستراليا	208	3.2
الولايات المتحدة	205	3.2



أهم السلع التي تستوردها اليمن عام 2017

السلع	القيمة (مليون دولار)	% الإجمالي
الحبوب	948	14.7
الحديد والفولاذ	420	6.5
السكريات والحلويات والسكر	397	6.2
مركبات غير السكك الحديدية والترام	326	5.1
الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	288	4.5
الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	279	4.3
منتجات صيدلانية	257	4.0
البلاستيك ومصنوعاته	257	4.0
الألات والمفاعلات وغلاليات الماء	230	3.6
دهون وزيوت حيوانية أو نباتية ومشتقاتها	198	3.1

الجزء الرابع:

تمويل التجارة الخارجية .. الآليات والتحديات والفجوة

الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وتمويلها

- يشهد العالم اليوم، في إطار العوامل والتقنيات الجديدة المتحكمة في نسق وحجم التبادل التجاري العالمي، العديد من التقلبات التي ترجع أساساً إلى تعاظم أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالتالي ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية ضمن الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول. فجاء هذا القطاع محتلاً للدور الحيوي والمؤثر في النشاط الاقتصادي كونه يعتبر أهم صورة للعلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول في شكل صادرات وواردات بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة. ويمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية فيما يلي:
- تبادل السلع المادية وتشتمل على السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع نصف المصنعة والسلع الوسيطة؛
 - تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والسياحة وغيرها؛
 - تبادل عنصر العمل ويشتمل على الأيدي العاملة من بلد لآخر بالإضافة إلى الهجرة.
- وتعرف الصادرات بأنها النشاط الذي يؤدي إلى انسحاب السلع والخدمات من المنتج والمستهلك أو من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة وتنقسم إلى صادرات منظورة، تتمثل في السلع الملموسة، وصادرات غير منظورة، تتمثل في الخدمات. أما الواردات، فيمكن تعريفها بعملية إدخال السلع والخدمات الأجنبية إلى السوق الوطنية، وتنقسم هي الأخرى إلى الواردات المنظورة، وهي الواردات الملموسة كالسلع، والواردات غير المنظورة وتتمثل في الخدمات.
- ويرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أي مشكلة الندرة النسبية. وتتمثل تلك الأسباب فيما يلي:
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي: لا تستطيع أي دولة الاعتماد على نفسها بشكل كلي نظراً لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
- التخصص الدولي:** لا يتيسر للدول الاعتماد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، من هذا المنطلق يفضل أن تخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل أو بكفاءة أعلى.
- اختلاف تكاليف الإنتاج:** يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعاً للتجارة بينها، فالدول التي تمتلك اقتصاديات الحجم بإمكانها التوسع في نطاق وحجم الإنتاج وبالتالي تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- اختلاف ظروف الإنتاج:** فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي هي أكثر استعداداً لزراعة الموز والقهوة على سبيل المثال وبالتالي يتيسر لها التخصص في إنتاج هذا النوع من المنتجات الزراعية مقابل استيرادها لمنتجات أخرى مثل النفط الذي يتوفر أكثر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.
- اختلاف الميول والأذواق:** حيث يميل العديد من الأفراد إلى شراء السلع المستوردة ولو من باب التغيير وهذا يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الخارجي.
- وقد شهد نسق التجارة السلعية والخدماتية تطورات عديدة خلال السنوات الأخيرة، فمن حيث الحجم سجلت صادرات العالم من السلع والخدمات ارتفاعاً كبيراً من 13.2 تريليون دولار عام 2005 إلى نحو 20.9 تريليون دولار عام 2016، وإن كان ذلك قد تحقق في نسق متذبذب خلال الفترة، في المقابل ورغم النمو الواضح في حجم التبادلات العالمية إلا أن حصة الصادرات العالمية من السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ظلت مستقرة نسبياً خلال الفترة المشار إليها بنسبة 27.6%. كما يجدر التذكير بأن التجارة السلعية، التي تقدر صادراتها لعام 2016 بنحو 16 تريليون دولار، تمثل 77% من مجمل صادرات السلع والخدمات العالمية.

وتلعب المؤسسات المصرفية (البنوك والمؤسسات المالية) في مجال التجارة الخارجية دور الوسيط لتحقيق عملية تحويل السلع والخدمات من وإلى الخارج، وذلك عن طريق منح قروض مصرفية ووسائل دفع حديثة، لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، حيث إن هذا ما يعرف بنشاطات التجارة الخارجية التي تمارسها المؤسسات المصرفية التي تهدف إلى تقريب التجارة الخارجية للمتعاملين ووضع حد لمخاطر التجارة الخارجية المعرّقة لنقل البضاعة وسلامتها أثناء رحلات التجارة الدولية. وتختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية التي توفرها المؤسسات المصرفية حسب آجال الاستحقاق، وتنقسم من هذا المنطلق إلى تمويل قصير الأجل وتمويل متوسط وطويل الأجل.

إلا أن تمويل التجارة العالمية شهد تطورات متسارعة وتحديات متنوعة زادت حدتها عقب الأزمة المالية العالمية وترتب عليها نشوء فجوة ما بين التمويلات المطلوبة والتمويلات المنفذة قدرها بنك التنمية الآسيوي بنحو 1.5 تريليون دولار لعام 2016، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في رفع درجة عدم التأكد في إنجاز مبادلات التجارة الخارجية حول العالم. وهو ما حفز جهات مختلفة إقليمية ودولية للبحث في الأسباب والتعرف بدقة على تحديات تمويل التجارة التي تحول دون سد تلك الفجوة أو على الأقل التقليل منها.

وفي هذا السياق، وإدراكاً من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات للأهمية البالغة لقضية تمويل التجارة وأثرها على التنمية في الدول العربية، أفردت في تقرير هذا العام محورا خاصا لتلك القضية تستعرض فيه الموضوع في جزئين رئيسيين، الأول يركز على أساليب وتقنيات تمويل التجارة الخارجية بما في ذلك قروض تمويل التجارة الخارجية قصيرة الأجل ومتوسط وطويل الأجل وكذلك وسائل الدفع المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية التقليدية والحديثة إضافة إلى مخاطر تمويل التجارة، والجزء الثاني يتناول فجوة تمويل التجارة وصناعة الضمان ودورها في تقليص مخاطر التجارة.

أما على مستوى الدول العربية فيبلغ حجم تجارتها من السلع والخدمات لعام 2016 نحو 1930 مليار دولار بما يمثل نحو 4.7% من إجمالي تجارة العالم من السلع والخدمات، فيما يبلغ حجم التجارة السلعية للدول العربية 1482 مليار دولار بما يمثل 4.6% من إجمالي التجارة السلعية في العالم.

ويلعب قطاع تمويل التجارة الخارجية، بشكل عام، والخدمات المالية، بشكل خاص، دوراً رئيسياً في هذا النمو. ففي المتوسط، حققت التجارة المرتبطة بقطاع الخدمات المالية نمواً بنسبة تزيد عن 10% سنوياً خلال العقد الماضي، وهي تمثل بذلك ثاني أعلى قطاع خدمات تجارية بعد خدمات الحاسوب والمعلومات. وتضطلع الخدمات المالية بدور محوري في أداء الأسواق والاقتصاد وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تسهل الخدمات المالية المعاملات المحلية والدولية وتتيح تعبئة الادخار المحلي وتوجيهه وتوسيع نطاق توفر الائتمان للمؤسسات باختلاف أحجامها، وذلك بفضل مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية وخدمات تداول الأوراق المالية والتأمين والضمان. ولا يكفي توفير البيئة الأنسب للأعمال التجارية للدفع بالميزة التنافسية ولتيسير التدفقات التجارية إذا لم تستند إلى توفر منتجات مالية محددة أهمها خطابات الاعتماد والتأمين.

وفي ظل تنامي الخدمات المالية حجماً وأهمية والنمو القوي في تدفقات التحويلات المالية الدولية، يصبح تعذر الاستفادة من الخدمات المالية حاجزاً كبيراً أمام فرص التبادل التجاري وتوليد الدخل وتحقيق الرفاه الاقتصادي. ويعد الافتقار إلى التمويل بالنسبة إلى الشركات أكبر عقبة تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الصغرى ومتناهية الصغر وعلى الشركات الجديدة والمشاريع الناشئة خاصة في البلدان النامية. ويرتبط الحصول على التمويل الميسور بالابتكار والنمو وإيجاد فرص العمل المستدامة.

ويمكن تعريف تمويل التجارة الخارجية بأنه نوع من أنواع الأنشطة المالية التي تعتمد على تقديم الدعم المالي المباشر أو غير المباشر للتجارة الخارجية، إذ يعتمد التمويل المالي المباشر على دور البنوك المركزية للدول في تقديم الدعم المالي الكافي لقطاع التجارة الخارجية، بصفقتها من المخصصات الأساسية لهذه البنوك، أما التمويل المالي غير المباشر فهو جزء من مساهمة البنوك التجارية العامة وأصحاب رؤوس الأموال في تقديم الدعم المالي للتجارة الخارجية.

1. أساليب وتقنيات ومخاطر تمويل التجارة الخارجية

2.1.1 التمويل المتوسط الأجل

تشمل القروض التي يتراوح أجلها ما بين سنتين إلى أقل من 5 سنوات وتتفرع إلى أربعة أنواع كما يلي:

• **قروض المستورد:** وهي عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير لتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر ويمنح للمشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا، وقد يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد والبنوك المعنية بإتمام عملية القرض هذه، ويتم إبرام تلك القروض بإمضاء عقدين مستقلين: أولهما العقد التجاري و يبين فيه نوعية السلع ومبالغها وشروط تنفيذ الصفقة وشروط البائع وإجراءات الدفع الفوري للبائع من طرف المشتري، وثانيهما عقد القرض و يبين فيه شروط إتمام القرض وإنجازه مثل فترة القرض وطريقة استرداده ومعدلات الفائدة المطبقة.

• **قروض المصدر:** وهي قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد. وبصفة عامة يعتبر قرض المصدر شراء للديون من طرف البنك على المدى المتوسط. ووجه الاختلاف بين قرض المصدر وقرض المستورد هو اختلاف المقترض أو المستفيد وثانيا أن قرض المصدر يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن الجانبين التجاري والمالي ويتحقق هذا القرض عند شحن البضاعة عن طريق الكمبيالة التجارية المقبولة من طرف المستورد والمضمونة من طرف بنكه.

• **التخصيم متوسط المدى:** وهو العملية التي يتم بموجبها خصم الأوراق التجارية المتوسطة المدى، فهذا التمويل يمكن تغطية الديون الناتجة عن الصادرات لفترات متوسطة بصفة عامة وهو شراء ديون ناشئة عن عملية التصدير.

• **قرض الإيجار الدولي:** ومضمون هذه العملية أن يبيع المصدر سلعته إلى شركة الإيجار الدولية وهي تقوم بتأجيرها للزبون الأجنبي وتحصيل ملكية السلعة المؤجرة طوال مدة الإيجار وينتفع المستأجر بحق الانتفاع بالسلعة طوال هذه المدة مقابل دفع سلسلة من الأقساط السنوية كمدفوعات الإيجار المؤجر مع تملكها عندما يعادل مجموع الأقساط ثمن المأجور والمتفق عليه في العقد.

تتعدد تقسيمات تمويل التجارة وفق معايير مختلفة. فحسب مصدر التمويل، تنقسم إلى تمويل مباشر من الحكومات والبنوك المركزية للدول وتمويل غير مباشر من البنوك التجارية وجهات التمويل التجاري المتخصص. وحسب الحداثة، عادة ما يقع التمييز بين وسائل التمويل التقليدية، مثل السندات والصكوك والتي تركز على وجود وسيط وقوانين دولية منظمة، ووسائل التمويل الحديثة مثل تقنيات الدفع المستندية التي تم تطويرها بشكل كبير وتشعبت أشكالها. وحسب الآجال، ينقسم تمويل التجارة إلى تمويلات قصيرة الأجل، وهي الأكثر شيوعا، و تمويلات أخرى متوسطة وطويلة الأجل.

1.1 قروض تمويل التجارة الخارجية

1.1.1 التمويل القصير الأجل

يتمثل في القروض القصيرة الأجل التي تمنح لتمويل عمليات السداد ما بين المؤسسات وتتراوح مدتها ما بين 3 - 12 شهراً وفي حالات خاصة 18 شهراً ونميز نوعين هما:

• **قروض التصدير:** وتستهدف كل أنشطة تنمية الصادرات ومنها قروض البحث، لتغطية التكاليف دراسة الأسواق الخارجية، وقروض التمويل المسبق، لتغطية التكاليف الناتجة عن المرحلة التحضيرية لتنفيذ العقد، وقروض تمويل المحزونات، لتسديد كل النفقات المتعلقة بتخزين السلع المصدرة في الخارج قبل بيعها وتوزيعها، وقروض الشحن، وتمنح للمصدر من أجل تغطية نفقات النقل والشحن للسلع المباعة.

• **قروض الاستيراد:** وتشمل 3 أدوات رئيسية تتمثل في الاعتماد المستندي، ويعتبر من أشهر الوسائل المستعملة في تمويل الواردات، والتحصيل المستندي، ويتم من خلاله تبادل الأوراق التجارية مقابل السداد أو قبول السداد، وخصم الكمبيالة المستندية، حيث تتيح للبائع بيع الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد من بنكه المتداول في الصفقة مع بنك المشتري في تاريخ مستقبلي بسعر مخفض يتم احتسابه وفق معايير منها سعر الخصم السائد إضافة إلى رسوم تحصيل كنسبة من قيمة الكمبيالة بحد أدنى لمبلغ الرسوم، كذلك يتم خصم الفائدة حتى الاستحقاق والعمولات منها، وتستخدم تلك الآلية عند وجود علاقة راسخة بين مختلف الأطراف.

3.1.1 التمويل طويل الأجل

- تتجاوز مدة التمويل طويل الأجل 5 سنوات ويستخدم غالبا في تمويل الصفقات التجارية التي تتطلب وقتا لتنفيذها مثل عقود تسليم المفتاح في توريدات المنشآت الكبرى أو صناعات معينة تأخذ وقتا طويلا مثل بيع السفن أو الطائرات ويمكن تقسيمها كما يلي:
- **قروض من أجل الشراء** : قرض المشتري ويعتبر آلية يقوم بموجبها بنك معين أو مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد بحيث يستعمله هذا الأخير بتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر
- **قروض من أجل التوريد** : قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته
- **قروض التوريد ذات الطابع الخاص** : الموجهة لتمويل الصادرات من خلال عمليات الإجارة وضمانها.
- **القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات** : لتمويل عمليات التوسع والاستثمار اللازمة للتصدير مثل الآلات والمعدات وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة وقد يتم أيضا اللجوء إلى القروض طويلة الأجل لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات وأراضٍ ومبانٍ بمختلف استعمالاتها المهنية وتمولها غالبا بنوك متخصصة وليست تجارية.

طرق تمويل التجارة الخارجية		
قروض البحث	قروض التصدير	التمويل القصير الأجل
قروض التمويل المسبق		
قروض تمويل المخزونات		
قروض الشحن		
الاعتماد المستندي	قروض الاستيراد	التمويل المتوسط الأجل
التحصيل المستندي		
خصم الكمبيالة المستندية		
قروض المستورد	قروض من أجل الشراء	التمويل طويل الأجل
قروض المصدر		
التخصيم المتوسط المدى		
قرض الإيجار الدولي		
قروض من أجل الشراء	قروض موجهة لتمويل الاستثمارات	التمويل طويل الأجل
قروض من أجل التوريد		
قروض موجهة لتمويل الاستثمارات		

2.1 وسائل الدفع المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية

- **الصكوك** قد يكون من المناسب اتفاق البائع مع المشتري في التبادلات التجارية الدولية على مستوى المخاطر المتوقع في الصفقة وبالتالي تحديد آلية الدفع والتمويل المناسبة، وفي الحالات الاستثنائية عندما تكون مستويات المخاطر منخفضة جدا يتم استخدام الحساب المفتوح، والعكس عندما ترتفع بشدة مستويات المخاطر يتم اللجوء إلى الدفع المسبق لتمويل الصفقة، وبالطبع لا تظهر أدوات التمويل المصرفية للتجارة في مثل تلك الحالات وإنما تظهر مع المستويات المتوسطة من درجات الأمان أو المخاطر. وفيما يلي أبرز وسائل الدفع المستخدمة في تمويل التجارة.

1.2.1 الوسائل التقليدية

• الحساب المفتوح Open Account

هذه هي الطريقة الأقل أماناً للتعامل بالنسبة للمصدر، ولكنها الأكثر جاذبية للمشتريين. حيث يتم شحن البضائع وتحويل المستندات مباشرة إلى المشتري، مع طلب الدفع على الفور أو في تاريخ مستقبلية متفق عليه. ولا يتمتع المصدر بأي رقابة أو سيطرة على العملية، باستثناء فرض شروط تداول مستقبلية على المشتري. ويعد الحساب المفتوح الأكثر فائدة للمشتري، ويستخدم عندما يكون المصدر واثقاً بما فيه الكفاية من التزام المستورد بالسداد. ولكن غالباً ما يتم تخفيف المخاطر المالية من خلال الحصول على بوليصة تأمين ائتمانية لتغطية الإعسار المحتمل للمستورد حتى الحد المالي المتفق عليه.

• الدفع المسبق Advance Payment

الدفع المسبق هو الوسيلة الأكثر أماناً للتداول بالنسبة للمصدرين، وبالتالي الأقل جاذبية للمشتريين، حيث يقوم المستورد بالدفع إلى المصدر، بالكامل، قبل شحن البضائع نقداً مع الطلب cash with order CWO أو نقداً عند تسليم البضاعة cash on delivery COD.

• السندات

وثيقة ضمان للسلع تقدم إثباتاً قانونياً بموجبه يتم دفع قيمة السند المالي إلى البائع من قبل المشتري، من خلال الاعتماد على وجود وسيط، يضمن تحقيق الصفقة بطريقة صحيحة.

أوراق تحتوي على أمر بالدفع المالي لصالح البائع، وتعتمد على مجموعة من القوانين التجارية الدولية، التي يجب الالتزام بها حتى يتم إثبات قانونية الصك للتداول في التجارة الدولية.

• الكمبيالة

من أقدم الأوراق التجارية وتتضمن أمراً من الساحب إلى المسحوب عليه أن يدفع مبلغاً من النقود بمجرد الاطلاع أو في تاريخ معين قابل للتعيين لإذن المستفيد وتتضمن عند إنشائها أو إصدارها ثلاثة أطراف وهم: الساحب الذي يصدر الأمر بدفع مبلغ من النقود، المسحوب عليه وهو من يتلقى الأمر بدفع مبلغ معين من النقود لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد أو الحامل وهو الطرف الذي يصدر الأمر لصالحه.

• الشيك

ورقة تتضمن أمراً صادراً من الشخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه (ويكون أحد البنوك) بأن يدفع بمجرد الاطلاع عليها مبلغاً من النقود لشخص ثالث هو المستفيد أو للحامل، والشيك يكون دائماً مستحق الدفع لدى الاطلاع إلا أنه وبشكل غير رسمي قد يكتب فيه تاريخ لاحق، وهناك عدة أنواع من الشيكات المتداولة في التعاملات التجارية أولها شيك المؤسسة وهو الذي يصدره المشتري ويسحب من حسابه في البنك، والشيك الذي يصدره البنك نيابة عن المشتري وهو يحل مشكلة الشيك بدون رصيد.

• الاعتمادات التجارية Trade credit

شكل من أشكال المقايضة وتستخدم لتنفيذ عمليات المبادلة، وينص فيها على أن يتم تسليم مستندات الصادرات مقابل مستندات الواردات أو أن تودع حسيبة الصادرات تحت تصرف البنك لاستخدامها في سداد قيمة الواردات. وقد أصبحت الاعتمادات التجارية نادرة الاستخدام في ظل التخصص وتقسيم العمل وصعوبة توافق المنتجات بين المصدر والمستورد.

2.2.1 الوسائل الحديثة

• التحصيل المستندي Bills for Collection

على المستندات مقابل تعهده بالدفع في موعد متفق عليه في المستقبل، بدلاً من الدفع الفوري. وعادة ما تكون مستندات المصدر (البائع) مصحوبة بمسودة draft أو فاتورة صرف Bill of Exchange "change" مثل الشيك، المسحوب على المشتري. وعندما يوافق المشتري على السداد في تاريخ معين، فإنه يوقع المسودة. ومقابل هذا القبول يتم السماح للمشتري بالحصول على مستندات الشحن. وقد يحتفظ المصدر بالسيطرة على الشحنة، كما هو الحال في سيناريو D / P إلا أنه بعد قبول المشتري وتحرير المستندات، يكون (البائع) معرضاً مالياً إلى أن يبدأ المشتري في السداد من خلال البنك.

التحصيل المستندي يعد أكثر أماناً للمصدر (البائع) من الحساب المفتوح، حيث يتم إرسال وثائق المصدر من بنكه إلى بنك المشتري (المستورد). وهو ما يحدث دائماً بعد شحن البضاعة، ويحتوي على تعليمات محددة يجب أن تطاع. وفي حالة إخفاق المشتري في الامتثال، يحتفظ المصدر، في ظروف معينة، بحق ملكية السلع التي قد تكون قابلة للاسترداد. ووفق تلك الوسيلة سيعمل بنك المشتري بناءً على التعليمات التي يقدمها المصدر، عبر مصرفه الخاص (مصرف المصدر)، وغالباً ما يتم الاتفاق المسبق على مسار التواصل لحل النزاعات في حال وقوعها. وتخضع وسيلة التحصيل المستندي لمجموعة من القواعد التي نشرتها غرفة التجارة الدولية ICC ومعروفة اختصاراً باسم URC522 والتي تلتزم بها أكثر من 90% من بنوك العالم. ويوجد نوعان من فواتير التحصيل، والتي عادة ما يتم تحديدها بواسطة شروط الدفع المتفق عليها في العقد تجاري. كل منها يوفر فوائد مختلفة للمصدرين وهي:

- المستندات مقابل الدفع (Documents against Payment D/P)

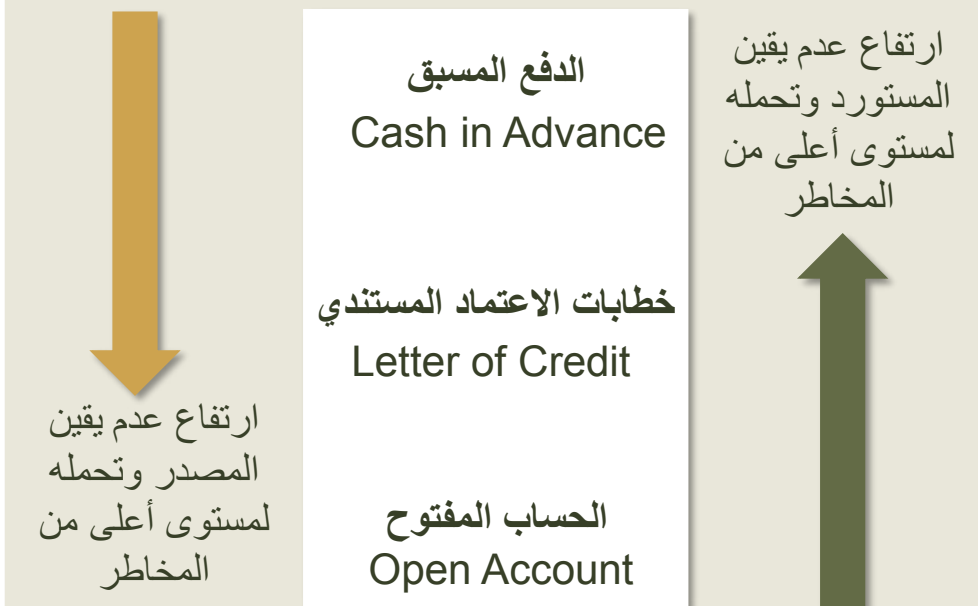
في هذه الحالة يتوقع من المشتري الدفع للبائع بمجرد الاطلاع على المستندات المتفق عليها وغالباً ما تسمى تلك العملية (النقد مقابل المستندات).

ووفق تلك الوسيلة يُطلب من بنك المشتري الإفراج عن بضائع المصدر فقط عند الدفع. وهناك حالتان للتعامل أولاً عن طريق الشحن البحري، بمجموعة كاملة من سندات الشحن، وهنا يحتفظ المصدر بحق الملكية حتى يتم تحرير هذه المستندات بشكل صحيح إلى المشتري. وثانيهما في حالة الشحن الجوي حيث لا تتوافر مثل هذه السيطرة على ملكية البضاعة سواء كان ذلك بموجب بوليصة الشحن الجوي Air Waybill أو ملاحظات الشحن الجوي Air Consignment Note ، لأن هذه الوثائق هي مجرد "شهادات حركة" أكثر منها "مستندات ملكية".

- المستندات مقابل القبول (Documents against Acceptance D/A)

يتم في هذه الحالة استخدام فترة ائتمان 60 أو 90 يوماً بعد الاطلاع على "المستندات" أو "مدة محددة منذ تاريخ شحن البضاعة" المتفق عليه بين المصدر والمشتري. ويمكن للمشتري الحصول

وسائل الدفع والمخاطر



• خطاب الاعتماد المستندي L/C Letters of Credit

- اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء Irrevocable: ويتعهد فيه بنك المستورد بالسداد مالم يتحصل على موافقة جميع الأطراف على الإلغاء. وينقسم من حيث التأكيد إلى أولاً: اعتماد مستندي غير قابل للإلغاء وغير مؤكد Unconfirmed ويتطلب تعهد بنك المستورد فقط بقبول الدين الناشئ عن تصدير البضاعة دون تأكيد ذلك القبول من بنك البائع، وثانياً: اعتماد مستندي (غير قابل للإلغاء ومؤكد Confirmed) ويتطلب تعهد بنك المصدر (البائع) على شكل تأكيد قبول الدين الناشئ عن تصدير البضاعة. وهو شائع الاستخدام حالياً، وخصوصاً إذا كان لدى المصدر (البائع) أي مخاوف بشأن الدفع من بنك المستورد أو بلده، ويقوم (البنك الضامن أو مقدم النصيحة (the confirming or advising bank)) بالتأكيد نظير مقابل مالي يعتمد على مستوى المخاطر المتوقعة التي يتعين تغطيتها. ويمكن للبنوك في كثير من الأحيان تقديم أسعار إرشادية للتأكيدات قبل وصول التأكيد، بحيث يمكن تقدير التكاليف.

من حيث شكل الاعتماد يمكن التمييز بين:

- اعتماد مستندي قابل للتحويل: يسمح فيه للمستفيد تحويله كلياً أو جزئياً إلى مستفيد آخر يطلق عليه المستفيد الثاني، وغالباً ما يكون المستفيد الأول من الاعتماد هو الوسيط أو الوكيل للمستورد في بلد المصدر.

- اعتماد مستندي غير قابل للتحويل: أي لا يجوز لأي مستفيد آخر استخدامه.

- الاعتماد الدائري أو المتجدد: وهو اعتماد واحد يتجدد تلقائياً على شكل دوري كلما انتهت مدته وقيمتها، دون أن تكون هناك حاجة إلى فتح اعتماد مستندي جديد في كل مرة. ويستخدم هذا النوع من الاعتماد في حال الاتفاق على تسليم البضاعة للمشتري على دفعات.

وحسب كيفية التنفيذ يجب أن نميز بين:

- اعتماد مستندي منفذ لدى الاطلاع: وهو يُمكن المستفيد من الحصول على قيمة الصفقة من بنكه بمجرد التقدم إليه وإظهاره وتحقق البنك من صحة بياناته بعد ذلك يقوم البنك الأمر بتحويل المبلغ فور استلامه للمستندات والوثائق المطلوبة الواردة إليه.

إحدى الأدوات الهامة المستعملة في تمويل التجارة الخارجية عن طريق البنوك، وهي إجراء قانوني يضمن حقوق جميع أطراف العملية التجارية. فالخطاب تعهد كتابي بالدفع صادر عن البنك فاتح الاعتماد (بنك المستورد) إلى البنك المراسل (بنك المصدر أو المستفيد)، يتعهد فيه البنك فاتح الاعتماد بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة، وذلك مقابل تقديم المستندات المطابقة تماماً لشروط الاعتماد وتتضمن الشروط التي وضعها المشتري (مقدم الطلب).

وتخضع خطابات الاعتماد مثل (فواتير التحصيل) لمجموعة من القواعد من غرفة التجارة الدولية ومعروفة اختصاراً باسم UCP600، وتلتزم بها أكثر من 90% من بنوك العالم. وهناك غالباً أربعة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي هم:

- المشتري (المستورد): الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد. ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.

- البنك فاتح الاعتماد (بنك المستورد): يقوم بفتح الاعتماد للمستورد وفق شروط ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثان في عملية الاعتماد المستندي.

- المستفيد (المصدر): هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته.

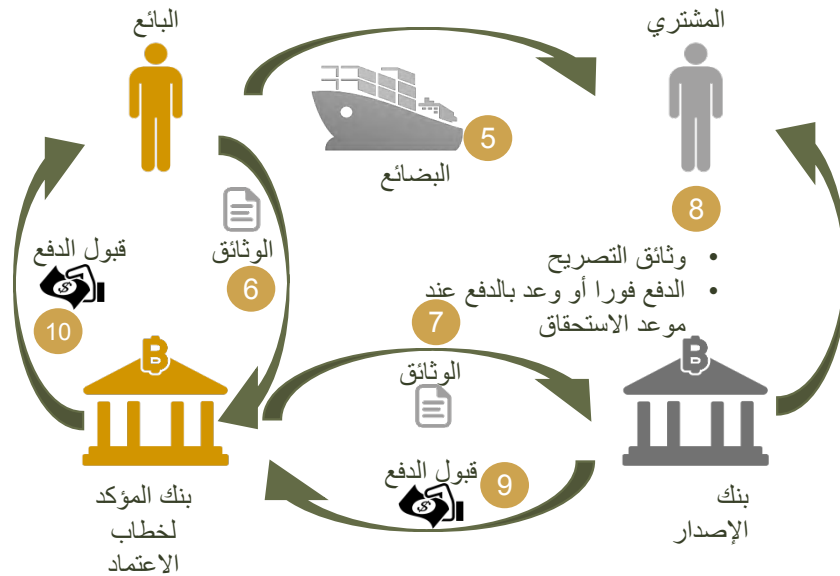
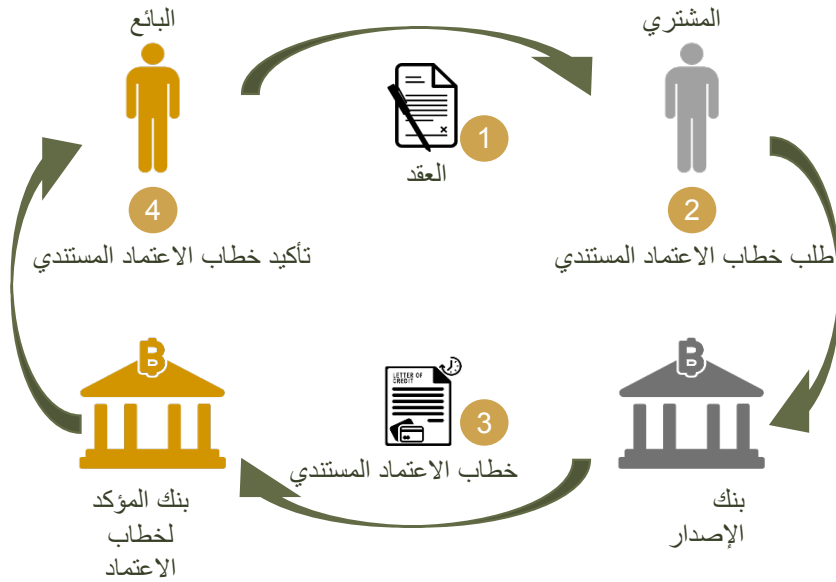
- البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد (المصدر) بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو في الغالب. وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيره إلى الاعتماد، فيصبح ملتزماً بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.

وهناك عدة تقسيمات للاعتمادات المستندية وذلك حسب الزاوية المنظور إليها كما يلي:

من حيث الالتزام البنكي يمكن أن نفرق بين:

- اعتماد مستندي قابل للإلغاء Revocable: من قبل المستورد ولا يتضمن أي التزام من قبل البنك تجاه المصدر أو بنكه المراسل وهو نادر الاستعمال حالياً.

آلية خطاب الاعتماد المستندي



- اعتماد مستندي محقق بالتفاوض أو قابل للخصم؛ ويمكن البائع من خصم الكمبيالة التي يسحبها على المشتري وفق شروط معينة.

- اعتماد مستندي منفذ بالقبول أو الدفع الأجل؛ ويتضمن قيام البنك الذي أصدر الاعتماد أو مراسله في حالة التعزيز بقبول الكمبيالات المرفقة بالمستندات المقدمة من المصدر أو الالتزام بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد.

كما نجد ضمن مجموعة الأدوات المتصلة بخطابات الاعتماد صنفاً آخر تحت مسمى خطابات الاعتماد الاحتياطية Stand-By LCs أو الضمانات المصرفية. وهو ضمان مصرفي إضافي يقدم من البنك نيابة عن مقدم الطلب ولصالح المستفيد، يتعهد فيه البنك بأنه في حال فشل المستورد في الوفاء بالتزاماته المالية أو تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين مقدم الطلب والمستفيد، يقوم البنك الضامن نيابة عن مقدم الطلب بسداد مبلغ الضمان. للمستفيد عند استلام الطلب أو المطالبة من المستفيد.

ويمكن اعتبار خطابات الاعتماد الاحتياطية بمثابة الضمانات البنكية، من حيث إنها ضمانات للعملية يتم استدعاؤها فقط في حالة فشل المشتري في الدفع في سياق الظروف العادية للأعمال (والذي غالباً ما يكون عبر آلية الحساب المفتوح) وغالباً ما تستخدم بشكل خاص لتغطية المخاطر المالية الأساسية في حال إجراء دفعات متعددة في آجال مختلفة أو طبقاً لجدول زمني متفق عليه. ومع ذلك، فهي لا تتضمن سيطرة على وثائق الصفقة وبالتالي فهي ضمان غير مشروط.

• وسائل الدفع الإلكتروني

هي منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة..

وهي وسيلة دفع مستحدثة عبر استعمال الإنترنت نتيجة للتطور المعلوماتي في مجال البنوك والنقود المتداولة في التجارة عامة والخارجية خاصة وهي تنقسم إلى:

- الحوالات المصرفية Bank transfers من خلال نظام سويفت

من أفضل وسائل الدفع في التجارة الخارجية، فهي طريقة حديثة للدفع وتبادل الرسائل والمعلومات الخاصة بوسائل الدفع المختلفة سواء السداد النقدي أو عبر خطابات الاعتماد أو التحصيل المستندي عن بعد عن طريق استخدام نظام اتصال الكتروني آمن بين نحو 10 آلاف مؤسسة مالية في 212 دول حول العالم وهو اختصار لاسم جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك SWIFT التي بدأت العمل به عام 1977 لتحسين طريقة الدفع الدولية بإدخال مقاييس موحدة للعلاقات المصرفية ومعالجتها.

ويعتبر هذا النظام كبديل متطور للتلكس ويغطي جميع المراسلات المتعلقة بالتعاملات المالية والبنكية التي تتم بين البنوك والمؤسسات المالية ويمكن تطبيقه لتبادل الرسائل في مختلف العمليات مثل مطابقة أوامر العملاء بين الجهات المتداخلة بالعملية والتصديق عليها كما في التحويلات النقدية الخاصة بالعمليات ونتائج التسوية وأيضا في التصديق على تنفيذ عمليات التداول وتسويتها بين الأطراف المعنية.

وتوفر شبكة سويفت لمستخدميها السرعة اللحظية والأمان في إنجاز المعاملات، بالإضافة إلى كونها متاحة على مدار اليوم، ولا تتم العمليات إلا بعد تشفير الرسائل بفضل تقنيات متطورة، كما أن إجراءات التثبيت من هوية المستخدمين تنفذ بصرامة بالغة.

ويتم تحديد هوية المصارف المتراسلة عبر الشبكة من خلال رمز وحيد يُمنح لكل مصرف ويميزه عن الآخرين. ويتكون هذا الرمز من ثمانية أحرف لاتينية، تدل على اسم المصرف (الأحرف الأربعة

الأولى)، وعلى البلد الذي ينتمي إليه (الحرفين التاليين)، ثم المدينة (الحرفين الأخيرين).

وقد شهدت الشبكة العديد من التطورات التقنية وتحولت إلى اعتماد تكنولوجيا بروتوكول الإنترنت IP ولغة XML في البرمجة عام 2001 ثم منظومة سويفت نت مع حلول عام 2004، مما اعتبر تطورا نوعيا سمح بالتواصل الآني بين أجهزة البنوك، وإطلاق خدمات جديدة موجهة إلى عملاء جدد مثل صناديق التحوط وصناديق التقاعد وسماسرة أسواق المال، بالإضافة إلى المؤسسات غير المالية.

وبحلول منتصف عام 2015 أصبحت الشبكة تنقل ملايين الرسائل يوميا لإنجاز جميع معاملاتها المالية الدولية وأهمها تحويل الأموال، والاعتمادات المستندية، وعمليات شراء وبيع العملات، وعمليات أسواق المال وغيرها.

كما تجدر الإشارة إلى تنوع كبير في رسائل السويفت وتتنوع بشكل مختصر ما بين الأرقام MT101 إلى MT999 وأبرزها المرتبطة بعمليات تمويل التجارة ومنها الحوالات النقدية، والاعتمادات المستندية، وفواتير التحصيل، والكفالات الأجنبية، وعمليات الخزينة.

والرسائل التي تأخذ الرقم 700 تتعلق بخطابات الاعتماد والضمان البنكي للعمليات التجارية وأشهرها نوعان:

• رسائل MT799: وهي رسائل مجانية تستخدم في الغالب لإظهار إثبات الأموال أو إثبات الودائع. عند التعامل مع الضمانات المصرفية وخطابات الاعتماد المستندية، وفي أكثر الأحيان يتم إصدارها قبل توقيع العقد و / أو قبل إصدار خطاب الاعتماد أو الضمان المصرفي.

• رسائل MT 760: وتعرف أيضا باسم SWIFTTFBIC وترسل عادة من بنك إصدار خطاب الاعتماد إلى بنك تقديم المشورة، مع تفاصيل خطاب الاعتماد الاحتياطي SBL/C أو الضمان المصرفي أو من قبل الطرف الذي أصدر تعهداً مضاداً للمستفيد، وتخضع تلك الرسائل لقواعد دولية وضمانات عديدة من غرفة التجارة الدولية.

- أنظمة الدفع الرقمية

شبكة SWIFT في العالم



تستخدم هذه الأنظمة في عمليات التبادل التجاري التي تتم عبر شبكة الإنترنت وخصوصا بين الشركات B2B وقد زادت أهمية هذا النوع من التعاملات خصوصا مع ارتفاع حجم التجارة الإلكترونية في العالم لتبلغ، حسب التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2017 نحو 25.3 تريليون دولار عام 2015.

وقد شهدت هذه الأنظمة تطورا كبيرا لاسيما مع ظهور وانتشار مفهوم شبكات الأعمال التجارية ذات النظام الإيكولوجي Firm value webs والتي تستخدم تكنولوجيا الإنترنت لتنسيق سلاسل القيمة Value chain مع شركة الأعمال في صناعة ما، أو ضمن مجموعة من الشركات، وتطوير علاقات وثيقة مع الشركاء اللوجستيين. فالشركات تنسق مع الموردين إنتاج الاحتياجات الخاصة باستخدام شبكة الإنترنت على أساس نظام إدارة سلسلة التوريد -Supply Chain Management.

ويتم استخدام وسائل عديدة للدفع لتسوية المعاملات بين الشركات أو من قبل الأفراد منها البطاقات الائتمانية التي تصدرها البنوك بالتعاون مع الشركات العالمية مثل فيزا وماستر كارد وغيرها أو من خلال بطاقات مسبقة الدفع للمعاملات الإلكترونية والتي يتم تعبئة قيمتها مسبقا والتي تستحوذ حاليا على نصف حجم المعاملات الإلكترونية مع توقعات بتراجع حصتها إلى 46% مع نمو المدفوعات عبر الهاتف النقال واستمرار أسلوب الدفع عند التسليم وخصوصا في الدول النامية، وانتشار أسلوب المحافظ الإلكترونية e-wallets مثلما هو معتمد في موقع PayPal. وكذلك بعد ظهور العملات الافتراضية المشفرة مثل بيتكوين وغيرها.

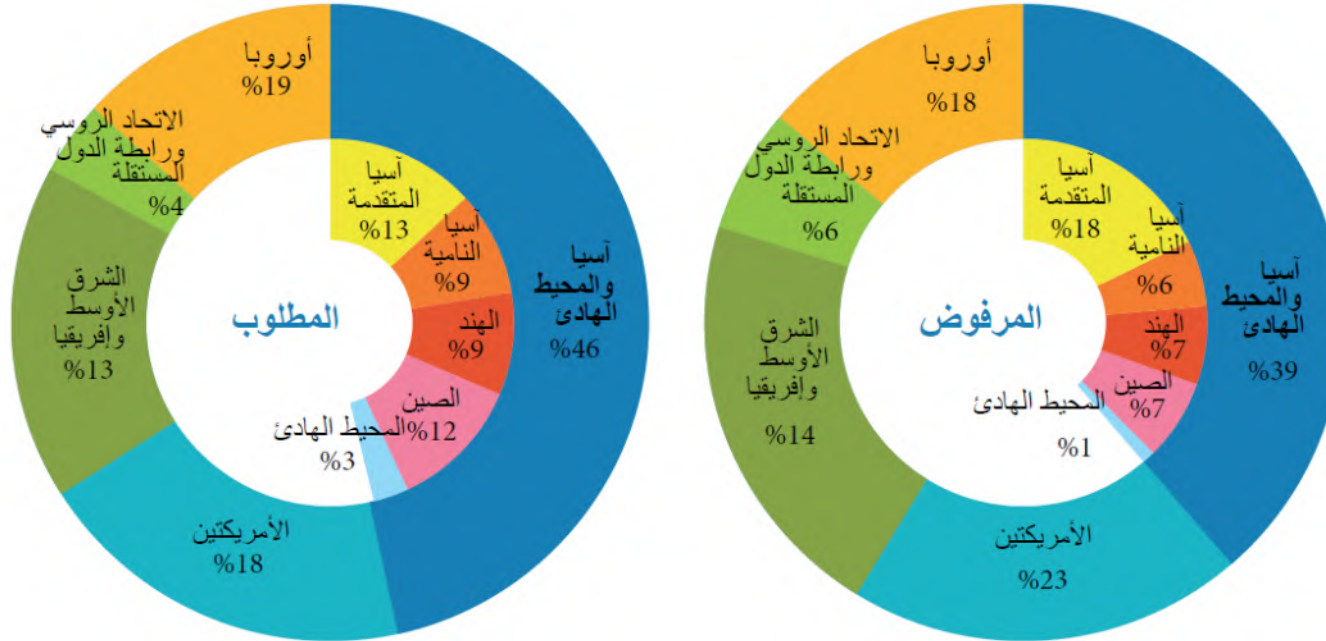
2. فجوة تمويل التجارة والضمان

يقوم التمويل بدور مهم في تعزيز نمو التجارة الدولية وإنجاز المعاملات عبر الحدود. وقد زادت أهمية عنصر التمويل عقب الأزمة المالية العالمية وظهور فجوة في تمويل التجارة زادت معها الاجتهادات البحثية في هذا المجال لمعرفة أسبابها وآلية التعامل معها، خصوصا وان جهود التعميق المالي لم تقترن بتقدم في الشمول المالي لبعض المناطق الجغرافية وشريحة معينة من المنشآت. ويمكن تعريف فجوة تمويل التجارة على أنها الفارق ما بين إجمالي التمويلات المطلوبة لتمويل التجارة للعمليات الصالحة للتمويل والتمويلات المتاحة الفعلية من قبل جهات التمويل المختلفة، ويتم تقدير

الفجوة باستخدام القيمة المرفوضة لمعاملات التمويل التجاري المقترحة والتي تم الإبلاغ عنها من قبل البنوك المشاركة في الاستطلاع على أن يتم ترجيحها بحسب حصة كل بنك داخل الدولة، ثم تقدر الفجوة العالمية كمجموع الفجوات الإقليمية. إلا أن قياس تلك الفجوة يواجه ثلاث مشكلات أولها صعوبة جمع البيانات من قبل البنوك، وثانيها عدم تعاون غالبية البنوك في الكشف عن تعاملاتها مع العملاء، وثالثها هو عدم القدرة على معرفة حصة طلبات التمويل الصالحة من الإجمالي.

المصدر: The ADB 2017 Trade Finance Gaps, Growth, and Jobs Survey , ADB Briefs No. 83 September 2017

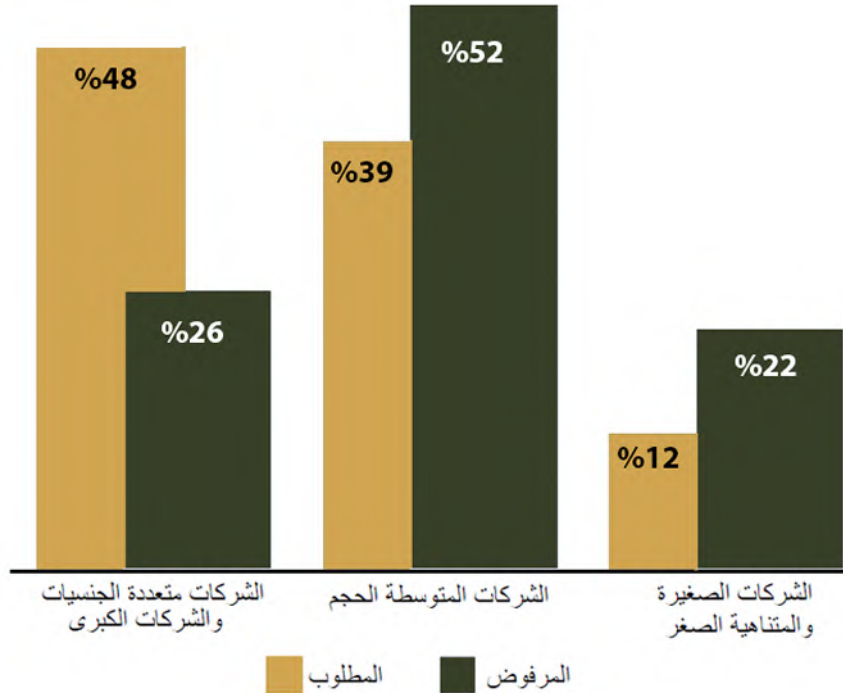
معاملات التمويل التجاري المطلوبة والمرفوضة حسب المنطقة



المصدر: The ADB 2017 Trade Finance Gaps, Growth, and Jobs Survey , ADB Briefs No. 83 September 2017

1.2 أبرز سمات فجوة التمويل

معاملات التمويل التجاري المطلوبة والمرفوضة حسب حجم الشركة



المصدر: The ADB 2017 Trade Finance Gaps, Growth, and Jobs Survey , ADB Briefs No. 83 September 2017

اعتمد بنك التنمية الآسيوي على منهجية مكنته من تقدير فجوة التمويل التجاري العالمي في عام 2016 بقيمة 1.5 تريليون دولار، وذلك حسب مسح أجراه البنك عام 2017 للعام الخامس على التوالي بالتعاون مع اللجنة المصرفية في غرفة التجارة الدولية وبمشاركة 515 بنكا من 100 دولة و1336 شركة من 103 دول. وخلص البنك إلى أهمية دور تمويل التجارة من حيث توفير فرص العمل وذلك عبر تحليل احصائي للانحدار بين أن أي زيادة بنسبة 10% في تمويل التجارة ينتج عنها زيادة في التوظيف بمعدل 1%، لاسيما وان 86% من الشركات المشاركة في الاستطلاع أكدت باستمرار أن الحصول على تمويل تجاري إضافي من شأنه أن يمكنها من تحقيق المزيد من النمو وتوليد المزيد من فرص العمل.

كما مكنت المنهجية المتبعة بنك التنمية الآسيوي من استخلاص سمات أساسية لفجوة تمويل التجارة في العالم تتمثل فيما يلي:

- فجوة تمويل التجارة ليست موزعة بالتساوي جغرافيا، بل إن الدول النامية التي لديها أقوى الإمكانيات للتوسع التجاري هي الأكثر معاناة حيث تقدر قيمة الفجوة في الاقتصادات النامية الآسيوية وحدها بنسبة 40% من إجمالي الفجوة القائمة على مستوى العالم.
- تستحوذ أفريقيا والشرق الأوسط على نحو 7% من فجوة تمويل التجارة، وكانت المنطقة عام 2015 من أعلى المناطق عالميا في معدلات رفض معاملات تمويل التجارة قبل أن تتحسن في عام 2016، حيث بلغت نسب التمويل التجاري المقترح والمرفوض 13% و14% على التوالي مقارنة مع 14% و24% على التوالي عام 2015، مع الأخذ في الاعتبار أن نتائج الاستطلاعات الخمسة غير قابلة للمقارنة لاختلاف الوحدات المشاركة في الاستطلاع من عام إلى عام.
- استحوذت آسيا والمحيط الهادي على 46% من طلبات التمويل التجاري في العالم، وثلاثها من آسيا النامية بما فيها الصين والهند، في المقابل استحوذت على 39% من التمويل المرفوض وخصوصا في آسيا النامية.

- تعاني الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في مختلف مناطق العالم وبنسبة اعلى في الدول النامية من صعوبات في تمويل تجارتها، وتشير البيانات إلى أن الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر تستحوذ على 12% من طلبات التمويل عالمياً إلا أنها في المقابل تستحوذ على 22% من قرارات رفض التمويل، كذلك تستحوذ الشركات المتوسطة الحجم على 39% من طلبات التمويل و52% من قرارات الرفض، وهو ما يعني أن 74% من قرارات الرفض تخص الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وفي المقابل تستحوذ الشركات متعددة الجنسيات والشركات الكبيرة على 48% من طلبات التمويل و26% فقط من قرارات الرفض.
- 36% من طلبات التمويل المرفوضة للشركات ناتجة إما عن انخفاض ربحية العملية (15%) أو نقص المعلومات والضمانات (21%)، ويتم تمويلها فيما بعد من قبل جهات تمويلية أخرى غير التي قامت بالرفض وهو ما يشير إلى أن تلك الطلبات كانت صالحة للتمويل بشكل أو بآخر، وتعود 29% من قرارات الرفض لعدم توافر المعلومات الكافية لدى البنوك عن العملاء وخصوصاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة و20% من إجمالي الرفض يعود لعدم صلاحية العملية للتمويل من وجهة نظر البنك.
- 60% من الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في الاستطلاع أفادت بأنه عندما يتم رفض طلب تمويلها من قبل البنوك تفشل في تنفيذ العملية التجارية لان غالبيتها لا تسعى إلى تمويل بديل. في حين تمكنت بقية الشركات من إتمام البيع إما دون تمويل تجاري وسيط أو عبر اتفاق تمويل مكلف مادياً، أو لجأت إلى القطاع غير الرسمي، مما يوحي بأن نقص التمويل قد يعوق إنجاز التبادلات التجارية الربحية. وتجدر الإشارة إلى لجوء نسبي أكبر للشركات المستجيبة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية إلى مقدمي الخدمات المالية غير الرسمية في حالة رفض التمويل مقارنة بالشركات في مناطق أخرى من العالم.
- تواجه الشركات المملوكة للنساء رفضاً متكرراً لمقترحات تمويل التجارة الخاصة بها مقارنة بالشركات المملوكة للذكور بل إن شركاتهن اقل حظاً بمقدار النصف تقريباً في الحصول على بدائل في القطاع المالي الرسمي رغم إنهن أكثر سعياً في الحصول على تلك البدائل .
- 20% من جميع الشركات المشاركة في الاستطلاع استخدمت منصات التمويل الرقمي. وتعتبر نسبة 80% من البنوك المشاركة أن تطوير تكنولوجيا التمويل والحلول الرقمية من شأنه أن يساهم في خفض التكاليف. في المقابل لا يوجد دليل إحصائي على أن هذا الانخفاض يؤدي حتماً إلى تمويل تجاري إضافي، خصوصاً وان الحلول الرقمية في البنوك لا تقلل من معدلات رفض الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- 38% من الشركات في أفريقيا والشرق الأوسط التي يتم رفض طلبات تمويلها لا تلجأ لمصادر بديلة في حين يلجأ 47% منها إلى التمويل غير الرسمي وهي اعلى نسبة عالمياً في حين يلجأ 16% فقط لمصادر تمويل رسمية بديلة.
- وفق مسح عام 2016 شمل 337 مؤسسة مالية تقوم بتقييم طلبات التمويل التجاري في آسيا والمحيط الهادي يتضح أن الفجوة توزعت بنسبة 56% للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 44% للشركات الأخرى.
- أوضح مسح 2016 أن انتشار معدلات الرفض بين البنوك، على نطاق أوسع من البلدان. كذلك يزيد متوسط معدل الرفض بين البلدان عن متوسط معدلات الرفض بين المناطق مما يشير إلى أن تأثير سلوكيات البنك وسياسات البلد أكثر أهمية من تأثير المناطق على قرار تمويل التجارة.

2.2 أسباب فجوة تمويل التجارة

- البنوك غالباً ما تميل إلى الانتقائية وتفضل إعادة توجيه مواردها من تمويل التجارة إلى عمليات أقل مخاطرة وأعلى ربحية ومع عملاء أكثر خبرة وأعلى من حيث القدرات والإمكانات وفي أسواق ليست بالضرورة بها عملاء جدد وشركات واعدة وفرص للنمو التجاري.
- تقوم بعض البنوك بشكل دوري بمراجعة روافعها المالية والتركيز على التمويل الآمن والمحلي خصوصاً مع وجود فجوة بين تصور البنوك ومستوى المخاطرة الفعلي للمعاملات التجارية والتي تزيد في فترات الأزمة، على الرغم من أن سجل الدفع لا يتدهور كثيراً.
- ترفض البنوك أحياناً تمويل التجارة بسبب نقص المعرفة حول كيفية المعالجة أو ضعف العلاقة مع العملاء وغياب أو عدم فعالية برامج متخصصة لتمويل التجارة، أو عدم القدرة على إقامة علاقات مع البنوك المراد على مستوى العالم والامتثال للمتطلبات التنظيمية للبنوك المعززة لخطابات الاعتماد.

يمكن إرجاع سبب وجود فجوة في تمويل التجارة إلى عدد من التحديات التي تحول دون توافر تمويل عمليات التجارة الخارجية بشكل كامل بين مختلف البلدان على اختلاف انتماءاتها الجغرافية ومختلف المؤسسات على اختلاف أحجامها.

وقد أشارت دراسات عدة إلى محورية دور البنوك في وجود تلك الفجوة من خلال سلوكياتها مع العملاء وطالبي تمويل التجارة التي تتباين من بنك لآخر أو من دولة لأخرى أو منطقة جغرافية لأخرى. ويمكن رصد تحديات تمويل التجارة وفق 4 تقسيمات رئيسية هي:

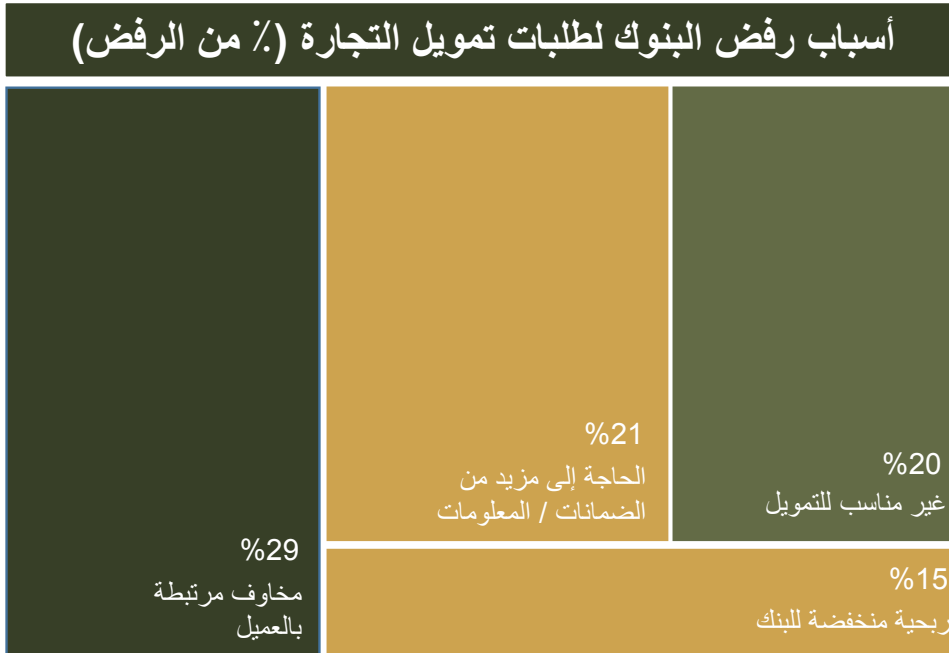
1.2.2 تحديات تتصل بطبيعة الشركات

تواجه بعض الشركات وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة تحديات في الحصول على تمويل لتجارتها لأسباب عديدة منها: صعوبة بناء علاقة بالبنوك الفاعلة في تمويل التجارة وتوثيق معلوماتها بالجهاز المصرفي أو الحصول على اعتراف دولي بجدارتها الائتمانية، وعدم كفاية الضمانات التي تقدمها وغيرها من العوامل التي ترتبط بصلاحياتها للحصول على التمويل.

2.2.2 تحديات ذات علاقة بجهات التمويل

رغم أن 60% من البنوك المشاركة في استطلاع بنك التنمية الآسيوي ترجع قرارات رفض تمويل التجارة لأسباب تتعلق بالعملاء نتيجة التصنيف المتدني أو عدم كفاية الضمانات إلا أن سلوكياتها تظل عاملاً رئيسياً في فجوة تمويل التجارة ويعود ذلك لعدد من الأسباب أبرزها:

- قواعد متطلبات رأس المال وسلامة معاملات التمويل وتشدها أحياناً قد تحول دون قبول العديد من العمليات الصالحة للتمويل.
- عدم الرغبة في تحمل مخاطر تمويل التجارة لاسيما وان المخاطر الائتمانية للمستورد ستكون مصدر قلق لبنك البائع المصدر لخطاب الاعتماد، ومصدر قلق أيضاً للبنك المعزز لخطاب الاعتماد.
- نسبة من البنوك وخصوصاً في الدول النامية صغيرة وقليلة الخبرة والمعرفة وعالية التكلفة وليس لديها أدوات ووسائل متنوعة للتمويل التجاري



المصدر: The ADB 2017 Trade Finance Gaps, Growth, and Jobs Survey , ADB Briefs No. 83 September 2017

3.2.2 تحديات البيئة التنظيمية المحلية

تتصل تلك التحديات بطبيعة الدول التي تتعامل بها الشركات أو جهات التمويل سواء تصديراً أو استيراداً لأسباب عديدة منها: ظروف الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكلي وطبيعة القيود التنظيمية المفروضة على معاملات التجارة الخارجية وتمويلها والقدرة على استخدام أدوات مثل التخصيم والتأمين على ائتمان التجارة وغيرها، وقد يدفع ذلك بعض الشركات القادرة إلى التحايل على القوانين المحلية عن طريق دفع الواردات من الحسابات المصرفية الموجودة في الخارج، أو عن طريق فتح حسابات اعتماد في مراكز خارجية.

4.2.2 تحديات البيئة التنظيمية الدولية

تنبع تلك التحديات في معظمها من الاتفاقيات الدولية والإجراءات متعددة الأطراف على المستويين الدولي والإقليمي ذات الصلة بعملية التمويل وأبرزها ما يلي:

- الشروط والقواعد الإضافية والمتجددة في تدقيق المعاملات التجارية وفق قواعد سلامة المعاملات ومحاربة غسيل الأموال وقواعد بازل وغيرها من ضوابط التحويلات المالية الجديدة مما زاد عدد الدول أو المناطق أو الجهات المستثناة من التمويل وهو ما اتضح من ازدياد معدلات إلغاء العلاقات مع البنوك المراسلة في الدول النامية وخصوصاً أفريقيا وأمريكا اللاتينية ثم آسيا ولاسيما مع البنوك المحلية التي ليس لديها انتشار إقليمي أو دولي. فضلاً عن دور تلك الإجراءات في رفع التكلفة مقارنة بالمعاملات المالية الأخرى الأقل مخاطرة والأكثر ربحية.

- اختلاف القوانين واللوائح والإجراءات بين البنوك والتي لا يتم تنسيقها في كثير من الأحيان بين الجهات القضائية بين البلدان، وهنا يقترح إنشاء هيئة تنظيمية عالمية في هذا القطاع.

- تأثر التمويل بمعدلات نمو التجارة ووجهاتها الجغرافية وهيكلها السلعي وتغيير سلاسل التوريد والحاجة لمزيد من الوقت لبناء علاقات تمويل مع الأطراف الجديدة.

- أسواق التمويل في الدول النامية غالباً ما تعاني من احتكار مصارف محدودة لتمويل التجارة الدولية والتركيز على الشركات المحلية الأكثر جدارة بالثقة وذات التوجه الدولي خصوصاً وان كثافة البنوك في الدول النامية أقل من المتوسط العالمي.

3.2 مقترحات لتقليص فجوة تمويل التجارة

استناداً لنتائج مسح تمويل التجارة الصادر عن بنك التنمية الآسيوي يمكن التوصية بعدد من السياسات لتقليص الفجوة خلال الفترة المقبلة من بينها ما يلي:

- أولاً، تبسيط التحديات التي تواجه المؤسسات المالية في جمع معلومات عن العملاء من خلال اعتماد حلول الهوية على المستوى الدولي ومنها النظام العالمي لتحديد الهوية (LEI) الذي يتضمن آليات للتعرف على الكيانات القانونية وبرز مساهميتها وملكياتها.

- ثانياً، تطوير طرق تقييم مخاطر الائتمان من الاعتماد على الأساليب التقليدية التي تركز على البيانات المالية والضمانات إلى اعتماد أسلوب تمويل سلسلة التوريد (SCF)، على سبيل المثال والذي يعتمد نهجاً مختلفاً لتقييم المخاطر يركز على تقييم تاريخ الأداء وطبيعة العلاقات في سلسلة التوريد، وهو ما تحرص عليه حالياً بنوك التنمية المتعددة الأطراف ومنها بنك التنمية الآسيوي.

- ثالثاً، تنسيق المعايير الرقمية في القطاعات المالية والتجارية على المستوى الإقليمي من خلال قيام الهيئات التنظيمية، والمصارف، وسلطات الجمارك، وشركات الشحن والخدمات اللوجستية، وشركات تكنولوجيا المعلومات بالعمل معاً على تطوير معايير تنظيمية وقانونية وتقنية جديدة، تمكن جميع الجهات الفاعلة من توليد واستخدام مصادر جديدة للائتمان وبيانات المخاطر لتلبية متطلبات التعرف على العملاء وهو ما يمكن أن يساعد في الحد من الفجوات التمويلية فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- رابعاً، إنشاء قواعد بيانات موحدة لسوق تمويل التجارة العالمية بهدف التمكن من إجراء تحليل مفصل للبيانات، ووضع معايير للمقارنة، وتحليلات الاتجاهات، وحاسبات الروافع المالية مما سينعكس إيجاباً على السياسات المقترحة بشأن تطوير تمويل التجارة ويعمق الفهم بشأن التأثيرات الاقتصادية الحقيقية لنقص تمويل التجارة.

4.2 ضمان الائتمان التجاري

وبالإضافة إلى تأمين الخسائر الناتجة عن عدم الملاءة المالية للمقترضين فإن المؤمن يمكن أن يزود المؤمن له بمعلومات عن القوة المالية للمقترضين الحاليين والمحتملين، وهذه المعلومات المالية التي من الممكن أن تكون ذات قيمة كبيرة لدى المقرض وحافزاً قوياً لشراء التأمين على الائتمان.

واستناداً إلى ما سبق تقوم الجهات المعنية بتقديم ضمانات للائتمان المقدم للعملية التجارية بدور مهم في تقليص حجم الضجوة في تمويل التجارة الخارجية على مستوى العالم، وذلك من خلال دورها المهم في تقليص معدلات المخاطر المرتبطة بعملية تمويل التجارة التي تعد أحد الأسباب الرئيسية للضجوة.

وتسهم صناعة الضمان في تشجيع جهات تمويل التجارة وخصوصاً البنوك على ممارسة عملها وقبول العمليات التي قد تحمل مستويات مخاطر معينة. حيث تقوم جهات متخصصة في التأمين ضد المخاطر عبر الحدود بتقديم ضمان لتحصيل قيمة سند الدين المتولد عن العملية التجارية وتقديم تعويض في حال تحقق الخطر الذي تم التأمين ضده وذلك مقابل رسوم تمثل نسبة من القيمة المشمولة بالضمان وتختلف بحسب عدد وطبيعة المخاطر المغطاة.

تعتبر خدمة التأمين على الائتمان التجاري من الخدمات الأساسية في الاقتصاد العالمي اليوم، حيث تساهم بشكل أساسي في توسيع نطاق المبادلات التجارية، من خلال قيامه بدور مهم كأداة مالية للتحوط وتخفيف المخاطر الائتمانية التي من الممكن أن تتعرض لها المحافظ الائتمانية للمصارف والمؤسسات الاقتصادية، حيث يقوم بتوفير الحماية الملائمة مقابل التعثرات الائتمانية، والإفلاس، والدفعات البطيئة، والتأخر في السداد.

ويعتبر تحويل الخطر من أهم الأساليب المتبعة في المؤسسات المالية والاقتصادية لمواجهة الانكشاف للمخاطر وتخفيف قيمة الخسائر التي تترتب نتيجة لتحقيق الخطر، وتعني هذه الطريقة أن الطرف المعرض للخسارة يكون باستطاعته الحصول على طرف بديل لتحمل الخطر.

وهنا يأتي دور جهات التأمين من خلال توفير وثيقة التأمين ضد مخاطر الائتمان التجاري حيث تتولى جهات التأمين عبء هذه المخاطر نيابة عن الجهة الممولة وتوفر لها الحماية اللازمة لمواصلة دورها والاطمئنان إلى وجود دعم حقيقي ومضمون لا تنقص قيمته بمرور الوقت مما يشجع الجهة الممولة على المضي في ضخ مزيد من الائتمان، وبالتالي سيدفع ذلك الاتجاه إلى زيادة حجم الطلب وتنشيط السوق بشكل عام.

مخاطر تجارية	مخاطر التمويل	عدم رغبة/قدرة المشتري على السداد
	مخاطر تعاقدية	إفلاس المشتري التنصل من العقد وخرقه نزاع حول بنود العقد
مخاطر قطرية/سياسية	مخاطر سياسية	التشريعات/الرقابة المفروضة على النقد الأجنبي
		التشريعات المتعلقة بإبراء الذمة
		رفض الدولة لتسديد ديونها
		تأجيل/تجميد مدفوعات الدين
		اضطرابات أهلية عامة أو أعمال عسكرية
صادرة أو تأمين ممتلكات المستورد		
مخاطر تحويل	عدم قابلية العملة للتحويل	
مخاطر أسعار الصرف	تقلب أسعار الصرف أو تخفيض قيمة العملة	

1.4.2 أنواع المخاطر التي يتم التأمين ضدها

وتنقسم المخاطر التي يتم التأمين ضدها في تمويل التجارة إلى مخاطر قد تكون نتاج عوامل تجارية أو غير تجارية أو عوامل أخرى كما يلي:

• المخاطر التجارية :

ويقصد بها المخاطر التي يكون مصدرها المستورد أو أوضاعه المالية (مخاطر المشتري أو المستورد)، وتؤدي إلى عدم استلام المصدر لكامل مستحقته في الآجال المتفق عليها، ونذكر من أهمها إفلاس المستورد (المشتري) أو إعساره أو تصفيته، وامتناع المستورد عن سداد ما استحق عليه للمصدر، ورفض المشتري استلام البضاعة المشحونة.

• المخاطر غير التجارية أو السياسية

ويقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد وتشمل مجمل المخاطر الناتجة عن عجز مستورد عن السداد بسبب عوامل سياسية والتي يكون مصدرها سلطات البلد المستورد أو سلطات بلد العبور سواء أحداث مثل الحروب والاضطرابات وغيرها أو صدور تشريعات أو قرارات أو إجراءات تؤدي إلى عجزه أو تأخره عن السداد. ويمكن تصنيف المخاطر السياسية إلى كلية جزئية، وكذلك إلى داخلية وخارجية.

• مخاطر أخرى

وتشمل على سبيل المثال لا الحصر خطر المعارض والبحث عن أسواق جديدة، وخطر تقلب أسعار مواد الخام والأجور، وخطر الارتفاع المفرط لتكاليف الإنتاج والأخطار على المخزونات المنشأة بالخارج.

2.4.2 الجهات المتخصصة في تقديم خدمات الضمان

يوجد في العالم العديد من الجهات المتخصصة التي تقدم خدمات التأمين ضد مخاطر الائتمان بشكل عام والائتمان التجاري بشكل خاص. ووفق تقديرات الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (اتحاد بيرن) يزيد عدد تلك الجهات عن 50 جهة حول العالم كما تتنوع ما بين جهات

قطرية تنشئها الدول لدعم تمويل تجارتها الخارجية وتأمين تمويلاتها مثلما هو موجود في عدد من الدول العربية ومنها الجزائر ومصر ولبنان والسعودية والسودان وتونس والإمارات وقطر، في مقابل جهات أخرى متعددة الأطراف مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

وقد زادت أهمية تلك الجهات في ضوء ما يشهده العالم من أحداث وتطورات سياسية وعسكرية غير متوقعة حيث توفر تلك الصناعة الحماية والتأمين لما يزيد عن 11% من مجمل التجارة السلعية العالمية سنويا، وذلك استنادا لأحدث البيانات المتاحة من اتحاد بيرن.

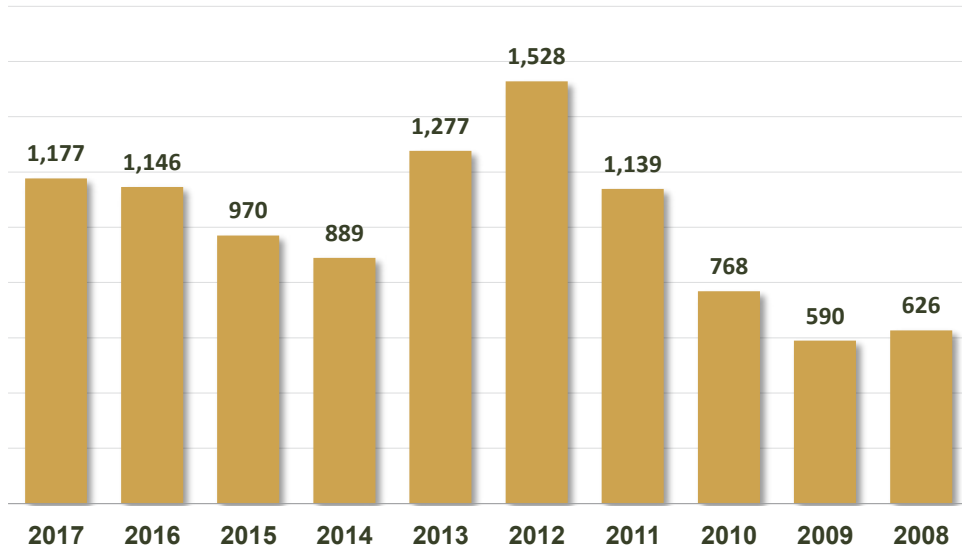
وقد شهد سوق الضمان العالمي خلال عام 2016 نموا في حجم عمليات هيئات تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار لتبلغ نحو 1.88 تريليون دولار، وذلك مقابل 1.84 تريليون دولار عام 2015، منها 94% لتأمين ائتمان الصادرات وتمثل فيها عمليات المدى القصير 87% لنفس العام.

وعلى صعيد نشاط الضمان في المنطقة، ارتفعت قيمة الضمانات التي وفرها أعضاء "اتحاد أمان"، الذي يضم 17 مؤسسة، عربية وإسلامية بمعدل 22.6% لتبلغ 32.6 مليار دولار خلال عام 2016، مقابل 26.6 مليار دولار في عام 2015.

ويشير أحدث إحصاءات اتحاد بيرن إلى أن الدول العربية واصلت حضورها اللافت في قوائم أكثر دول في العالم في السنوات الأخيرة من حيث مؤشرات الاستفادة من خدمات ضمان ائتمان الصادرات خلال العام 2016. حيث احتلت دولة عربية المرتبة الخامسة عالميا من حيث قيمة العمليات القائمة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل، كما حلت 3 دول عربية في قائمة أهم دول العالم من حيث التعويضات المستردة لضمان ائتمان الصادرات في المديين المتوسط والطويل وحلت دولة عربية أخرى في المرتبة الثامنة عالميا من حيث قيمة التعويضات المستردة لضمان ائتمان الصادرات في المدى القصير.

وتدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات الذي صمم لدعم وتشجيع جهود المصدرين العرب على تنمية صادراتهم إلى الدول العربية، وغير العربية ومن ثم زيادة حجم التجارة العربية البينية وحجم الصادرات العربية المتجهة إلى الأسواق العالمية.

تطور عمليات ضمان ائتمان الصادرات في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مليون دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وقد تمكنت المؤسسة على مدار أكثر من أربعة عقود كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات الضمان، في تطوير أدائها لتبلغ القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2017 نحو 16 مليار دولار، منها أكثر من 75% لعمليات ضمان ائتمان الصادرات.

ويوفر النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات المزايا التالية:

- الوقاية المسبقة من مخاطر عدم الدفع.
- زيادة القدرة على المنافسة بما يتيح من إمكانية منح المستوردين تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة كالشيكات أو الكمبيالات أو التحويل المصرفي دون الإصرار على الدفع نقداً أو بموجب خطابات اعتماد معززة ودون التخوف من احتمال عدم الدفع.
- الحصول على تمويل بشروط أيسر من المصارف بمجرد إتمام الشحن ودون انتظار تاريخ استحقاق دفع قيمة البضاعة، وذلك بخضم الأوراق التجارية لدى أحد المصارف الممولة وتحويل الحق في قبض التعويض إلى ذلك المصرف. الحصول على تعويض يمكن أن تصل نسبته إلى 100% من قيمة الخسارة.
- ويغطي التأمين مجموعتين من المخاطر، التجارية وغير التجارية ويمكن الاختيار بينهما مجتمعة أو منفصلة:

- **المخاطر التجارية:** وهي المخاطر التي يكون المستورد مصدرها المباشر كإفلاسه وعجزه أو عدم وفائه بما استحق عليه.
- **المخاطر غير التجارية:** وهي المخاطر التي يكون مصدرها عاملاً خارجاً عن إرادة المستورد كمنع سلطات القطر المستورد تحويل قيمة البضاعة المستوردة، حدوث اضطرابات أهلية عامة أو أعمال عسكرية، مصادرة أو تأميم ممتلكات المستورد.

للاستفسار عن محتويات التقرير أو طلب الحصول على نسخة
يرجى الاتصال على إدارة البحوث والمخاطر القطرية

مدير إدارة البحوث والمخاطر القطرية

د. رياض بن جليلي

رئيس وحدة المعلومات والمخاطر القطرية

منى قمحية

رئيس وحدة البحوث والنشر

أحمد الضبع

سكرتير

أيمن غازي

+965 2495 9529



aymang@dhaman.org



www.dhaman.org





المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: (+965) 24959555 فاكس: (+965) 24835489
البريد الإلكتروني: research@dhaman.org

www.dhaman.org